



مجلة برلمانية تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني

المجلد الثالث عشر ، السنة الثالثة والعشرون ، العدد ٥٥ ، آب- أغسطس٢٠١٧

القدس .. تنتصر بصمود أهلها

معركة الدفاع عن الأقصى.. عشرون شهيداً ومئات الجرحى





عقد المجلس الوطني حماية للشرعية الفلسطينية

• بقلم: سليم الزعنون
رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

نمر اليوم جميعاً بمرحلة حرجة جداً لم نشهد لها مثيل من حيث تعقيدات الوضع الداخلي الفلسطيني ومحاولات فصل قطاع غزة عن الوطن، إلى جانب تصاعد العدوان الإسرائيلي ومحاولته فرض مفهومه ورؤيته العنصرية على أرضنا وشعبنا، وتشويه نضال أسرانا ومعتقلينا الأبطال وتضحيات الشهداء الأبرار، إضافة إلى استغلال إسرائيل للوضع الإقليمي لتكريس استعمارها في أرضنا، ناهيك عن غياب الرؤية السياسية لراعي عملية السلام المستندة إلى قرارات الشرعية الدولية لحل القضية الفلسطينية، وانحيازه الدائم لجانب الاحتلال والاستيطان.

تلك الحالة لم تعد خافية على أحد من أبناء شعبنا الفلسطيني سواء منْ هم في أعلى الهرم السياسي والمؤسسي، أو منْ هم في قيادة الفصائل والقوى ومؤسسات المجتمع المدني وجماهير شعبنا، كلهم باتوا جميعا على يقين تام بما نمر به من تحديات، وما نواجه من أخطار، تستوجب اتخاذ قرارات مدروسة وحاسمة.

وعليه، فلم يعد التشخيص لحالتنا هو الأولوية لنا، بل إن الأولوية لمباشرة العمل على اقتراح الحلول الناجعة القابلة للتنفيذ للخروج من المأزق الذي نعيشه، لأن أحوالنا لم يعد ينفع معها الإبطاء أو التأخير.

وأنا هنا، بصفتي رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني، أدعو إلى سرعة معالجة التدهور الحاصل في أوضاعنا من خلال الاستمرار بتنفيذ قرارات المجلس المركزي بتحديد العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، وتقوية مؤسساتنا وتمتين بنيانها، وعلى رأسها مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لحمايتها وتفعيل دورها وتعزيز مكانتها بصفتها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، وذلك من خلال عقد دورة عادية للمجلس الوطني الفلسطيني حسب الأنظمة المعمول بها والأحكام القانونية الواردة في النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية واللائحة الداخلية للمجلس الوطني الفلسطيني، والعرف المتبع، لقطع الطريق على كل من يحاول المساس بها أو بشرعية تمثيلها أو إيجاد بدائل كتلك المحاولة الفاشلة التي حاول ما يسمى مؤتمر فلسطيني الشتات القيام بها .

إن دعوتي لعقد دورة عادية للمجلس الوطني الفلسطيني يجب أن يسبقها الإعداد الجيد والمتقن لكل تفاصيلها، بما يؤدي إلى تذليل كافة العقبات وتجاوز التعقيدات، ووضع كافة الخيارات والبدائل لمواجهة الصعوبات والموانع التي تؤثر على نجاح عقد مجلسنا الوطني، الذي نعتبره المؤسسة الوطنية الجامعة التي حصنتْ من خلال قراراتها حقوق شعبنا وثوابت مشروعنا الوطني في العودة والحرية والاستقلال وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

أردتُ في افتتاحية هذا العدد من مجلة المجلس الوطني، والذي يصدر وسط اجتهادات ومشاورات لعقد دورة للمجلس الوطني، التأكيد على أهمية أخذ كل الاحتياطات اللازمة، ودراسة أدق التفاصيل، وإجراء أوسع المشاورات والحوار مع القوى السياسية والشعبية والمجتمعية، وتبادل الآراء ووجهات النظر بين الفصائل الفلسطينية من أجل أن ننجح بعقد دورة عادية للمجلس الوطني الفلسطيني، يكون هدفها إجراء مراجعة شاملة للمرحلة التي بدأت منذ عام ١٩٩٣ وحتى الآن، واعتماد رؤية نضالية مستقبلية ضمن إستراتيجية عمل وطنية على المستويات كافة، وتجديد الدماء في مؤسسات وهياكل منظمة التحرير الفلسطينية بما يضمن تفعيل دورها بصفتها الأساس في النظام السياسي الفلسطيني.

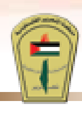
ونؤكد ونحن ما زلنا نخوض معركة القدس والمسجد الأقصى على توجيه تحية إجلال وإكبار لأبناء شعبنا البطل الذي أفشل محاولات الاحتلال الإسرائيلي فرض واقع جديد في المسجد الأقصى، وصنع انتصاره، وسجّل أروع صور الوحدة والتضحية والصمود، وأدعو إلى استخلاص العبر من تلك الوحدة التي تجسدت على أرض القدس دفاعا عن المقدسات الإسلامية والمسيحية التي تعتبر جزءًا أصيلا من عقيدتنا وتاريخنا ووجودنا في عاصمتنا الأبدية.

وهنا أدعو إلى وحدة الصف والموقف الفلسطيني، ونأمل أن تتجاوب حركتا حماس والجهاد مع الجهود والدعوات للمشاركة في دورة المجلس الوطني الفلسطيني، لنكون جميعاً شركاء في النظام السياسي ومؤسساته، وتقرير الرؤية الفلسطينية الجامعة لمستقبل النضال الفلسطيني على درب الحرية والاستقلال واستعادة الحقوق كاملة غير منقوصة.









المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن إدارة الشؤون الاعلامية

في المجلس الوطني الفلسطيني

المشرف العام

سليم الزعنون (أبو الأديب)

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

رئيس التحرير

عمر أحمد حمايل

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية :

(١٩٩٦/٧/٩١٨)

ترتيب المواضيع داخل المجلة

يخضع للضرورة الفنية

ترحب مجلة المجلس الوطني الفلسطيني

بالمقالات الواردة إليها على العنوان التالي:

المقر العام للمجلس

الأردن - عمان - وادي صقرة

تلفون: ٥٦٨٧٠٨٤ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٦٧٩٣٩٢ (٩٦٢٦)

ص.ب. ٩١٠٢٤٤ عمان (١١١٩١) الأردن

الموقع الإلكتروني:

www.palestinepnc.org

مكتب رئيس المجلس

الأردن - عمان - دير غبار

تلفون: ٩/ ٥٨٥٧٢٠٨ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٨٥٥٧١١ (٩٦٢٦)

البريد الإلكتروني:

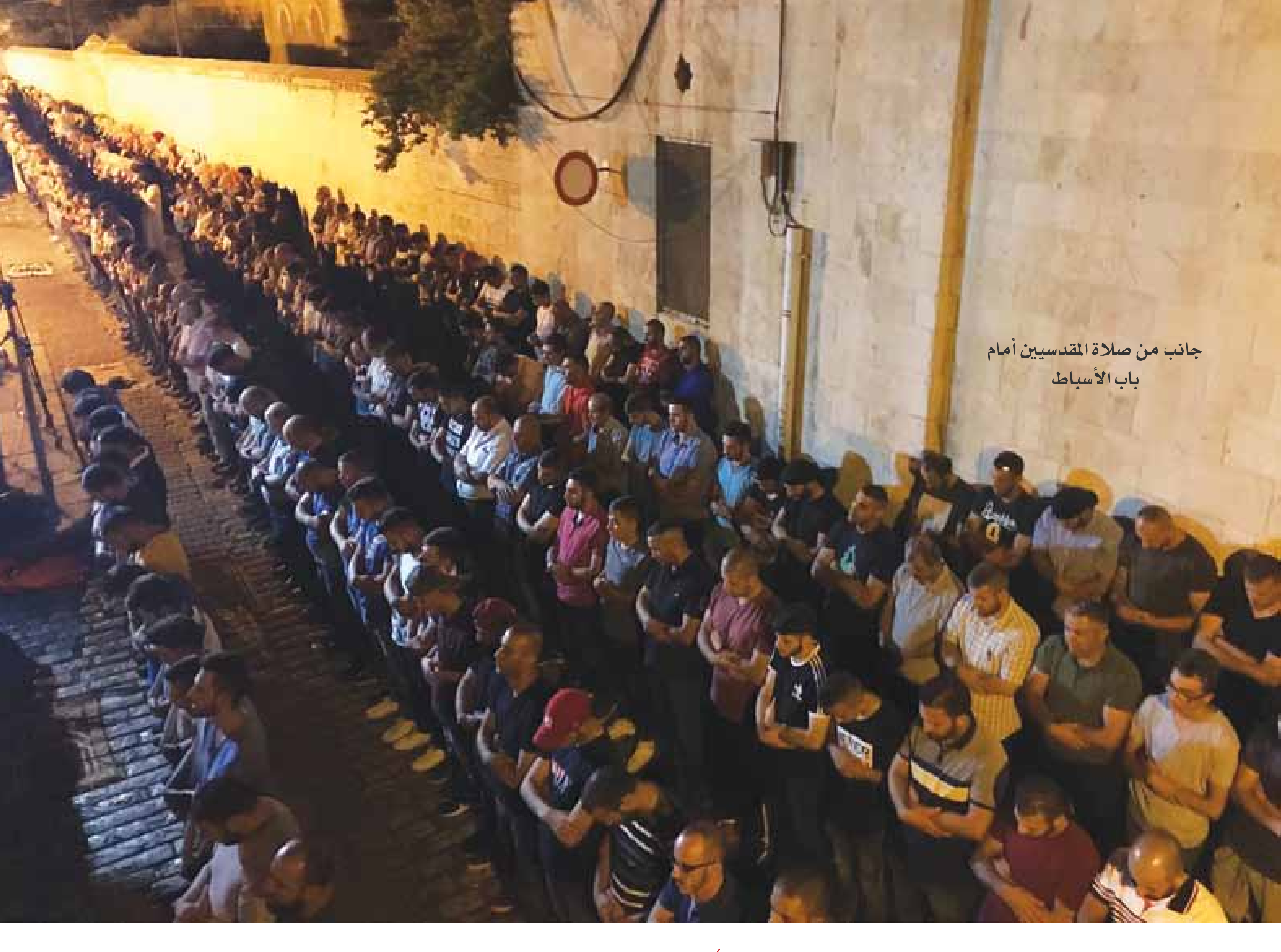
E-mail: pnc@palestinepnc.org



التصميم والإخراج الفني

بلال الملاح ٠٧٩٩١٦٠١٣٦





جانب من صلاة المقدسيين أمام باب الأسباط

عشرون شهيداً ومئات الجرحى والمعتقلين

في معركة الدفاع عن "الأقصى"

أظهر التقرير الدوري حول الانتهاكات الإسرائيلية الصادر عن مركز عبدالله الحوراني للدراسات والتوثيق التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية سقوط عشرين شهيداً من بينهم خمسة أطفال، بالإضافة إلى مئات الجرحى والمعتقلين بسبب أحداث المسجد الأقصى خلال تموز الماضي.

وفيما يأتي أبرز ما وثقه التقرير :

الشهداء

وقد ارتقى الشهداء التالية أسماؤهم في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة خلال الشهر الماضي:

١- عمر أحمد عيسى أبو غليون (٣٧ سنة) من بلدة الخضر، استشهد إثر دهسه بسيارة مستوطن أثناء قطعه الشارع الالتفافي القريب من بلدة الخضر جنوب بيت لحم في الضفة الغربية في ٢٠١٧/٧/٧.

٢- الطفل الرضيع عبد الرحمن البرغوثي من قرية عابود شمال غرب رام الله، استشهد متأثرًا بإصابته بالاختناق جرّاء قنابل الغاز التي أطلقها جنود الاحتلال قبل نحو شهرين حيث فارق الحياه في ٢٠١٧/٧/٧.

٣- محمد ابراهيم جبريل (٢٥ سنة) من بلدة تقوع جنوب شرق بيت لحم، استشهد على مدخل بلدة تقوع الغربي بعد أن اطلق عليه جنود الاحتلال النار بدعوى محاولته تنفيذ عملية دهس في ٢٠١٧/٧/١٠.

٤- سعد ناصر حسن صلاح (٢١ سنة) من مدينة جنين استشهد برصاص الاحتلال خلال اقتحام الاحتلال لمخيم جنين في ٢٠١٧/٧/١٢.

٥- أوس محمد سلامة (١٦ سنة) من مخيم جنين استشهد برصاص الاحتلال خلال اقتحامها للمخيم في ٢٠١٧/٧/١٢.



٦- براء اسماعيل حمامدة (١٨ سنة) من مخيم الدهيشة جنوب بيت لحم استشهد برصاص الاحتلال اثر مواجهات في المخيم في ٢٠١٧/٧/١٤.

٧- محمد أحمد محمد جبارين (٢٩ سنة) من مدينة أم الفحم في أراضي عام ١٩٤٨ استشهد برصاص الاحتلال داخل باحات المسجد الاقصى في القدس اثر اشتباك مسلح مع شرطة الاحتلال في ٢٠١٧/٧/١٤.

٨- محمد حامد عبد اللطيف جبارين (١٩ سنة) من مدينة أم الفحم في أراضي عام ١٩٤٨، استشهد برصاص الاحتلال داخل باحات المسجد الاقصى في القدس اثر اشتباك مسلح مع شرطة الاحتلال في ٢٠١٧/٧/١٤.

٩- محمد أحمد مفضل جبارين (١٩ سنة) من مدينة أم الفحم في أراضي عام ١٩٤٨، استشهد برصاص الاحتلال داخل باحات المسجد الأقصى في القدس اثر اشتباك مسلح مع شرطة الاحتلال في ٢٠١٧/٧/١٤.

١٠- عمار أحمد خليل الطيراوي (٣٦ سنة) من بلدة النبي صالح شمال غرب رام الله استشهد برصاص الاحتلال أثناء عملية اعتقالة في ٢٠١٧/٧/١٦.

١١- رأفت نظمي شكري الحرباوي (٢٩ سنة) ارتقى شهيداً عند دوار بيت عينون شرق مدينة الخليل بدعوى محاولة دهس في ٢٠١٧/٧/١٨.

١٢- محمد حسين احمد تنوح (٢٦ سنة) من بلدة تقوع شرق بيت لحم، استشهد برصاص الاحتلال بحجة محاولة طعن في ٢٠١٧/٧/٢٠.

١٣- محمد محمود شرف (١٧ سنة) من حي راس العمود بمدينة القدس، استشهد برصاص مستوطن إسرائيلي بباب العامود بتاريخ ٢٠١٧/٧/٢١.

١٤- محمد حسن أبو غنام (٢٢ سنة) من بلدة الطور في القدس، استشهد برصاص الاحتلال على اثر المواجهات التي اندلعت في البلدة احتجاجا على ممارسات الاحتلال في الاقصى في ٢٠١٧/٧/٢١.

١٥- محمد محمود محمد لافي (١٨ سنة) من بلدة ابو ديس شرق مدينة القدس، استشهد برصاص الاحتلال أثناء المواجهات في البلدة في ٢٠١٧/٧/٢١.

١٦- يوسف عباس كاشور (٢٤ سنة) استشهد بعد اصابته بجروح خطيرة خلال مواجهات في قرية أبو ديس شرق مدينة القدس في ٢٠١٧/٧/٢٢.

١٧- عدي عزيز نواجعة (١٧ سنة) استشهد جراء انفجار لغم من مخلفات الاحتلال الإسرائيلي اثناء رعي الاغنام في طوباس في ٢٠١٧/٧/٢٢.

١٨- عبد الرحمن حسين أبو هميسة (١٦ سنة)، استشهد برصاص جنود الاحتلال، خلال المواجهات التي اندلعت بين الشبان الفلسطينيين وقوات الاحتلال شرق مخيم البريج وسط قطاع غزة في ٢٠١٧/٧/٢٨.

١٩- محمد فتحي عبد الجبار كنعان (٢٦ سنة) من بلدة حزما شمال شرق القدس استشهد متأثراً بجروحه الخطيرة التي أُصيب بها خلال مواجهات مع قوات الاحتلال في البلدة في ٢٠١٧/٧/٢٦.

٢٠- عبد الله علي محمود طقاطقة (٢٦ سنة) من بلدة مراح معلا جنوب بيت لحم استشهد برصاص جنود الاحتلال على حاجز «عصيون» الاستيطاني جنوب بيت لحم في ٢٠١٧/٧/٢٨.

ليرتفع عدد الشهداء منذ مطلع العام الحالي إلى (٦٣) شهيداً من بينهم (١٥) طفلا، ولا زالت سلطات الاحتلال تحتجز جثامين (١٣) شهيداً في ثلاجاتها بمخالفة فادحة للقانون الإنساني الدولي.



تهويد القدس

وقال التقرير: في سياق تمرير خططها المعدة مسبقاً، استغلت دولة الاحتلال العملية التي نفذها ثلاثة شبان من مدينة ام الفحم بتاريخ ١٤-٧-٢٠١٧ على ابواب المسجد الاقصى لتنفذ مخططاتها التهويدية للسيطرة على منطقة الحرم القدسي حيث اغلقت ابوابه لثلاثة ايام، ووضعت بوابات الكترونية ونصبت كاميرات حرارية عند باب الاسباط بحجة تفتيش المصلين عند دخولهم الى باحات المسجد الاقصى بحجة حفظ الامن، وخلال ١٤ يوما من رباط آلاف المقدسيين عند ابواب المسجد الاقصى وأداء الصلوات على ابوابه وفي الشوارع، رفضا لهذه الاجراءات الجديدة رضخت قوات الاحتلال لمطالب المقدسيين واعادت الوضع كما كان عليه قبل تاريخ ٢٠١٧/٧/١٤، ونفذت قوات الاحتلال داخل المسجد الاقصى أعمال تفتيش واسعة وحفريات داخل مسجد قبة الصخرة لا يعرف هدفها.

وأردف: لقد شكلت إدارة الاوقاف الاسلامية في القدس لجان متخصصة لحصر الاضرار ولفحص العبث في المخطوطات والوثائق والمستندات في مرافق المسجد الأقصى، كما نفذ مئات المستوطنين عمليات اقتحام للمسجد الاقصى تحت حراسة شرطة الاحتلال مع أداء طقوسا تلمودية في باحاته مستغلين رفض دخول المصلين اليه الا بعد ازالة البوابات والكاميرات التي تم وضعها، ونظم المستوطنون مسيرة استفزازية طافوا من خلالها أبواب المسجد الاقصى وصولا الى ساحة البراق في ذكرى ما يسمى « بخراب الهيكل».

وأضاف التقرير: وفي إطار مواصلة سياسة اقتحامات المسجد الاقصى سمح بنيامين نتنياهو لأعضاء الكنيست باقتحام المسجد الأقصى بعد عام ونصف من منعهم ذلك، فيما رفع أحد عناصر الشرطة الاسرائيلية علم اسرائيل في باحات المسجد الاقصى أثناء اقتحامه.

وقال: كما صادقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية للتشريع على قانون «القدس الموحدة» الذي ينص على ضرورة موافقة (٨٠) عضو كنيست من أصل (١٢٠) لإقرار تقسيم القدس، ووافق الكنيست على قانون «القدس الكبرى» بهدف إخراج الأحياء الفلسطينية كفر عقب، وشعفاط، وغيرها، من مخططات بلدية القدس، فيما قرر رئيس الوزراء الاسرائيلي نتنياهو إقامة ما أسماه «مركز تاريخي يهودي» في سلوان تحت اسم مركز «كيدم» الذي سيعرض فيه آثار وتاريخ ما يسمى بمدينة «داوود».

وأردف: وفي سياق المشاريع التهويدية أحاطت بلدية الاحتلال بالأسلاك الشائكة جزءا من المقبرة اليوسفية بالقدس المحتلة، لإنشاء حديقة استيطانية عامة وتشمل الاعمال تطوير البنية التحتية بسوق المواشي من تعبيد الطرق وانشاء الارصفة وتجديد شبكات الانارة والبستنه بالتعاون بين بلدية الاحتلال وسلطة تطوير الأراضي وشركة موريا، على الرغم ان هذه الارض هي وقف اسلامي منذ ما يزيد عن ١٤٠٠ عام، كما وعرضت دائرة اراضي اسرائيل جزءا من عقار في بلدة سلوان للمزاد المغلق بين ورثته الشرعيين من عائلة صيام والمستوطنين في حي وادي حلوه وهو عبارة عن منزل ومخزنيين ودكان على ارض بمساحة ٧٥٠ متر مربع، وأجبرت بلدية الاحتلال مواطن على إغلاق مطعمه في سوق خان الزيت بالبلدة القديمة في القدس المحتلة بزعم تراكم الضرائب عليه.

الاستيطان ومصادرة الأراضي

ووفق التقرير صادقت سلطات الاحتلال من خلال الجهات المسؤولة عن البناء في المستوطنات خلال شهر تموز الماضي على (١٩٣٥) وحدة استيطانية جديدة موزعة على مستوطنات مدينة القدس المحتلة.

وذكر أن ما تسمى «لجنة التخطيط والبناء» التابعة لبلدية الاحتلال في القدس صادقت في ٢٠١٧/٧/٥ على بناء (١٩٦) وحدة استيطانية جديدة في القدس تتضمن بناء (٩٨) وحدة سكنية في مستوطنة «رمات شلومو»، و(١٨) وحدة سكنية للمستوطنين في بيت حنينا، و(٨٠) وحدة سكنية في «راموت».

وقال: كما صادقت بلدية الاحتلال في القدس بتاريخ ٢٠١٧/٧/١٢



على مخططات لبناء (٧٩٨) وحدة سكنية استيطانية جديدة منها (٢٧٦) وحدة سكنية في مستوطنة «بسغات زئيف» و(١٢٠) وحدة سكنية في مستوطنة «نافيه يعقوب» و (٢٠٠) وحدة سكنية في مستوطنة «راموت» و(٢٠٢) وحدة سكنية في مستوطنة «جيلو» المقامة على أراضي مدينة القدس الشرقية ضمن الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

وأردف التقرير: وفي ٢٠١٧/٧/١٨ صادقت ما تسمى «اللجنة اللوائية» في القدس المحتلة، على مخطط لبناء (٩٤١) وحدة استيطانية في مستوطنات القدس بحيث تتضمن بناء (٣٥٥) وحدة استيطانية في مستوطنة «غيلو» جنوب القدس المحتلة، و (٢٥٠) وحدة استيطانية في مستوطنة «راموت» شمال القدس، و (٢٢٠) وحدة استيطانية في مستوطنة «النبي يعقوب»، و(١١٦) وحدة استيطانية في مستوطنة «بسغات زئيف» شمال القدس المحتلة.

وأضاف: وذكرت مصادر صحفية عبرية، إن مناقصة نُشرت خلال شهر تموز الماضي للقيام بأعمال تطوير لأراض في منطقة جبل المكبر شرقي القدس المحتلة، بهدف بناء (١٣٣٠) وحدة فندقية عليها كانت قد أقرت سابقاً.

وقال: في السياق نفسه، تم نشر عطاء بملايين الدولارات لإنشاء اكبر متنزه في الضفة الغربية قرب بلدة وادي فوكين غرب بيت لحم خاص بالمستوطنين، كما تم الاعلان عن نشر عطاء لبناء حي استيطاني جديد في المنطقة، يذكر ان اعمال التجريف متواصلة منذ عامين وبالتحديد في منطقة تدعى «خربة الخمسة «وهي جبل كبير تصل مساحته (٨٠٠) دونم ويتبع لقريتي وادي فوكين وحوسان، كما ذكرت صحيفة «هآرتس» العبرية أن وزارة الإسكان الإسرائيلية تعد خطة استيطانية ذات تأثيرات استراتيجية، تشمل إقامة (١١٠٠) وحدة استيطانية شمال شرق مدينة القدس مما سيوسع حدود المدينة للشرق، وفي حال تم تنفيذها ستقطع اوصال تجمعات فلسطينية وتمنع التواصل الجغرافي بين مدينة القدس ورام الله جنوباً.

وقال التقرير: وفي سياق آخر استولت سلطات الاحتلال على نحو (٧٠) دونما من اراضي المواطنين التابعة لقرية الجبعة، جنوب غرب بيت لحم لـ «أغراض عسكرية»، كما قامت سلطات الاحتلال وقطعان المستوطنين بتجريف اكثر من (٤٥) دونما في مناطق متفرقة من الضفة الغربية منها حوالي(٢٠) دونما في قرية ظهر المالح المعزولة خلف الجدار العنصري شمال بلدة يعبد بمحافظة جنين بالإضافة الى (٢٠) دونما تابعة لقرية جالود بهدف اقامة حي استيطاني جديد حيث نصب مستوطنين (١٠) «كرفانات» خارج حدود مستوطنة «شفوت راحيل » المقامة على اراضي قرية جالود، و(٥) دونمات قرب مستوطنة «دوتن» بالأغوار الشمالية.

هدم البيوت والمنشآت

ووفق التقرير، فقد هدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال تموز الماضي (٣٣) بيتاً ومنشأة في كل من الضفة الغربية والقدس شملت (١٧) بيتاً منها (٣) بيوت تم هدمها من قبل اصحابها، وتركزت عمليات الهدم في العيسوية و بيت حنينا وسلوان وجبل المكبر وحزما والزعيم والتجمعات البدوية شرقي القدس، بالإضافة الى (١٦) منشأة تجارية وزراعية وحيوانية منها (١١) منشأة في احياء القدس وحدها، بالإضافة إلى منطقة الاغوار الشمالية وقرية بتير غربي بيت لحم وصوريف شمال غرب الخليل.

وأوضح أن سلطات الاحتلال وزعت أوامر بالهدم في اذنا والشيوخ ويطا في محافظة الخليل، ومنازل ذوي (٥) شهداء في بلدات سلواد ودير أبو مشعل وكوبر في محافظة رام الله، ومدرسة قيد الانشاء في محافظة قلقيلية، وكذلك أوامر بإيقاف العمل في محمية طبيعية في بلدة عقربا جنوب نابلس، بالإضافة إلى اخطار بهدم (٦) منشآت في منطقة جبل البابا شرقي القدس اقيمت بدعم من الاتحاد الأوروبي.

الجرحى والمعتقلين

وقال: لقد قامت سلطات الاحتلال خلال شهر تموز٢٠١٧ باعتقال أكثر من (٦٠٠) مواطنا ومواطنة في كل من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة من بينهم عشرات الاطفال، كما تم اصابة وجرح أكثر من (١٤٠٠) مواطنا ومواطنة من بينهم اطفال، وكانت أغلب الاصابات والاعتقالات في مدينة القدس إثر الاحتجاجات الشعبية ضد إجراءات الاحتلال في المسجد الاقصى.

إعتداءات المستوطنين

ورصد التقرير تصاعد اعتداءات المستوطنين في كل انحاء الضفة الغربية بما فيها القدس، حيث استشهد مواطنين أحدهما في بلدة الخضر بحادث دهس واستشهد طفل مقدسي نتيجة اطلاق النار عليه بحي راس العامود في مدينة القدس المحتلة، كما أصيب ٩ مواطنين بينهم ٣ اطفال في عمليات دهس واعتداء واطلاق نار في الخليل والعروب وحزما والعيزرية وسلوان وياسوف، وشملت الاعتداءات ايضا حوادث رشق سيارات المواطنين بالحجارة واعتداءات على ممتلكات المواطنين، واقتحم مستوطنتي «كديم» و«حومش» المخلاتين قريتي برطعة، وظهر المالح وسهل رابا في محافظة جنين، فيما أقام المستوطنون (٥) بيوت متنقله قرب عين القسيس جنوب بيت لحم قرب بؤرة «سيدي بوعز» الاستيطانية.

وقال: لقد سيطر عشرات المستوطنين الشهر الماضي على منزل لعائلة ابو رجب قرب الحرم الابراهيمي في مدينة الخليل، فيما قطع مستوطنو مستوطنة «يتسهار» المياه عن قرية مادما، كما نصب مستوطنون خياما قرب مدخل مستوطنة «حلميش» شمال رام الله، وفي الأغوار الشمالية صادرت قوات الاحتلال خلايا شمسية ومضخة مياه ومولد كهربائي وشبكة كهرباء في خربة الحمه، بالإضافة إلى جرارين زراعين في خربة الراس الأحمر، فيما اتلفت خط مياه في قرية المالح.



المقدسيون و المرجعيات الدينية والوطنية

يرفضون كاميرات المراقبة بعد إزالة البوابات الالكترونية

نصبت قوات الاحتلال الإسرائيلي، بتاريخ ٢٣-٧-٢٠١٧ ، كاميرات ذكية كتلك المستخدمة في المطارات، عند باب الأسباط المؤدي إلى الحرم القدسي له من الابواب، بعد ازالة البوابات الالكترونية، التي كانت وضعتها بتاريخ ١٩-٧-٢٠١٧، في اطار سياستها الرئيسة لانتزاع السيادة الفلسطينية وفرض سيادتها على الحرم القدسي الشريف.

وقامت شرطة الاحتلال وطواقم مختلفة بنصب كاميرات وأجهزة مراقبة وأخرى كاشفة للمعادن تعمل بالأشعة السينية، وتحت الحمراء.

وقد أكد المفتي العام للقدس والديار الفلسطينية الشيخ محمد حسين، رفضه والمرجعيات الدينية والوطنية في القدس، لهذه الاجراءات الجديدة، مشددا على ضرورة عودة الأوضاع الى ما قبل الرابع عشر من تموز.

وأشار المفتي العام، إلى رفض المرجعيات الدينية والوطنية التام لكل إجراءات الاحتلال لتغيير الوضع الذي كان قائما في المسجد الأقصى المبارك.

وقال: طالبنا وما زلنا نطالب بشكل واضح، بأن تعود الأمور الى ما قبل ١٤ تموز مع التركيز على رفض كل الإجراءات الإسرائيلية في المسجد الأقصى، لأن القدس والمسجد الأقصى تحت الاحتلال ولا يجوز للاحتلال تغيير الوضع القائم في المدينة الواقعة تحت الاحتلال.

من جهته، شدد رئيس الهيئة الإسلامية العليا، خطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري، على رفض الفلسطينيين بعامة، ومرجعيات القدس الدينية بشكل خاص، لإجراءات الاحتلال الجديدة والمتمثلة بتركيب جسور حديدية ضخمة وأبواب كبيرة أمام باب الأسباط من المسجد الأقصى.

وقال "بعد أن تورط وورّط نفسه بتركيب البوابات الالكترونية أمام مداخل وأبواب المسجد الأقصى، فقد الاحتلال سيطرته، بل فقد صوابه، وأخذ يتصرف بشكل عشوائي وهمجي ووحشي ضد المصلين المعتصمين في محيط المسجد الأقصى، والآن هو يبحث عن بديل لحل المشكلة ولجأ الى نصب كاميرات "ذكية" تُعلّق على الجسور الحديدية وهي على غرار الكاميرات المنصوبة في شوارع وأزقة القدس القديمة، من شأنها الكشف عن هوية الأشخاص وأدوات معدنية، والاحتلال هو الذي أخلّ بالأمن في القدس وليس أبناء المدينة؛ الذين هم حريصون على الأقصى، كونه جزءا من إيمانهم ودينهم.«

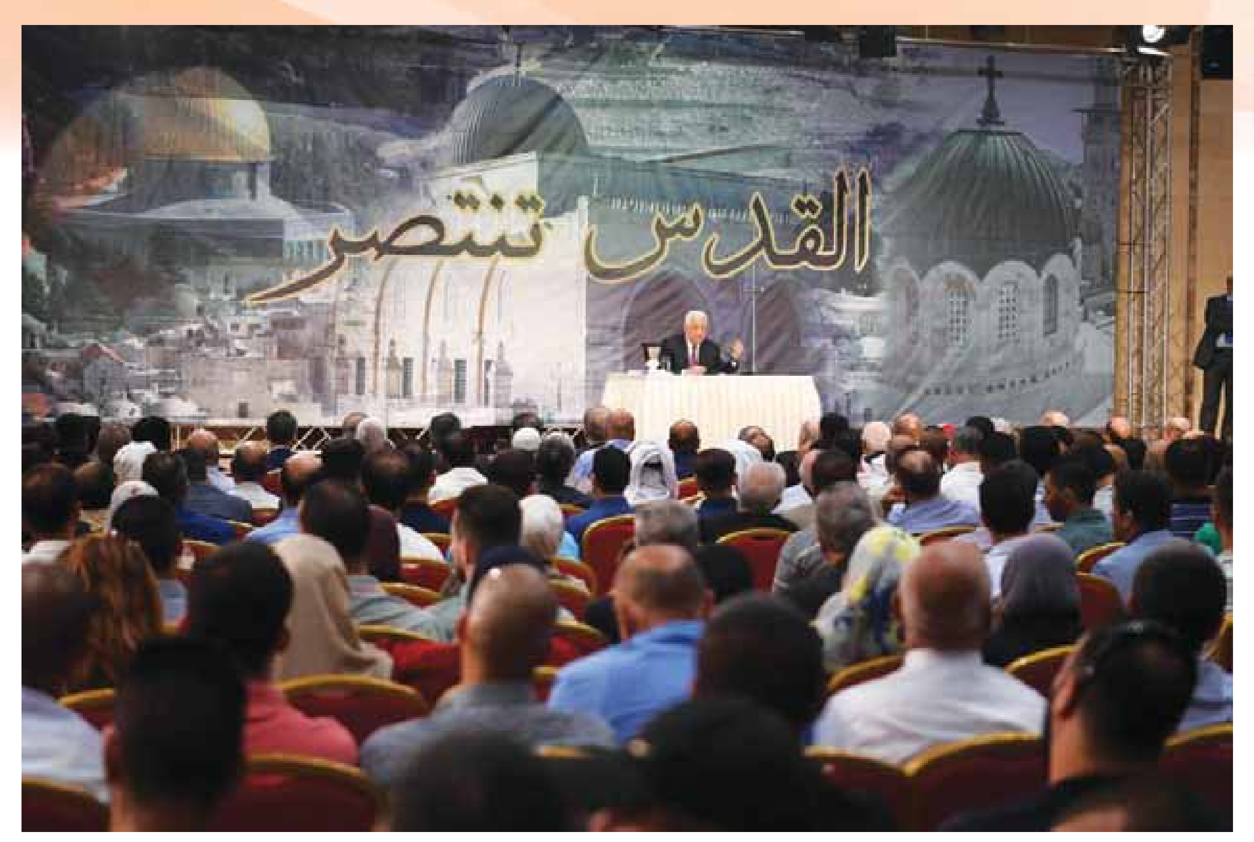
وأضاف: "الاحتلال يعتبر الكاميرات الذكية بدائل للبوابات، والسبب هو أنه يريد أن يخرج من المأزق بكرامة حسب تصوره، ويريد أن ينزل عن الشجرة باحترام، ويريد أن يبين أنه ما زال صاحب القرار في القدس والمسجد الأقصى.«

وتابع الشيخ صبري قائلاً: إن الموضوع سياسي محض ولا علاقة له بالأمن، وموقفنا في القدس واضح وهو تمسكنا بحقنا في القدس والأقصى، والاحتلال مصيره ومصير إجراءاته إلى زوال.

وقال: "نحن حينما نمتنع عن دخول الأقصى عبر البوابات الالكترونية، فهذا لا يعني أننا قد تنازلنا عنه.«

وأكدت المرجعيات الدينية، ممثلة برئيس مجلس الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ورئيس الهيئة الإسلامية العليا، ومفتي القدس والديار الفلسطينية، والقائم بأعمال قاضي القضاة، في نداء مشترك، على الرفض القاطع للبوابات الإلكترونية وكل الإجراءات الاحتلالية كافة، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الواقع التاريخي والديني في القدس ومقدساتها، وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك.

وطالبت المجتمع الدولي بأن يتحمل مسؤوليته في وقف العدوان الإسرائيلي، وثمنت وقفة أهلنا في القدس وفلسطين وجماهير أمتنا العربية والإسلامية في نصرتهم للمسجد الأقصى المبارك.



تخصيص مبلغ ٢٥ مليون دولار لدعم أهلنا في القدس

الرئيس يعلن تجميد الاتصالات مع الاحتلال على كافة المستويات

وفيما يلي بيان رئيس دولة فلسطين محمود عباس في ختام اجتماع القيادة الفلسطينية الذي عقد في مدينة رام الله بتاريخ ٢٠١٧/٧/٢١ حول ما يتعرض له المسجد الأقصى والقدس:

بسم الله الرحمن الرحيم

« سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله». صدق الله العظيم

على ضوء النقاش الهام الذي أجرته القيادة الفلسطينية فإننا:

أولاً: نتوجه بتحية إجلال وإكبار لأهلنا المرابطين في القدس على وقفتهم البطلة والشجاعة لحماية المسجد الأقصى.

وأشد على السواعد المقدسية رجالاً ونساءً وشيوخاً وشباباً ورجال الدين، وأبناء شعبنا من المسيحيين والمسلمين، الذين صلوا جنباً إلى جنب أمام بوابات الأقصى، وفي باب الأسباط وغيره من أبواب وحارات البلدة القديمة في القدس.

ونترحم على أرواح الشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن دينهم وعرضهم وأدعو الله لشفاء الجرحى، وأطالب بالإفراج عن جميع المعتقلين؛

كما أحيي وقفة أهلنا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي مخيمات اللجوء والشتات، وأهلنا في الداخل، على رفعهم صوت الله أكبر تجاوباً مع نداء رجال الدين وكل أهلنا، بأن يبقى اسم الله وفلسطين عالياً رغم إجراءات الاحتلال.

ثانياً: أقول إن مدينة القدس الشرقية هي العاصمة الأبدية لشعبنا ولدولتنا ولنا السيادة عليها وعلى مقدساتها وسنبقى نحميها ونعمل من اجل تحريرها من نير الاحتلال هي وبقية أرضنا التي احتلت عام ١٩٦٧، على طريق الاستقلال الناجز والسيادة الكاملة لدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

وعليه فإننا نرفض كل إجراءات الاحتلال الرامية لتهويد الأقصى ومدينة القدس الشريف.

ثالثاً: لقد أجريت العديد من الاتصالات مع إخواني جلالة الملك عبد الله الثاني، وخادم الحرمين الشريفين، وفخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، وجلالة الملك محمد السادس، وأمين عام منظمة التعاون الإسلامي، وأمين عام الجامعة العربية، ولجنة فلسطين في الأمم المتحدة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، من أجل وضعهم في صورة ما يجري في القدس، ومطالبتهم بتحمل مسؤولياتهم.

وعلى ضوء ما تقدم فإنني وباسم القيادة الفلسطينية أعلن:

١- تجميد الاتصالات مع دولة الاحتلال، وعلى كافة المستويات لحين التزام إسرائيل بإلغاء الإجراءات التي تقوم بها ضد شعبنا الفلسطيني عامة ومدينة القدس والمسجد الأقصى خاصة، والحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني للمسجد الأقصى؛

مع رفضنا لما يسمى البوابات الالكترونية كونها إجراءات سياسية مغلفة بغلاف أمني وهمي، تهدف إلى فرض السيطرة على المسجد الأقصى والتهرب من عملية السلام واستحقاقاتها، وحرف الصراع من سياسي إلى ديني، وتقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً.

٢- الاستمرار في تقديم كل ما هو ممكن لتعزيز صمود أهلنا في مدينة القدس من مواطنين ومؤسسات وتجار وغيرهم عبر اللجنة



العليا للقدس، وأعلن عن تخصيص مبلغ ٢٥ مليون دولار جديدة لهذا الغرض؛ وأدعو رجال الأعمال الفلسطينيين، وغيرهم من المؤسسات الوطنية، وكذلك الصناديق العربية والإسلامية، ذات العلاقة بالقدس لتوحيد جهدها نحو هذا الهدف، كما أدعو جميع العاملين في المؤسسات الحكومية والعامة والخاصة للتبرع بأجر يوم عمل من أجل القدس.

٣- أوجه نداءً باسم الأقصى والقدس إلى جميع القوى والفصائل وخاصة حركة حماس من أجل الارتقاء فوق خلافاتنا وتغليب الشأن الوطني على الفصائلي، والعمل على وحدة شعبنا، وإنهاء آلامه وعذاباته، ورسم صورة مشرقة عن قضيتنا في ذهن أطفالنا، وأهلنا، وأشقائنا، وأصدقائنا، ومؤيدينا في العالم، وأطلب من الجميع وقف المناكفات الإعلامية وتوحيد البوصلة نحو القدس والأقصى والدفاع عن مقدساتنا ومشروعنا الوطني؛ وأطالب حركة حماس بالاستجابة لنداء الأقصى بحل اللجنة الإدارية وتمكين حكومة الوفاق الوطني من أداء مهامها، والذهاب إلى انتخابات وطنية شاملة.

إن وحدتنا الوطنية عماد قوتنا، ومن أجل تعزيز صمود أهلنا في القدس وفي بقية الأراضي الفلسطينية ومواجهة التحديات الإنسانية والسياسية التي تواجهنا، وتوحيد الأرض والمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية نحو مشروعنا الوطني المتمثل في إنهاء الاحتلال وإقامة دولتنا على حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين استناداً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

٤- إنني أدعو لعقد جلسة للمجلس المركزي الفلسطيني لوضع التصورات اللازمة والخطط لحماية مشروعنا الوطني وحماية حقنا في تقرير المصير والدولة.

٥- أدعو اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني إلى الإسراع في استكمال كامل إجراءاته من اجل عقد جلسة للمجلس لحماية (م.ت.ف) الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا وتعزيز دورها وتفعيل مؤسساتها.

وفي الختام، أطالب الأمم المتحدة أن توفر الحماية الدولية لمقدساتنا وأرضنا وشعبنا إلى حين إنهاء الاحتلال.

أنني اعتبر أن القيادة الفلسطينية في حالة انعقاد دائم لمتابعة كل المستجدات.

نترحم باسمكم على شهداء الأقصى الذين سقطوا اليوم، وجميع شهدائنا، وقد أوعزت لمعالجة الجرحى وأطالب بالإفراج عن المعتقلين البواسل الذين اعتقلوا فقط لأنهم أرادوا الصلاة في أقصانا وبدون بوابات الكترونية مدججة ببنادق الاحتلال.

عاشت فلسطين، عاشت القدس الشريف عاصمة لدولتنا الفلسطينية

والله معنا وهو ولينا

والنصر للأقصى والقدس وفلسطين وشعبنا البطل

"الوطني الفلسطيني" يحذر من فرض وقائع جديدة بعد اغلاق الأقصى ومنع الصلاة فيه

حذر المجلس الوطني الفلسطيني من محاولات الاحتلال الإسرائيلي من فرض وقائع جديدة داخل الحرم القدسي الشريف بعد استشهاد ثلاثة فلسطينيين داخل باحات المسجد الأقصى المبارك.

واعتبر المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صحفي صدر بتاريخ ١٤-٧-٢٠١٧ ان اغلاق المسجد الأقصى اليوم ومنع إقامة صلاة الجمعة فيه لأول مرة منذ عام ١٩٦٩، جريمة وسابقة خطيرة وعدوانا صارخا على المقدسات وعدوانا على حقوق وحرية الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين من ممارسة شعائرهم الدينية.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني ان كل ما يجري هو نتيجة لاستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية بما فيها مدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، وأن الحل يكون بإنهاء الاحتلال ووقف كل اعتداءاته على شعبنا ومقدساته، وتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه كاملة على ارضه.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية وأبناء الامتين العربية والإسلامية لحماية المسجد الأقصى من عدوان الاحتلال وافشال كل محاولاته للسيطرة عليه، داعيا منظمة الأمم المتحدة ومؤسساتها توفير الحماية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس، وإدانة ورفض كافة الإجراءات التهويدية التي يقوم بها الاحتلال في المدينة المقدسة باعتبارها جزءا من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

وحيا المجلس الوطني الفلسطيني صمود اهلنا في مدينة القدس وتصديهم لعدوان الاحتلال واعتداءاته، مشيدا بدفاعهم وحمايتهم للمسجد الأقصى المبارك، وادان في الوقت ذاته اعتقال الاحتلال للمفتي العام للديار المقدسة الشيخ محمد حسين من أمام باب الأسباط.

مشاركة "الوطني الفلسطيني"
في دورة الاتحاد البرلماني العربي الطارئة حول القدس

إعداد: عمر حمايل
عضو الوفد



عقد الاتحاد البرلماني العربي بتاريخ ٢٠١٧/٧/٢٧ في العاصمة المغربية الرباط دورة طارئة له « دورة القدس» برئاسة الحبيب المالكي رئيس الاتحاد البرلماني العربي- رئيس مجلس النواب المغربي بمشاركة ٤ رؤساء برلمانات عربية، إلى جانب رؤساء وفود لبرلمانات عربية، وذلك لمناقشة الاعتداءات الإسرائيلية الأخيرة على المسجد الأقصى ومدينة القدس، وشارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة أمين سر المجلس محمد صبيح وعضوية زهير صندوقة وعمر حمايل.

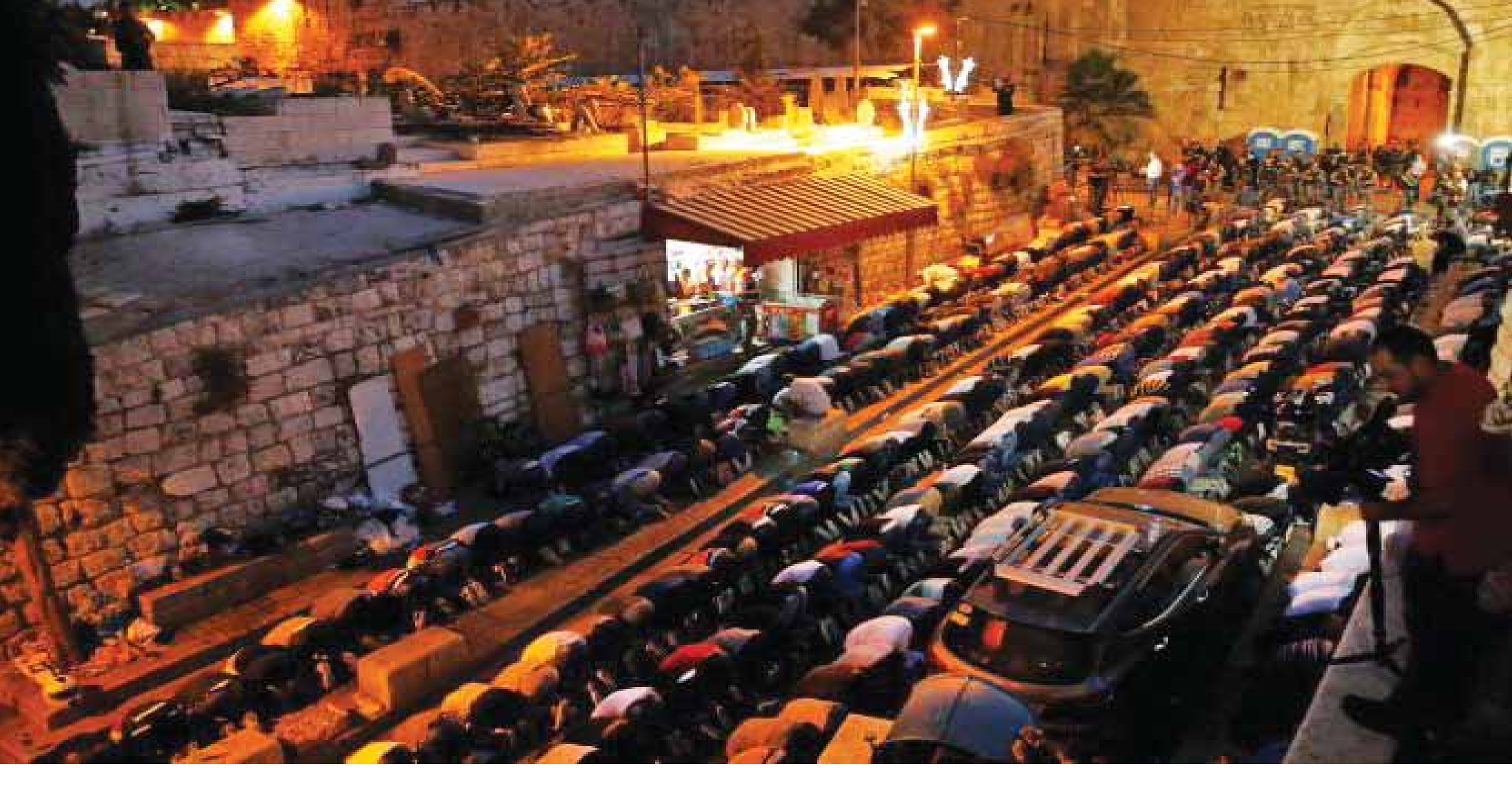
واستعرض صبيح في كلمته أمام المؤتمر أوضاع الشعب الفلسطيني وما قام به من بطولات وتضحيات لمنع تنفيذ مخطط خطير كان معدا للنيل من المسجد الأقصى وقدسيته وحمايته من محاولات إجراءات تنال من سيادة الشعب الفلسطيني على مقدساته، وترسيخ أمر واقع بقوة الاحتلال والسلاح، مستعرضا الممارسات العنصرية الإرهابية ضد المواطنين بمن فيهم الأطفال والنساء والشيوخ وأئمة مساجد والقيادات السياسية والدينية الفلسطينية.

وأضاف صبيح انه كان لهذا الصمود تقدير كبير من المجتمعين، وأن هذا الصمود أفشل المخطط العدواني وبمساعدة ودعم عربي وباتصالات ومشاورات بين القيادة الفلسطينية برئاسة الرئيس أبو مازن والملك الأردني عبدالله الثاني.

وأكد صبيح أن القدس بما فيها المقدسات الإسلامية والمسيحية والتراثية وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك هي ملك خاص للشعب الفلسطيني بناه بجهدة وبعرقه وبتضحياته وهذا ما يقره العالم بالعلم والتاريخ والقرارات السياسية بمنظماته المعنية بما فيها منظمة اليونسكو.

وشدد صبيح على ضرورة خروج توصيات حاسمة تشد من أزر شعبنا في المدينة المقدسة وذلك بتنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني العربي الخاصة بالقدس، والضغط على الحكومات العربية للإيفاء بالتزاماتها المالية المقرة في القمم العربية المتعاقبة الخاصة بالقدس .

كما طالب صبيح بتشكيل لجنة متابعة برلمانية عربية لمتابعة ورصد الانتهاكات-الاحتلالية الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى والقدس، وباللغات المختلفة، وتزويد كافة برلمانات العالم بها.



كما طالب صبيح المؤتمر البرلماني العربي بالعمل لدى الاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية للضغط على الاحتلال للتوقف فورا عن سياساته وعدوانه على أهلنا في القدس و إعادة الأمور في المسجد الأقصى وفي مدينة القدس إلى الوضع الذي كان قبل ١٤ تموز ومنها إطلاق سراح كافة المعتقلين والمختطفين الذين دافعوا عن القدس والمسجد الأقصى، وإطلاق سراح كافة الأسرى من سجون الاحتلال، وفتح جميع أبواب المسجد الأقصى، وتسليم كافة مفاتيح أبواب المسجد الأقصى للجهات المعنية.

كما شارك عضوا الوفد الفلسطيني زهير صندوقة وعمر حمايل في لجنة صياغة البيان الختامي التي ترأسها رئيس مجلس النواب الأردني عاطف الطروانة.

وفي ختام أعمال دورته الطارئة اصدر الاتحاد البرلماني العربي البيان الختامي التالي:

إن رؤساء البرلمانات العربية ومن يمثلهم، المجتمعون في إطار المؤتمر الخامس والعشرين الطارئ للاتحاد البرلماني العربي المنعقد يوم ٢٧ يوليوز/تموز ٢٠١٧ بالرباط، عاصمة المملكة المغربية، تحت رئاسة السيد الحبيب المالكي رئيس الاتحاد ورئيس مجلس النواب المغربي، على إثر تصعيد الإجراءات وأعمال القمع التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حق الشعب الفلسطيني، وعلى الخصوص في المسجد الأقصى،

-وقد تابعوا باستنكار ممارسات القمع والقتل الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني المكافح من أجل حقوقه المشروعة،

- وإذ يستحضرون واجبهم في الدفاع عن القدس الشريف والتضامن مع الشعب الفلسطيني في مواجهته للممارسات والإجراءات القمعية والعنصرية الإسرائيلية وكفاحه التاريخي المشروع من أجل الاستقلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وضمان حق العودة للاجئين ،

-وبعد مناقشة الظروف الدقيقة التي تمر بها القضية الفلسطينية في سياق إقليمي مضطرب، تستفيد منه بالأساس الحكومة الإسرائيلية لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية والقمعية،

-وانطلاقا من واجبهم السياسي كممثلين للشعوب ومعبرين عن الرأي العام في بلدانهم، فإنهم:

١- يرفضون ويدينون بشدة الإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في المسجد الأقصى ومحيطه وفي مجموع القدس الشريف، من محاولة تثبيت آليات تقنية وأمنية ورقابية لعرقلة الدخول إلى المسجد الأقصى، ويعتبرونها عدوانا واستفزازا من جانب سلطات الاحتلال وحلقة جديدة في مسلسل القمع ومصادرة حقوق الشعب الفلسطيني. كما يؤكدون أن هذه الإجراءات وما واكبها من عمليات قتل وقمع لأبناء الشعب الفلسطيني تعتبر إمعانا من جانب إسرائيل في انتهاكاتها لأبسط حقوق الإنسان التي مارستها وتمارسها في حق الشعب الفلسطيني، وتأكيدا للوجه الحقيقي للاحتلال،

٢- يرفضون ويدينون بشدة كل الإجراءات الإسرائيلية لتغيير معالم المدينة وطمس هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، ومصادرة أملاك الفلسطينيين من بيوت وحارات ومزارع ورموز تاريخية و عمرانية ومعالم جغرافية،

٣- يعتبرون الإجراءات الإسرائيلية الأخيرة في القدس، سياسات لدفع المنطقة إلى حرب دينية، ومصادرة حق وحرية العبادة باعتباره حقا إنسانيا أساسيا.

٤- يطالب المشاركون في الدورة الطارئة، الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) بتحمل مسؤوليتها كاملة في حماية الإرث العمراني والمعالم الأثرية والتاريخية في فلسطين، وفي مقدمتها المسجد الأقصى من عمليات تغيير هويتها، أو تدميرها؛ وإعمال المواثيق والاتفاقيات الدولية بحماية التراث الإنساني في أزمنة الاحتلال والحرب وخصوصا اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكوليها الإضافي بما فيه الشق المتعلق بحماية الآثار التاريخية والثقافية و الدينية،

٥- يشيد المشاركون في الدورة الطارئة، ويثمنون، ما يقوم به صاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس من



جهود دولية دفاعا عن القدس الشريف وصيانة معالمها ومآثرها والحفاظ على طابعها العربي ودعم صمود أهلها وتجويد عدد من الخدمات المقدمة لهم في مجال التعليم وترميم المآثر والتكفل الاجتماعي من خلال صندوق بيت مال القدس. كما يشيدون بما يقوم به خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز من جهود واتصالات دولية من أجل القدس و بما يقوم جلالة الملك عبد الله الثاني بصفته صاحب الوصاية الشرعية على المقدسات في القدس الشريف،

٦- يؤكدون أن القضية الفلسطينية تسمو على ما سواها من قضايا أخرى و يدعون الى العمل على حشد الدعم الدولي للقضية الفلسطينية،

٧- يدعون الى العمل مع الحكومات العربية ومنظمات المجتمع المدني لتأمين الدعم المادي لأسر الشهداء الفلسطينيين ومن هدمت بيوتهم، ويقترحون إنشاء صندوق دعم برلماني خاص بالمسجد الأقصى والقدس،

٨- يكلفون لجنة دعم صمود الشعب الفلسطيني المنبثقة عن الاتحاد البرلماني العربي في دورته الثالثة والعشرين برئاسة السيد مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي ورؤساء برلمانات كل من المغرب والأردن وفلسطين والجزائر، بالقيام بزيارات لعدد من الدول النافذة في القرار الدولي للقاء قادتها وبرلماناتها وذلك من أجل طرح موضوع الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للمقدسات الإسلامية والمسيحية في فلسطين،

٩- يلتزم المشاركون في الدورة بمتابعة الاتصالات اللازمة في إطار المنظمات البرلمانية المتعددة الأطراف ومع البرلمانات الوطنية من أجل الضغط على حكومة الاحتلال الإسرائيلي لوقف إجراءاتها التعسفية اللاشرعية في المسجد الأقصى والقدس وكافة الأراضي المحتلة ووقف الاستيطان ورفع الحصار عن الشعب الفلسطيني والجلوس إلى مفاوضات تحت رعاية دولية بما يؤدي إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في آجال قريبة ووفق جدول زمني واضح.

١٠- يحيون صمود الشعب الفلسطيني بعامة والمرابطين والمرابطات من أهل بيت المقدس بخاصة الذين يحمون ويذودون عن القبلة الأولى للمسلمين ومسرى الرسول عليه الصلاة والسلام بصدورهم العارية وقلوبهم العامرة بالإيمان والكرامة ويترحمون على شهداء الأقصى، ويتمنون الشفاء العاجل للجرحى والحرية للأسرى، ويثمنون عالياً تزايد مظاهر المساندة والتأييد الشعبي العربي والإسلامي والدولي لهبة الشعب الفلسطيني لنصرة الأقصى المبارك.

١١- يرفضون رفضاً قاطعاً كل الطروحات الإسرائيلية القائلة بالقدس الكبرى وأية طروحات أخرى لحل قضية القدس على أساس وضعها تحت وصاية دولية، ويشدد على أن القدس العربية، عاصمة دولة فلسطين، هي القدس الشرقية بحدودها المعترف بها والتي كانت قائمة قبل الاحتلال الإسرائيلي في الخامس من حزيران ١٩٦٧، كما نص على ذلك القرار الأممي رقم ٢٤٢، والقرار ٢٣٣٤ وعشرات القرارات الأخرى التي اعتبرت القدس الشرقية المحتلة جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة الأخرى. ويطالبون بفتح جميع أبواب المسجد الأقصى المبارك ورفض تحديد أعمار المصلين الذين يودون الدخول إلى المسجد وإعادة الأوضاع جميعها إلى ما كانت عليه قبل ١٤ يوليو.

١٢- يؤكدون أن القدس بمسجدها الأقصى وجميع الأماكن المقدسة من كنائس ومساجد وأماكن تراثية هي ملك خالص للشعب الفلسطيني بناها بحضارته وجهده وماله منذ نشأة المدينة، الأمر الذي أكدته القوانين والقرارات والمنظمات المعنية بما فيها منظمة اليونسكو.

١٣- يدعون الاتحاد البرلماني الدولي لإدانة ومعاقبة ما يقوم به الكنيست الإسرائيلي من إقرار قوانين عنصرية خاصة مشروع القانون الجديد الذي اقره الكنيست الإسرائيلي تحت ما يمسى (القدس الموحدة) الذي يشكل انتهاكا للقرارات الدولية ذات الصلة، ويضع عوائق جديدة أمام تحقيق السلام في المنطقة ويحثون البرلمانات العربية على تقديم مشروع قرار بشأن انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين، إلى الدورة المقبلة لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي.

١٤- يدعون إلى الضغط على إسرائيل من أجل تحرير الأسرى الفلسطينيين وخاصة منهم من اعتقلوا واختطفوا خلال الهبة الشعبية الأخيرة دفاعا عن الأقصى.

١٥- يعربون عن اعتزازهم بمظاهر التضامن والتآلف التي تجسدت في مشاركة رجال الدين المسيحيين والكنائس التي فتحت أبوابا للمؤذنين للصلاة داخل حرمها، والتكاثف في أعمال الدفاع عن المسجد الأقصى ومواجهة الاحتلال.

١٦- يعربون عن تقديرهم وشكرهم للمملكة المغربية، ملكا وشعبا وبرلمانا وحكومة على استضافة هذه الدورة الطارئة للاتحاد،وتوفير كل أسباب النجاح لها وهو ما ينضاف إلى سجلها ويؤكد الدور الثابت والمركزي للمملكة التي يرأس عاهلها الملك محمد السادس لجنة القدس في الدفاع عن المدينة المقدسة ودعم صمود أهلها.



أبرز قرارات مجلس الأمن
بشأن القدس

منذ عام ١٩٦٧، أصدرت الأمم المتحدة بأجهزتها المختلفة -مجلس الأمن والجمعية العامة- عدة قرارات بشأن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والانتهاكات التي مارستها حكومات تل أبيب المتعاقبة ضد الفلسطينيين عامة، والقدس على وجه الخصوص.

وفي ما يأتي أبرز قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالقدس:

- ٢٤٢- صدر في ٢٢ نوفمبر/تشرين الثاني١٩٦٧، وفيه يدعو مجلس الأمن الدولي إسرائيل للانسحاب إلى حدود ما قبل حرب ١٩٦٧.
- ٢٥١- صدر في ٢ مايو/أيار ١٩٦٨، ويستنكر القيام بعرض عسكري إسرائيلي في القدس.
- ٢٥٢- صدر في ٢١ مايو/أيار ١٩٦٨، ويدعو مجلس الأمن إسرائيل إلى إلغاء جميع إجراءاتها التعسفية لتغيير وضع المدينة.
- ٢٦٧- صدر في ٣ يوليو/تموز ١٩٦٩، ويشجب جميع الإجراءات المتخذة من جانب إسرائيل والهادفة إلى تغيير وضع القدس.
- ٢٧١- صدر في ١٥ سبتمبر/أيلول ١٩٦٩، ويندد بمحاولة حرق المسجد الأقصى وتدنيس الأماكن المقدسة.
- ٤٦٥- صدر في الأول من مارس/آذار ١٩٨٠، ويطالب إسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة والتوقف عن تخطيط وبناء المستوطنات في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس.
- ٤٧٦- صدر في ٣٠ يونيو/حزيران ١٩٨٠، ويعلن بطلان الإجراءات الإسرائيلية لتغيير طابع القدس.
- ٤٧٨- صدر في ٢٩ أغسطس/آب ١٩٨٠، ويتضمن عدم الاعتراف بالقانون الإسرائيلي بشأن القدس ودعوة الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة.
- ٦٧٢- صدر في ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٠، ويدين المجزرة التي وقعت داخل ساحات المسجد الأقصى والقدس، ويؤكد موقف مجلس الأمن بأن القدس منطقة محتلة.
- ١٠٧٣- صدر في ٣٠ سبتمبر/أيلول ١٩٩٦، ويدعو للتوقف والتراجع فورا عن فتح مدخل لنفق بجوار المسجد الأقصى والذي أسفر افتتاحه عن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى بين المدنيين الفلسطينيين.
- ١٣٢٢- صدر في ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠، ويشجب التصرف الاستفزازي المتمثل بدخول أرييل شارون الحرم الشريف وأعمال العنف التي أسفرت عن مصرع ثمانين فلسطينيا.
- ٢٣٣٤- صدر في ٢٣ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٦، ويؤكد أن إنشاء إسرائيل المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ -بما فيها القدس الشرقية- ليس له أي شرعية قانونية، ويطالبها بوقف فوري لجميع الأنشطة الاستيطانية، وعدم الاعتراف بأي تغيرات في حدود الرابع من يونيو/حزيران ١٩٦٧.



٦٣ حفرية أسفل الاقصى وفي محيطه ولا أثر لهيكلهم المزعوم

المسجد الأقصى والمخاطر المحدقة به

إعداد: غيدة التفكجي
المجلس الوطني الفلسطيني

المسجد الأقصى هو أول قبلة للمسلمين، وثاني مسجد وضع في الأرض، وثالث المساجد التي لا تشد الرحال إلا إليها، وباركه الله عزّ وجلّ في القرآن الكريم، وهو مسرى النبيّ محمد صلى الله عليه وسلّم، تبلغ مساحة المسجد الأقصى ١٤٤ دونمًا (١٤٤ ألف متر مربع) ويشمل نحو ٢٠٠ معلم تضم عديد المصليات والمتاحف والمدارس والمآذن والقباب، والجامع القبلي وقبة الصخرة جزءان منه.

وبالرغم من ذلك فإن الصهاينة يزعمون أنّ لهم «هيكلًا» أو «معبدًا» مكان المسجد الأقصى وبناه سيدنا سليمان عليه السلام، ولذلك يسعون لإعادة بناء المعبد المزعوم كهدف استراتيجي، ولكنّ الحقائق الدينية والتاريخية والعلمية تؤكد أن المسجد الأقصى كان موجودًا قبل مجيء بني إسرائيل بآلاف السنوات، فقد بُني بعد الكعبة المشرفة بأربعين عامًا كما أخبر النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وكما تدلّ التركيبة الهندسية المتشابهة للكعبة وللأقصى، ولم يبن أنبياء بني إسرائيل عليهم السلام «معبدًا» خاصًا بهم إنما رمّموا المسجد الأقصى وتعبدوا فيه. ورغم العقود الطويلة التي قضاها علماء الآثار الأجانب والصهاينة للبحث عن آثار يهودية تدل على وجود المعبد المزعوم إلا أنّ كل محاولاتهم باءت بالفشل ولم يعثروا على أي أثر يهودي أسفل الأقصى وفي محيطه.

في ١٩٦٧/٦/٧ احتل الصهاينة كامل مدينة القدس بما في ذلك المسجد الأقصى، واستولوا على مفاتيح باب المغاربة الواقع في السور الغربي للأقصى وصاروا يتحكمون باقتحامات المستوطنين المتطرفين للأقصى عبر هذا الباب. ومحاولة الصهاينة فرض هيمنتهم الكاملة على المسجد الأقصى، ولكنّ المواقف الباسلة والصلبة لعلماء القدس وقضاتها ووجهائها أجبرت الاحتلال الصهيوني على التراجع عن قرارهم، ما اضطرهم لإعادة تسليم إدارة الأقصى لدائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، وهي الجهة المشرفة عليه أصلًا.

أبرز المخاطر التي تهدد الأقصى

١- تقسيم الأقصى: يسعى الاحتلال الصهيوني إلى بناء المعبد المزعوم كهدف استراتيجيّ، ولكنّه يدرك صعوبة ذلك حاليًّا فقرر العمل على تحقيق هدف مرحليّ وهو تحقيق وجود يهودي مباشر في الأقصى ومحيطه وأسفله لتثبيت ما يزعم أنه «الحق اليهودي في جبل المعبد»، وفي هذا السياق يعمل الاحتلال على تقسيم المسجد الأقصى زمانيًّا ومكانيًّا بين المسلمين واليهود كما فعل في المسجد



الإبراهيمي في الخليل. وتقضي خطته لتقسيم الأقصى بتخصيص أوقات لليهود لاقتحام الأقصى من دون المسلمين، وأوقات للمسلمين من دون اليهود حيث يسعى الاحتلال لجعل الأوقات الصباحية من الساعة ٧ حتى ما قبل الظهر، ومن بعد صلاة الظهر إلى قبيل صلاة العصر أوقات خاصة لاقتحامات اليهود اليومية، وما عدا ذلك من أوقات للمسلمين، فيما يكون المسجد من حق اليهود فقط في أعيادهم ومن حق المسلمين فقط في أعيادهم. أما التقسيم المكاني فيهدف الاحتلال من خلاله إلى السيطرة على أجزاء من الأقصى لتكون مكانًا لصلاة اليهود وأداء طقوسهم، والراجح أن هناك محاولات للسيطرة على الساحات الشرقية الشمالية المقابلة لقبة الصخرة.

٢- تطور المواقف الإسرائيلية باتجاه السيطرة على الأقصى: على مدار نحو ٥٠ عامًا من احتلال الأقصى تطورت مواقف الحكومات الصهيونية باتجاه فرض تقسيمه والسيطرة عليه وتثبيت «حق اليهود في الصلاة في المعبد» وذلك على المستويات الآتية:

دينيًّا: بعدما كان الحاخامات الصهاينة يحرِّمون دخول الأقصى بُعَيْدَ احتلاله عام ١٩٦٧ لأسباب خاصة بشريعتهم اليهودية، أصبح عدد متزايد منهم يشجع اليهود على اقتحامه، وقد نظّمت المنظمات العاملة لبناء «المعبد» أو «الهيكل» جهودها ووحّدتها في إطار «ائتلاف منظمات المعبد»، وهو ائتلاف يحوي عشرات الهيئات والمنظمات الصهيونية التي تعمل لبناء المعبد المزعوم مكان الأقصى، وتجلى التأثير الكبير لهذا الائتلاف في تصدره لدعوات اقتحام الأقصى وفرض تقسيمه وسيطرة الصهاينة عليه.

قانونيًّا: بعدما كانت محاكم الاحتلال تمنع أداء صلاة اليهود في المسجد الأقصى تحت طائلة العقوبة، أصبحت تُجيز لليهود بدءًا من عام ٢٠٠٣ الصلاة داخله بشكل فردي وجماعي. وتكثف طرح مشاريع تقسيم الأقصى داخل الكنيست لتشريع ذلك قانونيًّا، وبلغ الأمر أن تقدم بعض نواب الكنيست بمشروع يدعو لنزع الوصاية الأردنية والحصرية الإسلامية عن المسجد الأقصى.

سياسيًّا: ازدادت الكتلة الداعمة لصلاة اليهود داخل الأقصى في الكنيست والحكومة الصهيونية وباتت أكثر تأثيرًا، وأصبحت الحكومة بشكل أو بآخر ترعى كل ما يجري من اقتحامات واعتداءات على الأقصى من خلال دعمها «لائتلاف منظمات المعبد»، وتصدُّر وزراء ونواب ومسؤولين سياسيين وأمنيين موجات التحريض على الأقصى واقتحامه. وباتت مزاعم الاحتلال في ما يُسمَّى بـ «حق اليهود في الصلاة الجماعية في «جبل المعبد» تشكِّل إجماعًا لدى غالبية القادة السياسيين.

أمنيًّا: تغيرت وظيفة الشرطة الصهيونية من منع الصلاة داخل الأقصى خوفًا من ردات الفعل إلى حماية المستوطنين الذين يقتحمون الأقصى. وتعدى الأمر هذا الحدّ إلى مستوى تشجيع «منظمات المعبد» وتحريضها على تكثيف الاقتحامات بهدف إعطاء ذريعة للشرطة لفرض واقع أمني في الأقصى، وهذا ما صرّح به عدد من حاخامات الصهاينة ومسؤولي «منظمات المعبد».

٣- نزع الحصرية الإسلامية عن إدارة الأقصى: يسعى الاحتلال إلى نزع الحصرية الإسلامية عن إدارة شؤون الأقصى من خلال التضييق على دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، وجعل وجودها شكليًّا فيما يتحكم هو بكل شؤون المسجد.

٤- بناء مدينة يهودية أسفل الأقصى وفي محيطه: يعمل الاحتلال اليوم على بناء مدينة يهودية مقدسة تُحاكي الوصف التوراتي لـ «أورشليم اليهودية» المزعومة في محيط البلدة القديمة في القدس وفي محيط الأقصى وأسفل منه. وقد افتتح الاحتلال عشرات الكُنُس اليهودية والحدائق التلمودية والمتاحف والمراكز خلال السنوات القليلة الماضية.

٥- الاقتحامات: تتصاعد وتيرة الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى برعاية شرطة الاحتلال في خطوة تعكس نضج القرار السياسي والديني والقانوني والأمني لدى الاحتلال بتقسيم الأقصى وفرض وجود يهودي مباشر داخله،ويستغل الاحتلال الأعياد والمناسبات الدينية اليهودية لتكثيف الاقتحامات، وتجدر الإشارة إلى أن المتطرفين اليهود أصبحوا يتجرأون مؤخرًا على عقد قرانهم، والقيام بشعائر تلمودية يهودية داخل الأقصى، وقد شهد الأقصى اقتحامات يهودية له في العشر الأواخر من رمضان خلال عامي ٢٠١٦، و٢٠١٧ وهو أمر لم يتجرأ الاحتلال على فعله منذ عدة سنوات.

٦- الحفريات أسفل الأقصى وفي محيطه: حتى نهاية عام ٢٠١٦ كان هناك نحو ٦٣ حفرية أسفل الأقصى وفي محيطه:٣١ منها في الجهة الغربية، و ٢٥ منها في الجهة الجنوبية، و٦ في الجهة الشمالية، وحفرية واحدة في الجهة الشرقية. وتبرر سلطات الاحتلال عمليات الحفر بحجة البحث عن «آثار يهودية» تعود للمعبد المزعوم، ولكن الهدف من الحفريات تتخطى ذلك لتصبح شبكة الأنفاق والحفريات جزءًا من مدينة «أورشليم اليهودية المقدسة» التاريخية التي يعمل الاحتلال على بنائها لتكون المزار السياحيّ الأول في دولة الاحتلال. ويوظّف الاحتلال هذه الحفريات للترويج لادعاءاته الدينية والتاريخية المكذوبة من خلال تزوير الآثار العربية والإسلامية والحضارية.

٧- بناء الكنس اليهودية أسفل الأقصى وفي محيطه: هناك عشرات الكنس تخنق المسجد الأقصى، ويحاول الاحتلال من خلال بنائها إضفاء الطابع اليهودي على منطقة المسجد الأقصى.

٨- البناء التهويديّ ومصادرة الأراضي: يعمد الاحتلال إلى مصادرة بعض الآثار والأراضي المحيطة بالأقصى لتنفيذ مخططاته الرامية إلى تشويه الطابع الإسلامي للمنطقة وإضفاء الطابع اليهودي، هناك مراكز لشرطة الاحتلال في محيط الأقصى وداخله، وهناك مشاريع لبناء مراكز أخرى، وجسر حديديٌّ معلق مكان باب المغاربة يسمح بإدخال آليات عسكرية ضخمة، وعدد كبير من جنود الاحتلال، ويجري العمل على تهويد منطقة ساحة البراق بالكامل.

٩- منع المصلين من الوصول إلى المسجد الأقصى: لا يسمح الاحتلال لغير أهل القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨م من دخول الأقصى، ويمنع في كثير من الأحيان من هم دون الـ ٥٠ عامًا من دخوله في محاولة لقطع المدّ البشري عن المسجد، والاستفراد به لتنفيذ مخططاته، ومن أخطر المؤشرات في هذا السياق بدءُ الاحتلال مؤخرًا باتخاذ إجراءات عديدة من شأنها منع الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ من دخول الأقصى أو التضييق عليهم.

١٠- التدخل في عمل إدارة الأوقاف الإسلامية: تحاول سلطات الاحتلال نزع حصرية الإشراف على الأقصى من دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس ، من خلال منعها من تنفيذ أعمال الصيانة والترميم في الأوقات المناسبة، وعرقلة مهامها، والتضييق على موظفيها واعتقالهم.

١١- إبعاد رموز الدفاع عن الأقصى: تسهم القيادات الفلسطينية المدافعة عن الأقصى في تحريك الجماهير، وحثها على مواجهة الاحتلال، وتتصدر فعل المواجهة معه في باحات الأقصى لا سيما في الاقتحامات؛ وهذا ما أزعج الاحتلال وجعله يصدر قرارات قضائية بحقّ عدد من رموز الدفاع عن القدس يمنعهم بموجبها من الاقتراب من الأقصى مسافة ١٥٠م على الأقل لمدة زمنية تتراوح بين ١٥ يومًا و٦ أشهر.

١٢- تهجير المقدسيين: سياسة تهجير المقدسيين وطردهم ثابتة لدى الاحتلال في مختلف أنحاء القدس، ولكنها تتركز في الأحياء المحيطة بالمسجد الأقصى والتي تشكل حزام أمان ودفاع عن الأقصى.

١٣- الاعتقال والإبعاد والتضييق: يستهدف الاحتلال حراس الأقصى والمصلين فيه بالتنكيل والتضييق والاعتقال والإبعاد، ولا يكتفي الاحتلال بذلك بل يلاحق روّاد الأقصى إلى بيوتهم فيدهمها في أوقات متأخرة من الليل، ويفرض عليهم الغرامات المالية الباهظة، ويسحب منهم التأمين الصحي.

١٤- استهداف المؤسسات والهيئات العاملة للأقصى: أغلق الاحتلال الإسرائيلي عشرات المؤسسات والهيئات الفلسطينية العاملة للقدس والأقصى.

١٥- قانون القدس الموحدة:- خلال الاحداث الجارية وإغلاق الأقصى فى وجه المصلين لأول مرة منذ ٥٠ عاما على احتلال الصهاينة للقدس عام ١٩٦٧ ، وافقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشئون التشريع الأحد الموافق ١٦ تموز للعام ٢٠١٧، على مشروع قانون يمنع تقسيم مدينة القدس، استباقاً لأي تسوية سياسية، بالتصويت لصالح مشروع القانون بالإجماع من قبل اللجنة، إن الكيان الصهيوني لا يملك أي صلاحية قانونية لسن أي تشريع يتعلق بالقدس

باب الأسباط عنوان الصمود امام البوابات الالكترونية



أو أي منطقة أخرى محتلة، لأن الأراضي المحتلة يحكمها القانون الدولي وليس القانون المحلي لدولة الاحتلال. فلا شرعية لهذا القانون، لأن الكيان الصهيوني هي قوة احتلال ووجوده في القدس والضفة هو وجود بالقوة، الأمر الذى يعني ان أي قوانين يشرعها هى غير ذات صفة شرعية، وليست ملزمة وستزول بزوال الاحتلال، لان الاحتلال من الأساس فرض نفسه بالقوة وليس بالقانون.

بلدية الكيان الصهيوني تدير المسجد:

سلمت سلطات الاحتلال الصهيونية مسئولية إدارة ساحات المسجد الأقصى الى بلدية القدس الصهيونية، والتي اتخذت بعض الغرف مقرا لها، فضلا عن تركيب بوابات إلكترونية على جميع مداخل وبوابات المسجد، وصادرت معظم مفاتيح الأبواب الخارجية والداخلية، وفتحت الشرطة الإسرائيلية المسجد الأقصى تدريجيا امام المصلين بعد ثلاثة أيام من إغلاقه والذي ترافق مع إجراءات أمنية مشددة تضمنت وضع بوابات إلكترونية عند الأبواب، الامر الذى تسبب في وقوع مواجهات فى المكان.

ورفض المجلس الإسلامي الأعلى في القدس التوجه لفتح المكان احتجاجا على تغيير الوضع القائم في الحرم القدسي، وطلب مدير المسجد الأقصى الشيخ عمر الكسواني من المصلين عدم الدخول حتى إزالة البوابات الإلكترونية. وسلم الكيان الصهيوني الأوقاف الإسلامية مفاتيح المصلى القبلي والأقصى القديم والمصلى المرواني في المسجد الأقصى، وامتنعت عن تسليم مفاتيح باب الأسباط وباب الملك فيصل وباب المجلس، وعقب ذلك وقعت مواجهات عند باب الاسباط بين النساء وعناصر الشرطة الصهيونية، واعتقلت الشرطة عدداً من المقدسين خلال اندلاع المواجهات خارج باب الاسباط، وتزامنت مع اندلاع مواجهات واشتباكات بين شبان وعناصر الشرطة فى مخيم شعفاط والعيساوية.

المصلون رفضوا الأبواب الإلكترونية:

قال رئيس الهيئة الإسلامية وخطيب المسجد الأقصى، الشيخ عكرمة صبري، إن وجود البوابات الإلكترونية هو جس نبض لإمكانية سيطرة إسرائيل على إدارة المسجد الأقصى، بحيث يتحكمون بالداخل والخارج، وتكون لهم سلطة قرار الإغلاق والفتح، مشيرا إلى أن جميع المفاتيح الآن فى عهدة الجيش الإسرائيلي، وأضاف صبري في بيان صحفي أن تلك الانتهاكات الإسرائيلية هي إجراء سيادي احتلالي على الأقصى وسحب للصلاحية من الأوقاف الإسلامية، مشيرا إلى أن الاحتلال استغل الأحداث الأخيرة لتنفيذ ما خطط له مسبقا، لافتا إلى تصريحات وزير الأمن الداخلى الصهيوني بضرورة فرض السيادة على الأقصى، لأن تلك الخطوة كانت إسرائيل تحلم بها منذ فترة طويلة. وان موظفى الأوقاف رفضوا الدخول للمسجد، وكذلك رفض المصلون الدخول عبر البوابات الإلكترونية وصلوا خارج البوابات، مؤكدا أن هناك مخططات رهيبة لتهويد القدس والسيطرة على المسجد الأقصى، ورأى أن الكيان الصهيوني استغل هذا التوقيت من الخلافات العربية والمشكلات التي أشغلتهم عن القدس لتقوم بتلك الانتهاكات. من جهته يؤكد المختص فى الشأن الصهيوني عليان الهندي تعقيباً على مصادقة الاحتلال على قانون «القدس الموحدة»، أن «لا قيمة للقرار بالاستناد لقانون ضم القدس عام ٨١ وبعكس القوانين الأخرى التى تحتاج لأغلبية، وأن ٨٠عضواً من أعضاء الكنيست يميلون لعدم تقسيم القدس، واضاف في تصريحات إعلامية أن مدينة القدس هي العاصمة الوحيدة في العالم التي تحكم بقوة السلاح بوجود أكثر من ٥ آلاف جندي مدججين بالأسلحة لغياب القوة الأخلاقية التى في اصلها تستند للشرعية الأخلاقية والتاريخية. كما قال أحمد أبو حلبية رئيس مؤسسة القدس الدولية فى فلسطين إن «الصمت الرسمي العربي والإسلامي تجاه ممارسات سلطات الاحتلال الصهيوني في القدس والمسجد الأقصى يشجع سلطات الاحتلال على تغيير الواقع فيهما، ويدفعها قدما لتنفيذ ما كانت تخشى القيام به في السابق، وظهر ذلك أخيرا في تجرؤ قوات الاحتلال يوم الجمعه ١٤ تموز للعام ٢٠١٧ من منع إقامة صلاة الجمعة في المسجد الأقصى ومنع رفع الأذان فيه وإخراج المصلين وحراسه منه بعد احتجازهم واستجوابهم واعتقال البعض منهم، حيث رافق ذلك عمليات تفتيش وتخريب طالت كل المرافق والمصليات والمدارس والمراكز في المسجد الأقصى المبارك» وبين أبو حلبية أن «عملية منع إقامة الصلاة استمرت من يوم الجمعة الموافق ١٤ تموز ولغاية يوم الاحد ١٦ تموز ٢٠١٧ ، حيث قامت سلطات الاحتلال بوضع أجهزة تفتيش إلكترونية كبيرة على



بوابات المسجد الأقصى ليدخل المصلون من خلالها فقط، وهذه كلها إجراءات مستجدة لم يجرؤ الاحتلال القيام بها مسبقاً» وطالب المجتمع الدولي ومؤسساته باتخاذ موقف جاد لاستنكار الانتهاكات ضد المسجد الأقصى ولنصرة قضيته العادلة والعمل الحثيث للجم سلطات الاحتلال من الاستمرار في سياساتها العدوانية.

باب الأسباط عنوان الصمود امام البوابات الإلكترونية :

تحول باب الأسباط الذي هو المدخل الشرقي الوحيد لمدينة القدس القديمة، في هذه الأيام إلى عنوان مئات المصلين المقدسيين الذين يفترشون الأرض في الحر الشديد متحدين مئات جنود الاحتلال وضباط الأمن الصهاينة، للدفاع عن مسجدهم الأقصى، ورفضا لوضع البوابات الإلكترونية،ويرفض المقدسيون الدخول إلى المسجد الأقصى عبر هذه البوابات كونها تشكل مذلة ومهانة لهم، فضلا عن سعي الاحتلال لتغيير الواقع بالمسجد المبارك من خلالها، وردوا على ذلك بالصلاة في أقرب منطقة للأقصى وهي باب الأسباط، رغم وجود الحواجز الاحتلالية والتواجد المكثف للقوات الصهيونية.

لماذا باب الأسباط؟

ويفسر أستاذ التاريخ في جامعة بيرزيت الدكتور نظمي الجعبة سبب تواجد المصلين عند باب الأسباط كونه يعدّ أقرب بوابة إلى خارج البلدة القديمة، وبالتالي يسهل الوصول إليه من خلال الحافلات والمركبات من مميزات باب الأسباط أيضا أن هناك ساحة كبيرة خارج الباب يتيح المجال للتجمع وأداء الصلوات، في حين تنعدم مثل هذه الساحات في مناطق أخرى، وأشار إلى أن أهل المدينة مرتبطون بباب الأسباط بسبب قربه من مقبرتي اليوسفية وباب الرحمة، وبالتالي حركتهم اليومية لها علاقة بين الصلاة وزيارة القبور.

كما أن باب الأسباط يشكل مقصداً لأهالي الداخل الفلسطيني المحتل لعام ٤٨ للصلاة في المسجد الأقصى؛ حيث يركنون حافلاتهم في منطقة قريبة من باب الأسباط، ويرى الجعبة أنه لا توجد قدسية إسلامية خاصة لباب الأسباط تختلف عن باقي البوابات،وعلى مدار سنين طويلة يشكل باب الأسباط بوابة «المقابر» حيث تمر منه الجنازات باتجاه المسجد الأقصى المبارك للصلاة على الموتى ثم تخرج منه باتجاه مقبرتي اليوسفية وباب الرحمة.

تجربة المقاومة

و«تاريخيا كانت بوابة الأسباط تخرج منها مسيرة النبي موسى، وكان يتجمهر غالبية سكان القدس والخليل ونابلس في داخل المسجد الأقصى المبارك ثم ينطلقون عبر البوابة باتجاه مدينة أريحا، بحيث كانت مربوطة بوجدان الشعب الفلسطيني وخاصة خلال فترة الحاج أمين الحسيني»بين أستاذ التاريخ في جامعة بيرزيت، أن باب الأسباط عاش تجربة مقاومة خاصة عام ٦٧ حينما تحصن بعض الجنود على الباب، واستمرت المقاومة لآخر رمق، مضيفا أن له دلالة أيضا على اجتياح البلدة القديمة لقوات الاحتلال المجنزرة، حيث دخلت من الباب،يذكر أن باب الأسباط بني في عهد السلطان



المملوكي الظاهر بيبرس، ورممه الحاكم العثماني سليمان القانوني عام ١٨١٧، ويُعدّ المدخل الوحيد للمسجد الأقصى من ناحية السور الغربي؛ خاصة للمصلين والقادمين إلى القدس، حيث تتمركز قوات الاحتلال للسيّطرة على مَنْ يمر من وإلى المسجد الأقصى.

جي فور اس:

ينفذ مخططات الاحتلال للسيطرة على الأقصى:

في محاولة لفرض أمر واقع جديد، شرعت قوات الاحتلال الصهيوني، الأحد ١٦ تموز للعام ٢٠١٧ بتركيب بوابات إلكترونية على مداخل المسجد الأقصى؛ بهدف تشديد إجراءات تفتيش الداخلين إليه.

ووفق الإعلام العبري؛ فإن الاحتلال استعان بالشركة الأمنية جي فور أس (G4S)؛ لتركيب البوابات، التي رفضها الفلسطينيون بشدة، في ظل تخوفات من تكرار تجربة المسجد الإبراهيمي ولتتبع حقيقة الشركة المنفذة المشروع؛ وانخراطها في تنفيذ مخططات سيطرة الاحتلال على المسجد الأقصى، غير آبهة بالدعوات السابقة لوقف استثماراتها في فلسطين المحتلة؛ لتجنب المقاطعة الدولية.

طبيعة الشركة:

هي شركة أمنية محدودة، أنشئت عام ١٩٣٧، وتعد ثاني أكبر شركة أمنية في «إسرائيل»، وأعلنت عن نفسها تحت اسم «مجموعة الاستخبارات المتخصصة في الخدمات الأمنية المدنية»توظف الشركة حراس الأمن، وعمال الصيانة والنظافة الأمنية، ولديها الآلاف من العملاء، بما في ذلك المؤسسات الحكومية (الصهيونية) والمصانع ومباني المكاتب ومراكز التسوق وسلاسل البيع بالتجزئة والمستشفيات والفنادق، وفيها ٨٠٠٠ عامل.

نشاطاتها:

هي جزء من الشركة العالمية البريطانية، ومتخصصة في تقديم الخدمات الأمنية المدنية الإلكترونية، وتمويل النقل والتعامل مع السجون الخاصة وتولي الحراسات الأمنية في جميع أنحاء العالم. والشركة لديها ٥٠ فرعا في جميع أنحاء «إسرائيل» (فلسطين المحتلة)، منها ١٦ فرعا تعمل للأغراض الأمنية، وفي مجال التركيز التكنولوجية، وتوفير تركيب الحمايات الأمنية، ولديها اتصالات دورية وصيانة على مدار الساعةتشير التقديرات أن حوالي ٨٠٠٠ عامل ينخرطون في مهام الشرطة بالكيان الصهيوني، بينما الشركة الأم توظف ٥٢٥ ألف موظف في أكثر من ١٢٥ بلدا.

و«جي فور اس» تسهم في إدارة السجون «الإسرائيلية»، التي يُحتجز فيها آلاف الأسرى الفلسطينيين، بمن فيهم أطفال ونساء، وحيث يمارس التعذيب وسوء المعاملةكما توفر «جي فور اس» المعدات والخدمات للحواجز العسكرية والمستعمرات والمنشآت العسكرية والشُرطية «الإسرائيلية»، وكلها تخالف القانون الدولي.



وآ أقصاه .. وآ معتصماه !!

بقلم: فضل المهلوس

خمسون عاماً ويزيد مضت على سقوط أسوار القدس في براثن هولاكيّي العصر الصهاينة والمتصهينين، وكانت هذه الأسوار قد بُترت حدائقها الغربية الغنّاء قبل تسعة عشر حولاً ويزيد ...

ولأنهم تتار العصر، ولأننا فلسطينيو الجذر، كان في كلّ ثانية من تلك السنوات الخمسين العجاف "سفْرٌ" ظلام وهلاك يوازيه ويعاكسه مشاعل نور وملاك.. وظلّ الأقصى وقبة صخرته شامخاً يئنّ بصمت، وأنموذجاً فريداً بل ومتفرداً للأصالة والعراقة والتحضّر في مقارعة همجية الطارئين وبربرية العابرين، وهو الذي خَبِرَ أمثالهم في صفحات تاريخه التليد.

تعود بيَ الذكريات. وأنا لم أبلغ التسع سنوات بعد. عندما تصدّعت أذُناي الصغيرتان بنعيب أولئك التتار الذي ملأ أزقة القدس العتيقة منتشين كذئب استحكم فريسته: "فلتحيا موشيه دايان اللي نصرنا عالعدوان"، لم أكن أدرك وقتذاك مَن هذا الدايان وما العدوان، لكنّني أيقنت بعدها أنّني قد فقدت طفولتي، وأنّني أيضاً كنت المقصود من حيث لا أدري بكلمة "العدوان"، وأنّ هؤلاء الغرباء تقاطروا من كلّ حدب وصوب ليسرقوا الطفولة، ويقلبوا مفاهيم الحقّ والباطل، ويزوّروا الماضي والحاضر والمستقبل!!

وما زاد من يقيني ما جرى في ذلك اليوم المشؤوم، يوم الحادي والعشرين من آب ١٩٦٩، عندما أقدم الخفّاش الأسترالي المتصهين "دينيس مايكل روهان" على فعلته النكراء لإحراق المسجد الأقصى، وهو الذي حضر للتو "سائحاً".. ليلتها، ويا للمفارقة، تشاركنا نحن الفلسطينيون المقدسيون. مسلمون ومسيحيون. مع إبنة "كييف الأوكرانية" جولدا مئير "الأرق والقلق: هي التي سوّل لها خيالها أن "العرب سيدخلون إسرائيل أفواجاً من كل مكان" لكنّها مع طلوع الصباح ولم يحدث شيء "أدركتُ أن باستطاعتنا فعل ما نشاء فهذه أمة نائمة".. أما نحن فقد أدركنا قيمة قدسنا وأقصانا و"قيامتنا"، وما يدبّر لنا وينتظرنا من مسؤوليات جسام ويقظة مستدامة، وأن سلاسل "الدلو" في الأيادي المتشابكة والقلوب المتحدة التي أطفأت الحريق هي نبراسنا الوحيد نحو السلامة والانعتاق وبزوغ فجر الحرية والاستقلال، والأهم. وهنا بيت القصيد. أنّ زمان "وا معتصماه" قد ولّى رغم البوْن الشاسع في المكانة والقداسة ما بين "عمورية" وقدس الأقداس، فكان مُذاك أن شمّرنا عن سواعدنا ومعاصمنا مرددين "وا معتصماه"، ومستحضرين قول الشاعر الجاهلي عمرو بن ربيعة الزبيدي: "لقد أسمعت لو ناديت حيّاً ولكن لا حياة لمن تنادي".

صحيح أن المعوَل ذات المعوَل، لكنّ المعصم غير المعصم، فشتّان ما بين معوَل هدم وفناء ومعوَل عطاء وبناء.

وعوْد على بدْء، يبدو أن أولاد وأحفاد "روهان" قد توهّموا أن الفرصة الآن باتت سانحة كي يعيدوا الكرّة مرّة أخرى، وما عزّز أوهامهم، ما يشاهدونه ويشاركون في صناعته مما آلت إليه أحوال العرب والمسلمين من أهوال، حيث ضاعت البوصلة ومعها تاهت القبلة وتبعثرت بل وتضادّت الأهداف، وبات كلُ من بعضنا يغنّي علَى ليلاه أو بالأحرى على ليلى مولاه، وغدا بعضُنا يأكل بعضَنا، وامتهن بعضنا صناعة أصنام من "الزبدة" الممزوجة بالأوهام، وأصبحت أموالنا وثرواتنا وما نملك مسخّرة لقتلنا ومعاول هدمنا وتدميرنا، وكلّ هذا وذاك وما عداه يصبّ في بوتقة الأرباح الخالصة لأعدائنا وحتى بلا أية تكاليف...

لكنْ، كدأب كلّ الطغاة والمستكبرين على مرّ العصور والسنين، يتناسى الصهاينة والمتصهينين، ومعهم الواهمون الخاذلون والمخذولون، أن للكون سنناً حتمية أهمها دمغ الحقّ للباطل ولو بعد حين، وتساقط الأوهام الصفراء تباعاً على أرض الحقيقة الراسخة. والحقّ هنا أن "صخرة" الأقصى المقدسة حيث المعراج والصعود إلى السموات العلى، هي بوصلة الحقيقة، والفيصل بين الفوز والخسران المبينيْن... ولأننا كفلسطينيين، ومعنا المستيقظون من العرب والمسلمين وأحرار العالم وهم كُثر، ندرك يقيناً هذا الحق وتلك الحقيقة. النبوءة. لا نزال على الحقّ ظاهرين لعدوّنا قاهرين لا يضيرنا مَن عادانا وخذلنا ونحن في رباط إلى يوم الدين وإننا لمنتصرون بحوْل الله... وهنا نستذكر موقنين تكرار الشهيد "الختيار" القائد الخالد أبي عمّار: سيرفع شبل من أشبال فلسطين وزهرة من زهرات فلسطين علَم فلسطين فوق مآذن القدس وكنائس القدس وأسوار القدس.. القدس عاصمة دولة فلسطين، شاء مَن شاء، وأبى مَن أبى... وبالمعية نُذكّر الآخرين كلّ الآخرين بالقول المأثور للشاعر الجاهليّ طرفة بن العبد في معلّقته:

ستبدي لك الأيام ما كنت جاهلاً
ويأتيك بالأخبار مَن لم تزوِّد.

فعند فلسطين الخبر اليقين.



الأقصى

من أكبر مساجد العالم وأكثرها قدسية للمسلمين

المسجد الأقصى أحد أكبر مساجد العالم ومن أكثرها قدسيةً للمسلمين، وأولى القبلتين في الإسلام. يقع داخل البلدة القديمة بالقدس في فلسطين. وهو كامل المنطقة المحاطة بالسور واسم لكل ما هو داخل سور المسجد الأقصى الواقع في أقصى الزاوية الجنوبية الشرقية من البلدة القديمة المسورة.

تبلغ مساحته قرابة ١٤٤،٠٠٠ متر مربع، ويشمل قبة الصخرة والمسجد القبْلي والمصلى المرواني وعدة معالم أخرى يصل عددها إلى ٢٠٠ معْلم. ويقع المسجد الأقصى فوق هضبة صغيرة تُسمى «هضبة موريا»، وتعد الصخرة أعلى نقطة فيه، وتقع في قلبه.

كما قال رسول الإسلام محمد وهو أحد المساجد الثلاثة التي تُشد الرحال اليها.

أصل التسمية:

للمسجد الأقصى عدة أسماء، أهمّها ثلاثة:- :

المسجد الأقصى: وكلمة «الأقصى» تعني الأبعد،وسُمّيَ الأقصَى لبعد ما بينه وبين المسجد الحرام، وكان أبعد مسجد عَن أهل مكة في الأرض يعظّم بالزيارة. والذي سمّاه بهذا الاسم وفقًا للعقيدة الإسلامية الله في القرآن

((سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ)) سورة الإسراء، الآية: ١

البيت المُقَدَّس: وكلمة «المقدّس» تعني المبارك والمطهّر، وقد ذكر علماءُ المسلمين وشعراؤهم هذا الاسم كثيرًا.

بيت المَقْدس: وهو الاسم الذي كان متعارفًا عليه قبل أن يُطلق عليه اسم "المسجد الأقصى" في القرآن الكريم، وهذا الاسم هو المستَخدَم في معظم أحاديث النبي محمد، مثل ما قاله يوم الإسراء والمعراج: «ثم دخلت أنا وجبريل عليه السلام بيت المقدس فصلى كل واحد منا ركعتين»

اعتقادات خاطئة عن حدوده:

يعتقد الكثيرون أن المسجد الأقصى هو فقط الجامع المبني جنوبي قبة الصخرة (المصلى القبلي)، وهو الذي تقام فيه الصلوات الخمس الآن للرجال، والصحيح أن المسجد الأقصى هو اسم لجميع المسجد وهو كل ما هو داخل سور المسجد ويشمل الساحات الواسعة، والجامع القبلي وقبة الصخرة والمصلى المرواني والأروقة والقباب والمصاطب وأسبلة الماء والحدائق وتحت ارض المسجد وفوقه وغيرها



من المعالم، وعلى أسواره المآذن ، والمسجد كله غير مسقّف سوى بناء قبة الصخرة والمصلى القبلي الجامع. وهذا ما اتفق عليه العلماء والمؤرخون، وعليه تكون مضاعفة ثواب الصلاة في أي جزء مما دار عليه السور ، وتبلغ مساحته تقريباً: ١٤٤٠٠٠ متر مربع..

تاريخ المسجد الأقصى:-

أول بنائه:

لا يُعرف بشكل دقيق متى بُني المسجد الأقصى لأول مرة، ولكن ورد في أحاديث النبي محمدبأن بناءه كان بعد بناء الكعبة بأربعين عامًا، فعن أبي ذر أنه قال: «قلت: يا رسول الله! أي مسجد وضع في الأرض أول؟ قال: المسجد الحرام. قلت: ثم أي؟ قال: المسجد الأقصى. قلت: كم بينهما؟ قال: أربعون سنة». وقد اختلف المؤرخون في مسألة الباني الأول للمسجد الأقصى على عدة أقوال: أنهم الملائكة، أو النبي آدم أبو البشر، أو ابنه شيث، أو سام بن نوح، أو النبي إبراهيم، ويرجع الاختلاف في ذلك إلى الاختلاف في الباني الأول للكعبة، وقد رجح الباحث عبد الله معروف بأن آدم هو من بنى المسجد الأقصى البناء الأول، لرواية عن ابن عباس، ولترجيح أن يكون آدم هو الباني للكعبة، كما رجّحه الإمام ابن حجر العسقلاني في كتابه فتح الباري. ويُرجّح عبد الله معروف أن يكون البناء الأول للمسجد الأقصى قد اقتصر على وضع حدوده وتحديد مساحته التي تتراوح ما بين ١٤٢ و١٤٤ دونماً.

موقعه داخل أسوار البلدة القديمة:-

المسجد الأقصى هو المنطقة المحاطة بالسور المستطيل الواقعة في جنوب شرق مدينة القدس المسورة والتي تعرف بالبلدة القديمة.

وتبلغ قياسات المسجد: من الجنوب ٢٨١ مترا ومن الشمال ٣١٠ أمتار ومن الشرق ٤٦٢ مترا ومن الغرب ٤٩١ مترا. وتشكل هذه المساحة سدس مساحة البلدة القديمة، وهذه الحدود لم تتغير منذ وضع المسجد أول مرة كمكان للصلاة بخلاف المسجد الحرام والمسجد النبوي اللذين تم توسيعهما عدة مرات.

وللأقصى أربع مآذن هي مئذنة باب المغاربة الواقعة الجنوب الغربي، مئذنة باب السلسلة الواقعة في الجهة الغربية قرب باب السلسلة، مئذنة باب الغوانمة الواقعة في الشمال الغربي، ومئذنة باب الأسباط الواقعة في الجهة الشمالية.

معالم المسجد الأقصى

المصليات

يتكون المسجد الأقصى من سبع مصليات او مساجد معمدة مع عدة قاعات صغيرة إضافية من الجهة الغربية والشرقية من الجزء الجنوبي من المسجد. كان يوجد ١٢١ نافذة من الزجاج الملون في المسجد من عصور الخلافة العباسية والفاطمية. تمت استعادة حوالي ربعهم في عام ١٩٢٤.

والمساجد هي:

١-الجامع القبلي :-وهو الجامع المسقوف الذي تعلوه قبّة رصاصية، والواقع في جنوبيّ المسجد الأقصى في جهة القبلة، ومن هنا جاءت تسميته بـ «القبلي». ويُعتبر هذا الجامع المصلَّى الرئيس الذي يخطب فيه الخطيب في صلاة الجمعة، كما أنّه يُعتبر المصلّى الرئيس للرجال داخل المسجد الأقصى حيث يقف الإمام، وحيث يوجد المحراب والمنبر الرئيسان، والبناء الحالي يعود للعصر الأموي، حيث بَدأ العمل على تجديد بنائه الخليفة عبد الملك بن مروان، وأتمّه ابنه الخليفة الوليد بن عبد الملك بين عامي ٨٦ هـ-٩٦ هـ الموافق ٧٠٥-٧١٤م، وكان في الأصل مكونًا من ١٥ رواقًا، ثم أعيد ترميمه بعد تعرّضه لزلازل أدّت لتصدّعه، واختُصرت أروقته في عصر الخليفة الفاطمي الظاهر لإعزاز دين الله إلى ٧ أروقة، وفي وقتنا الحالي يتكوّن من رواق كبير في الوسط و٣ أروقة في كل جانب. وللجامع قبّة مرتفعة داخلية مصنوعة من الخشب، تعلوها القبّة



الرئيسة الخارجيّة والمُغطّاة بألواح الرصاص. وتبلغ مساحة الجامع حوالي ٤ دونمات، طوله ٨٠م وعرضه ٥٥م، على اختلاف يسير بين طول ضلعه الشرقي والغربي، وله ١١ بابًا، ويتّسع إلى حوالي ٥٥٠٠ مصلّ.

وكان أوّل من بناه هو عمر بن الخطاب عند الفتح الإسلامي عام ١٥ هـ، وذلك بعد أن استشار كعب الأحبار في مكان بناء المسجد، فأشار عليه في مكان الصخرة، فرفض ذلك عمر وقال: «بل نجعل قبلته صدره كما جعل رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قبلة مساجدنا صدورنا»،كان بناؤه من الخشب، وكان يتّسع حوالي ١٠٠٠ مصلّ، ثمّ جدّده الخليفة معاوية بن أبي سفيان، فصار يتّسع حوالي ٣٠٠٠ مصلّ. وعندما سيطر الصليبيون على القدس قسّموا الجامع القبلي إلى ثلاثة أقسام: أحدها تحوّل إلى مكاتب، والآخر إلى سكن لفرسان المعبد، والثالث إلى كنيسة، وبقي الأمر كذلك حتى عهد صلاح الدين الأيوبي فرمّم المسجد عام ٥٣٨ هـ الموافق ١١٨٧، ثم توالت الترميمات في عصر الدولة المملوكية والدولة العثمانية لاحقًا. وفي العصر الحديث، وبعد احتلال الصهاينة لفلسطين، بقي الجامع القبلي تحت تهديد الصهاينة، فعمدوا إلى أعمال حفر تحت أغلب الجدار الجنوبي للمسجد وتحت أساسات الجامع القبلي كلها مما هدّدت أساساته، كما تعرّض الجامع القبلي لحريق مفتعل وذلك يوم ٢١ أغسطس ١٩٦٩ على يد مايكل دينس روهن،فاحترق منبر نور الدين زنكي، وامتد الحريق ليشمل أغلب الأروقة الثلاثة الشرقية، بالإضافة إلى سقفه الخشبي.

٢- المصلى المرواني :- ويقع في أسفل الزاوية الجنوبية الشرقية للمسجد الأقصى، وكان يُعرَف قديمًا «بالتسوية الشرقية»، وقد بناه الأمويون كتسوية معمارية لهضبة بيت المقدس الأصلية المنحدرة جهة الجنوب، حتى يتسنّى البناء فوق قسمها الجنوبيّ. ويتكوّن المصلّى المرواني من ١٦ رواقًا، وتبلغ مساحته الإجمالية أكثر من ٤٠٠٠ متر مربع، وهي أكبر مساحة مُغطاة للصلاة في المسجد الأقصى. عندما سيطر الصليبيون على المسجد الأقصى، قاموا بتحويل المصلّى المرواني إلى إسطبلات للخيول، وسمّوه «إسطبلات سليمان»، وهي تسميّة توراتية نسبةً إلى النبي سليمان. وبعد تحرير المسجد الأقصى في عهد صلاح الدين الأيوبي، أعاد المصلى المرواني إلى استعماله السابق باعتباره تسويةً ومخزنًا. وبقي الأمر كذلك حتى عام ١٩٩٦، حيث تم افتتاحه كمُصلّى وسُمي يومئذٍ بالمُصلّى المرواني نسبةً إلى عبد الملك بن مروان.

وكان سبب افتتاحه كمُصلّى هو تسريب وثيقة سريّة لتقسيم المسجد الأقصى باعتبار ما تحت الأرض لليهود وما فوق الأرض للمسلمين وذلك في عام ١٩٩٥، بعد ذلك قررت عدة هيئات إسلامية البدء بالعمل على فتح المصلّى المرواني، فبدأت بتنظيف المكان، ومدّ الكهرباء إليه وإضاءته، ثم تبليط المصلّى، وتبرعت مصر بفرش المصلّى، وتم فتح عدّة أبواب له. وكان هذا العمل الذي تم هو السبب المُعلَن للزيارة التي قام بها أرئيل شارون للمسجد يوم الخميس ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، والتي أدّت لانطلاق انتفاضة الأقصى والتي استمرت ٥ سنوات.

٣- مصلى الأقصى القديم :- ويقع هذا المصلّى تحت الجامع القبلي، يدخل إليه عبر درج يقع قرب الرواق الأوسط في الجهة الشمالية للجامع القبلي، وهو عبارة عن ممر يتكون من رواقين باتجاه الجنوب بناه الأمويون ليكون مدخلاً ملكيًا إلى المسجد الأقصى من القصور الأموية التي تقع خارج حدود الأقصى من الجهة الجنوبية. عند المدخل الشمالي منه غرفة صغيرة كانت تستخدم للحرس، كما يوجد غرفة أكبر تقع عند بقايا الباب المزدوج عند المدخل الجنوبي للمصلّى والتي كانت تستخدم للحرس أيضًا، وهي تحتوي على محراب في مدخلها، ويوجد بئر عميق ومغلق الآن. ومن العناصر المعمارية المميزة فيه وجود قبّتان أمويتان مسطحتان تقومان فوق مدخله الجنوبي، وعندهما يوجد أعمدة حجرية ضخمة تشكل الأساس الذي تقوم عليه منطقة قبة الجامع القبلي، وقد رُممت عام ١٩٢٧. بتمويل من ملك مصر فاروق، وقد كان هذا المصلّى مغلقًا لا يُفتح إلا في حالات الضرورة حتى عام ١٩٩٨، حيث تم تنظيفه وإعداده ليكون مكانًا ملائمًا للصلاة، وهو يتّسع لحوالي ١٠٠٠ مصلّ.

٤ - مسجد قبّة الصخرة :-وتعتبر قبّته إحدى أهم وأبرز المعالم المعمارية الإسلامي، وأقدم بناء إسلامي بقي محافظًا على شكله وزخرفته في الأغلب. بنى هذه القبّة الخليفة عبد الملك بن مروان، حيث بدأ في بنائها عام ٦٦ هـ الموافق ٦٨٥، وانتهى منها عام ٧٢ هـ الموافق ٦٩١، وأشرف على بنائها المهندسان رجاء بن حيوة الكندي، وهو من التابعين المعروفين، ويزيد بن سلام مولى عبد الملك بن مروان. وقبّة الصخرة عبارة عن بناء مثمن الأضلاع له أربعة أبواب، وفي داخله تثمينة أخرى تقوم على دعامات وأعمدة أسطوانية، في داخلها دائرة تتوسطها «الصخرة المشرفة» التي يعتقد المسلمون بأن النبي محمد صعد منها إلى السماء في رحلة الإسراء والمعراج، وترتفع هذه الصخرة نحو ١.٥ متر عن أرضية البناء، وهي غير منتظمة الشكل يتراوح قطرها بين ١٣ و١٨ مترًا، وتوجد مغارة تُسمّى «مغارة الأرواح» أسفل جزء منها تعلوها فتحة، وتعلو الصخرة في الوسط قبّة دائرة بقطر حوالي ٢٠ مترًا، مطلية من الخارج بألواح الذهب، ارتفاعها ٣٥م، يعلوها هلال بارتفاع ٥م. ويعتقد بعض الباحثين أن بناتها خططوا لجعلها قبة للمسجد الأقصى كاملاً.

٥- مسجد البراق :-يقع في الناحية الجنوبية الغربية من المسجد الأقصى، وسُمي بذلك نسبةً إلى المكان الذي ربط فيه النبي محمد دابته البراق في رحلة الإسراء والمعراج، وفيه حلقة عثمانية يقال أنّها وُضعت في مكان الحلقة التي رُبط عندها البراق. كما يحتوي المسجد على محراب أموي، وكان يوجد في جهته الغربية باب قديم يُسمى «باب البراق» وقد أغلق بعد العهد الأموي، والذي كان يصل مباشرة إلى ساحة البراق خارج المسجد الأقصى، وينزل إلى مصلّى البراق حاليًا من خلال الرواق الغربي للأقصى بدرجات حجرية، والذي يُفتح كل يوم جمعة للزيارة.

٦- مسجد المغاربة :-ويقع في الزاوية الجنوبية الغربية من المسجد الأقصى جنوبي حائط البراق، وله بابان، واحد مُغلق في الجهة الشمالية، وآخر مفتوح في الجهة الشرقية. ويُستعمل اليوم كقاعة عرض لأغراض المتحف الإسلامي الذي نُقل من الرباط المنصوري إلى هذا المسجد وذلك في عام ١٣٤٨ هـ الموافق ١٩٢٩. وقد قيل أنّ أوّل من بناه هو صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٩٠ هـ الموافق ١١٩٣، وكانت تُقام فيه الصلاة على المذهب المالكي

٧- جامع النساء:- يقع داخل المسجد الأقصى، ويمثّل الجزء الجنوبي الغربي منه، حيث يمتد بمحاذاة حائطه الجنوبي بدءاً من الجدار الغربي للجامع القبلي وحتى الحائط الغربي للمسجد. وهو اليوم مُقسّم إلى ثلاثةَ أقسام: أولها غربي ملحق بالمتحف الإسلامي، وثانيها في الوسط وبه توجد مكتبة الأقصى الرئيسية، وثالثها شرقي ملاصق للجامع القبلي، ويُستعمل الآن كمستودع. وجامع النساء عبارة عن بناء كبير واسع مرتفع عن مستوى الجامع القبلي، ويرى باحثون بأن بناءه يعود إلى العهد الصليبي، حيث بُني ككنيسة، ليعيده صلاح الدين الأيوبي لُمصلّى خُصص للنساء.

واجهة المسجد والشرفة :-

١-واجهة المسجد القبلي:- شيدت في العهد الفاطمي، وتم ترميمها في العهد الأيوبي والمملوكي تم بناء واجهة المسجد في عام ١٠٦٥م، بناء على تعليمات من الخليفة الفاطمي المستنصر بالله. مع درابزين (بهو) يتكون من ممرات وأعمدة صغيرة. وقد تضررت الواجهة خلال الحقبة الصليبية خلال حكمهم لفلسطين، ولكن تم ترميمها وتجديدها في العهد الأيوبي. بالإضافة إلى ذلك تم تغطية الواجهة بالبلاط. أما المواد المستعملة في أقواس الواجهة فهي مواد زينة منحوتة أخذت من الهياكل الصليبية في القدس. كما يوجد أربعة عشر قوس حجري على طول الواجهة معظمها من نمط العمارة الرومانسكية، أما الأقواس الخارجية التي أضيفت في العهد المملوكي فقد اتبعت نفس التصميم العام. كما يوجد قوس مركزي عند مدخل واجهة المسجد.

٢- الشرفة:- الشرفة تقع في الجزء العلوي من الواجهة. والخلجان المركزية من الشرفة فهي تعود لفترة فرسان الهيكل أثناء الحملة الصليبية الأولى، أما الشرفة نفسها فقد أمر ببنائها المعظم إبن العادل أبو بكر بن أيوب أخ صلاح الدين الأيوبي عام ١٢١٧م.

القباب :

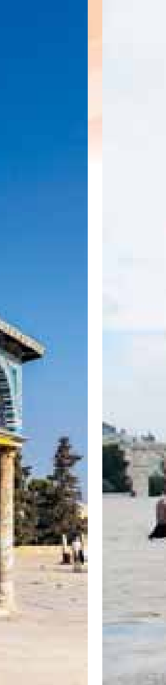
- يحوي المسجد الأقصى عدة قباب جميلة تعد من أبرز معالمه وإحدى التحف الإسلامية الخالدة،وأجملها كما أنها تضفي عليه جواً قدسياً، خاصة درتها قبة الصخرة المشرفة الواقعة في قلب المسجد الأقصى المبارك. والمعلوم أن المسجد الأقصى يحتوي على خمس عشرة قبة وهي:-

١-قبة الصخرة:- قبة الصخرة هي المبنى المثمن ذو القبة الذهبية، وموقعها بالنسبة للمسجد الأقصى كموقع القلب من جسد الإنسان أي أنها تقع في وسطه إلى اليسار قليلاً. وهذه القبة تعتبر قبة المسجد ككل، وهي من أقدم وأعظم المعالم الإسلامية المتميزة. ويعود تاريخ تشييدها إلى العهد الأموي عام ٧٢هـ (٦٩٢م)، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى الصخرة التي تقع داخل المبنى والتي عرج منها النبي النبي محمد إلى السماء في ليلة الإسراء والمعراج على أرجح الأقوال لأن الصخرة هي أعلى بقعة في المسجد الأقصى. وقبة الصخرة حالياً مصلى النساء في المسجد الأقصى. والصخرة غير معلقة كما يعتقد عامة الناس، لكنه يوجد أسفلها مغارة صغيرة.

٢- قبة السلسلة:-وتقع قبة السلسلة داخل المسجد الأقصى المبارك شرقي قبة الصخرة،وتم تشييدها بناء على أوامر الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان عام ٧٢هـ (٦٩٢م)، ويشير ابن عبد ربه مؤلف كتاب العقد الفريد، أن سبب تسميتها بقبة السلسلة أنه كانت توجد بها سلسلة يمسها المتقاضون وأن هذه السلسلة حليف كل صديق في القول وأنها تبتعد عن كل من يكذب وتربط هذه الروايات بين هذه السلسلة وتلك التي كان يتخذها النبي داود لحسم النزاع بين الخصوم في مجلس القضاء، وهذا لاشك من الخزعبلات غير المقبولة. ومن المعروف أن هذه القبة قد تعرضت للانتهاك أثناء الحملات الصليبية وأعيد تجديدها عدة مرات منذ استرداد صلاح الدين الأيوبي بيت المقدس وقد أوقفت سلطات الاحتلال الصهيوني عمليات الترميم التي كانت جارية بها في عام ١٩٧٠م، ثم استكملت في التسعينات من القرن الماضي.

وقبة السلسلة هي على شكل سداسي يحملها مضلع مسدس مؤلف داخلياً من ستة أعمدة،تحمل تحمل بدورها العقود التي يرتكز عليها عامود القبة ،وخارجها أحد عشر عموداً تحمل عقوداً مماثلة





وقد سد فيما بعد بين اثنين من هذه الأعمدة لإنشاء المحراب الموجود بها وعلى ذلك فإن لهذه القبة سبعة عشر عموداً، وقد كسيت هذه القبة ببلاطات من القاشاني التركي عند ترميمها في عهد السلطان سليمان القانوني في القرن ١٦م.

٣- قبة النحوية:- تقع القبة النحوية في الطرف الجنوب الغربي لساحة قبة الصخرة،ويعود تاريخ تشييدها إلى العهد الأيوبي عام ١٢٠٧ على يد الأمير حسام الدين أبي معد قمباز في عهد الملك شرف الدين أبو المنصور عيسى الأيوبي، لتكون مدرسة متخصصة لتعليم العلوم اللغوية من صرف ونحو داخل المسجد الأقصى المبارك، فعرفت بالقبة النحوية، وأيضا المدرسة النحوية.

تتكون القبة من ثلاث غرف متصلة، حيث تقوم قبتها الكبرى فوق الغرفة الغربية، بينما توجد قبة أخرى أقل ارتفاعا فوق الغرفة الشرقية، ولها مدخل رئيسي يقع في واجهتها الشمالية. تحولت القبة النحوية إلى مكتبة في عهد الاحتلال البريطاني، وتستعمل اليوم كمقر لمحكمة الاستئناف الشرعية (وهو جزء من المحكمة الشرعية في القدس واسمها الدقيق الآن هو: مكتب القائم بأعمال قاضي القضاة، ومن تحتها أرشيف المحكمة. وقد حماها هذا الاستعمال هو من أخطار الاحتلال، حيث إنها تشرف بشكل واضح على حائط البراق من داخل الأقصى المبارك،كما تشرف على بابي المغاربة والسلسلة. ولذلك تعتبر نقطةً ساخنةً عند وقوع اعتداءات صهيونية على المسجد الأقصى المبارك، كما حدث في انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠م، حيث اقتحم الصهاينة الأقصى من باب السلسلة، وسيطروا على القبة النحوية، ومن ثم سيطروا على الجهة الجنوبية الغربية من المسجد الأقصى المبارك، وقتلوا شهيدا عند باب المغاربة، وقد استشهد ٥ مصلين برصاص الاحتلال في ذلك اليوم، فضلا عن إصابة العشرات.

٤- قبة الأرواح :-وتقع داخل المسجد الأقصى المبارك بالقرب من قبة المعراج، ويعود تاريخ تشييدها إلى العهد العثماني في منتصف القرن ١٦م ،وقد شيدت هذه القبة على مضلع مثمن الأضلاع يتألف من ثمانية أعمدة رخامية تحمل ثمانية عقود حجرية وهي قبة قليلة الارتفاع بعض الشيء.

٥- قبة النبي سليمان:-وتقع داخل المسجد الأقصى المبارك من الجهة الشمالية ويعود تاريخ تشييدها إلى العهد الأموي وعلى الأرجح في عهد الخليفة سليمان بن عبد الملك،وتقوم هذه القبة أيضا على بناء مثمن يبدأ بأربعة من الرخام وتم تخصيص واحدة منها لباب الدخول يواجه المحراب،وفوق المثمن تم تشييد عامود أسطواني وقد فتحت به ثمانية نوافذ معقودة للإضاءة، وفوق هذا العامود خوذة القبة وهي حجرية متينة البنيان وبداخل هذه القبة توجد صخرة صغيرة.

٦- قبة النبي الخضر:- وتقع قبة النبي الخضر داخل المسجد الأقصى المبارك في الزاوية الشمالية الغربية لساحة قبة الصخرة،ويعود تاريخ تشييدها إلى الفترة العثمانية،،وتقوم هذه القبة على ستة أعمدة رخامية رشيقة وتحمل هذه الأعمدة عقودا حجرية مدببة ومزخرفة.

٧- قبة المعراج :- وتقع داخل المسجد الأقصى المبارك إلى الشمال الغربي من قبة الصخرة. وشيدت عام ١٢٠٠م بأمر من الأمير عز الدين الزنجلي والي القدس في عهد السلطان العادل أبو بكر بن أيوب. وتم تشييدها لتخليد ذكرى المعراج، وتذكر بعض المصادر أن هذه القبة بنيت مكان قبة أخرى قديمة تعود إلى عهد عبد الملك بن مروان، وقد أشار إلى وجودها الرحالة ناصر بن خسرو قبل استيلاء الصليبيين على المدينة وهدمهم لها.

ويعتبر التصميم المعماري للقبة فريداً من نوعه وهو مثمن الشكل مثل قبة الصخرة المجاورة له، ونجد في كل ركن من أركان المثمن أربعة أعمدة مدمجة إلا الجهة الجنوبية التي بها عمودان ليصبح مجموع الأعمدة ثلاثين عمودا، وتحمل الأعمدة ثمانية عقود مدببة سدت فتحاتها بالرخام ما عدا ضلع واحد يقع في الناحية الجنوبية، وقد شيد به محراب حجري تبرز حنيته من الخارج، ويقابله ضلع آخر في الناحية الشمالية فتح به باب الدخول إلى القبة، وقد شيدت خوذة القبة بعد تحويل أعلى المثمن إلى دائرة، وتتميز هذه القبة بوجود قبة أخرى صغيرة فوقها، بما يشبه التاج فوق رأسه، والقبة تستخدم اليوم من قبل لجنة الإعمار في المسجد الأقصى المبارك.

٨- قبة الميزان :- المعروفة أيضا بمنبر برهان في عام ١٨٣٧ ،تقع قبة الميزان في الركن الجنوبي من صحن الصخرة المشرفة، ملاصقة للبائكة الجنوبية، والمعلوم أن بوائك الأقصى تعرف أيضا بالموازيين،ومنه جاءت تسمية القبة باسم قبة الميزان، ويعود تاريخ تشييدها إلى الفترة المملوكية على يد قاضي القضاة برهان الدين بن جماعة الذي أنشأها عام ١٣٨٨م، قبة الميزان وتعرف أيضا بمنبر برهان الدين وذلك لأنها على هيئة منبر فوقه قبة.

وقد ذكر بعض المؤرخين أن المنبر في بداية عهده كان عبارة عن منبر خشبي جميل في شكله، وفي عام ١٣٨٨م أعيد بناء المنبر بالكامل من الحجر على النمط الهندسي الذي تشتهر به المنابر المملوكية المعروفة بنقشها وجمالها،ويتكون هذا المنبر من بناء حجري، وله مدخل يقوم في أعلاه عقد يرتكز على عمودين صغيرين من الرخام. ويُصعد منه إلى درجات قليلة تؤدي إلى دكة حجرية معدة لجلوس الخطيب، وتقوم فوقها قبة لطيفة صغيرة، وقد أقيمت على أعمدة رخامية جميلة الشكل،وقدد جُـدّد المنبر مرتين الأولـى في عهد السلطان العثماني عبد المجيد بن محمود الثاني عام ١٨٤٣م، والثانية في أواخر سنة ٢٠٠٠م، على يد مجموعة من الطلبة الإيطاليين، وذلك عن طريق دائرة الأوقاف الإسلامية.

٩- قبة يوسف آغا:- تقع القبة داخل المسجد الأقصى المبارك على الجانب الغربي من الجامع القبلي،وتم تشييدها عام ١٠٩٢هـ (١٦٨١م) بأمر من يوسف آغا الوالي العثماني على القدس، وقد كانت على ما يبدو مخصصة للعبادة على مقربة من الجامع القبلي. تغطي هذه القبة مساحة مربعة شيدت بمداميك من الأحجار المشذبة وقد فتحت ثلاثة جدران بكاملها تقريباً على ساحة المسجد الأقصى المبارك، وذلك باستخدام عقود مدببة بينما شيد المحراب في الجدار الجنوبي،وهو محراب مجوف بسيط.

١٠- قبة النبي موسى :- وتقع داخل المسجد الأقصى المبارك بالقرب من البائكة الجنوبية الغربية،ويعود تاريخ تشييدها إلى عام ١٢٥٠م في عهد الملك الصالح نجم الدين أيوب ابن الملك الكامل الأيوبي، ويبدو من تصميمها أنها كانت مخصصة لتعبد أمراء الأيوبيين عند زيارتهم للقدس أو لبعض المشاهير والشيوخ بعد ذلك،والقبة مربعة الجدران فتحت بها نوافذ للإضاءة ، ويقع المدخل في الضلع الشمالي المواجه لجدار القبة ومن ناحية الشكل فقد تم تحويل المربع إلى مثمن، وقد فتحت في أضلاع المثمن نوافذ للإضاءة ، وبعد ذلك تم تشييد خوذة القبة المثمنة.

١١- قبة محراب النبي عليه الصلاة والسلام :-وتقع داخل المسجد الأقصى المبارك غرب قبة الصخرة، بجوار قبة المعراج ويعود تاريخ تشييدها إلى عام ١٥٣٨ بأمر من محمد بك والي غزة والقدس الشريف ثم أعاد تشييدها السلطان العثماني عبد المجيد الأول عام ١٨٤٥، أما عن سبب تسميتها فيعتقد بعض المؤرخين أنها بنيت في المكان الذي صلى فيه النبي محمدإماما بالأنبياء والملائكة في ليلة الإسراء، حيث تشير بعض النصوص إلى أنّ المعراج كان على يمين الصخرة، ويقول الباحثون إن هذا سبب تعدد القباب على يمين قبة الصخرة.

يعتبر محراب النبي هو أول ما تم تشييده في هذه القبة، أمر بتشييدها محمد بك والي غزة والقدس الشريف في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني عام ١٥٣٨م، والمحراب هو على هيئة مستطيل رخامي لا يرتفع عن الأرض كثيراً، وفي نهايته شكل ثلاثي الأضلاع أكثر ارتفاعاً من بقية المستطيل. وفي عام ١٨٤٥م، قام السلطان عبد المجيد الثاني بتشييد قبة فوق هذا المحراب ومنها جاءت تسميتها، وهي مثمنة الشكل قاعدتها من ثمانية أعمدة رخامية رشيقة تحمل ثمانية من العقود الحجرية المدببة.

١٢- قبة يوسف بن أيوب المعروف بصلاح الدين الأيوبي :-تقع داخل المسجد الأقصى المبارك جنوب قبة الصخرة، ويعود تشييدها إلى العهد العثماني عام ١٦٨١ م. وسميت القبة بقبة يوسف تيمناً وتذكاراً بيوسف بن أيوب المعروف بالناصر صلاح الدين الأيوبي. وتقوم هذه القبة على بناء مربع تتألف قاعدته من عمودين رخاميين رشيقين وجدار في ناحية القبلة، وهي عبارة عن ثلاثة عقود مفتوحة وجدار مسدود وبوسط هذا الجدار حنية صغيرة تشبه المحاريب المجوفة وبداخلها نص على لوح يحمل اسم صلاح الدين الأيوبي، وهذا اللوح مأخوذ من برج بناه السلطان صلاح الدين على سور المدينة عند الخندق. وخلف هذا النص من الخارج يوجد نص أخر يبين أعمال البناء التي أجريت في العهد العثماني،واسم المشرف على البناء وهو علي أغا يوسف أغا.

١٣- قبة عشاق النبي عليه الصلاة والسلام:- تقع داخل المسجد الأقصى المبارك، في الركن الجنوب الشرقي من باب العتم، ويعود تاريخ تشييدها إلى عام ١٨١٧م في عهد السلطان العثماني محمود الثاني، ولهذا السبب تعرف بإسم إيوان السلطان محمود الثاني. وأما اسمها الحالي فمصدره اعتياد بعض شيوخ الصوفية الاجتماع للذكر تحتها، وهي عبارة عن مبنى مربع الشكل طول ضلعه ٧ أمتار، قائم على أربع دعائم ركنيّة تعلوها أربعة عقود مدببة تعلوها قبة ضحلة. والمبنى مفتوح الجوانب، وبه محراب حجري مجوف جميل أضيف في فترة لاحقة في وسط الجهة الجنوبيّة، ويصعد إلى صحن هذه القبة من خلال ثلاث درجات من الجهتين الغربية والشرقيّة،وأرضيتها مبلّطة بالحجر، وعلى حافتها من الجهة الشمالية عمودان نائمان يبدو أنّهما وضعا في زمن متأخّر كدربزين.

١٤ - قبة الشيخ الخليلي:- تقع في صحن الصخرة، في الشمال الغربي من قبة الصخرة، وتفصل بينهما قبتا النبي والمعراج،ويعود تاريخ تشييدها إلى العهد العثماني عام ١٧٠٠م، وعرفت باسم شيخ صوفي كان يؤمها ويتعبد فيها، وتعرف كذلك بقبة بخ بخ، ومصلى الخضر، ومسجد النبي.

والقبة عبارة عن مبنى مربّع مقام على أربعة أركان، تعلوه قبّة ضحلة على الطراز العثماني،وفي الجهات الأربع ثماني نوافذ مستطيلة الشكل. حيث يقع في واجهة المبنى الشرقيّة باب صغير يعلوه نقش يحمل اسم وتاريخ المبنى، ويوجد بداخل هذه القبة من جهة القبلة محراب من حجر كلسي ملكي فيه حنية حجريّة،وتحت مبنى قبة الخليلي يوجد مبنى سفلي يسمى مغارة الأرواح، يتوصل إليه من خلال سلم حجري مقطوع من الصخر، وهذا الكهف قليل التهوية عديم النور ، وتستعمل القبة اليوم مكتباً للجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك.

١٥- قبة النبي عيسى/ مهد النبي عيسى:- وتقع قبة النبي عيسى والمسماة أيضا مهد النبي عيسى عند الزاوية الجنوبية الشرقية لسور القدس وسور المسجد الأقصى،وتم تشييده لتخليد



ذكرى النبي عيسى، ورغم التجديدات التي لحقت به على مر العصور فهو يحتفظ بطابعه الأصلي والأساسي والذي ورد في أوصاف المؤرخين والرحالة الذين عاينوا هذا المكان المعروف باسم مهد النبي عيسى ومسجده، وجددت القبة في العهد العثماني على نفس طرازها القديم وهي محمولة على أربعة عقود مدببة تستند بدورها على أربعة أعمدة رخامية رشيقة، وتحت هذه القبة يوجد حوض حجري يسمى مهد النبي عيسى، وأمام هذا الحوض يوجد محراب حجري مجوف.

أبواب المسجد الأقصى :

يحتوي المسجد الأقصى على خمسة عشر باباً منها ما هو مستعمل (مفتوح) في أيامنا هذه وعددها عشرة، والبقية مغلقة منذ زمن بعيد لأسباب عديدة، وتقع جميع الأبواب المفتوحة في الجهة الشمالية والغربية من المسجد، وهي في الوقت نفسه تقع ضمن أسوار المسجد الأقصى. أبواب المسجد الأقصى تشترك جميعها في أنها أبواب خشبية مكونة من دفة أو دفتين، وتشتمل على خوخة «فتحة» لتنظيم المرور استعملت لمرور المتأخرين بعد إغلاق الأبواب عند الغروب. وقد برع المسلمون في الأعمال الخشبية وتفننوا في زخرفتها وإظهار تفصيلاتها والعناية بدقائقها كالمزاليج والمفاتيح والمفاصل وغيرها من الأمور.

- الأبواب المفتوحة :-

١-باب الأسباط/ باب الأسود :- هو إحد أبواب المسجد الأقصى المفتوحة ويسمى أيضا باب الأسود نسبة للأسدين المنحوتين على جانبي الباب ، ويقع في الزاوية الشمالية الشرقية للمسجد الأقصى، ويعود تاريخ تجديد بنائه إلى الفترة الأيوبية، كما تم تجديد الباب في الفترة المملوكية في ١٣٦٧م.

والواجهة الجنوبية لهذا الباب هي مدخل بارتفاع ٤ أمتار تقريباً وفتحة مستطيلة بعقد مدبب،وفي زاوية المدخل توجد دركاة مربعة الشكل تعد جزءاً من الرواق الشمالي، وللباب دفتان من الخشب يبدو أنهما حديثتا العهد ويوجد في أحد الدفتين خوخة (مدخل صغير) تسمح بدخول شخص واحد فقط، ويعد مدخل الدركاة أحد أقواس الرواق الشمالي الضخمة المدببة،أما الواجهة الشمالية للباب فهي فتحة مستطيلة لقوس مدبب عرضه ٢ متر تقريباً وارتفاعه ٤ أمتار كما أن المدخل مسقوف بقنطرة مدببة عرضها حوالي ١ متر.

٢- باب حطة :-هو احد أبواب المسجد الأقصى المفتوحة، ويقع في الواجهة الشمالية للمسجد الأقصى وتحديدا ضمن الرواق الشمالي للمسجد الشمالي. وقد تم تجديده عام ١٢٢٠م في الفترة الأيوبية في عهد شرف الدين أبو المنصور عيسى الأيوبي. وتتكون واجهته الجنوبية التي تقع داخل المسجد من باب مستطيل ذي عقد حجري موتور، وعليه باب خشبي من دفتين، في إحداها خوخة صغيرة، ويتقدمه دركاة وهي جزء من الرواق الشمالي أيضا مدخلها عبارة عن عقد حجري مدبب يعلوه صف من الكوابل الحجرية عددها تسعة كوابل، يزداد قطرها كلما ارتفعنا لأعلى الباب، وبين فتحة الباب وهذه الكوابل ثلاثة زخارف دائرية بارزة على مركز الفتحة وأطرافها.

٣- باب العتم المعروف أيضا بباب فيصل:-هو احد أبواب المسجد الأقصى المفتوحة ويسمى أيضا باب فيصل نسبة إلى الملك فيصل الأول، وقد جدد بناء هذا الباب في الفترة الأيوبية، في أيام الملك المعظم ابن الملك العادل أبو بكر بن أيوب سنة ١٢١٣، وذلك عند تجديد الرواق الشمالي للمسجد الأقصى. ولهذا الباب عدة أسماء فهو باب الدوددارية، وباب الملك فيصل، وباب شرف الأنبياء،وتتكون واجهة الباب الجنوبية من فتحة ارتفاعها ٤ أمتار، وعليها باب خشبي من دفتين يتقدمه من الجهة الجنوبية دركاة تعد جزءاً من الرواق الشمالي، وهي مغطاة بعقد صليبي ومدخل الدركاة عبارة عن قوس مدبب ضخم، وهو يقع ضمن سلسلة أقواس الرواق الشمالي.

٤- باب الغوانمة/باب الوليد:- هو احد أبواب المسجد الأقصى المفتوحة، ويعتبر أول باب يشيد في الجدار الغربي ابتداء من الناحية الشمالية، وقد أنشئ في العهد الأموي، وعرف آنذاك باسم باب



الوليد نسبة إلى الوليد بن عبد الملك،وقد جدد الباب عام ١٣٠٧م وذلك عند إنشاء الرواق الغربي للمسجد في عهد قلاوون، والباب مستطيل الشكل نسبة عرضه إلى ارتفاعه لباقي أبواب المسجد تعد قليلة، وعلى المدخل باب خشبي من دفة واحدة من الخشب يوجد به خوخة صغيرة لتمييزها من الباب ويتقدم الباب من الجهة الشرقية دهليز معقود بعقد برميلي واجهته عقد حجري مدبب، يرقى للباب بواسطة ثماني درجات عن ساحة المسجد الأقصى المبلطة، وبجانب الباب عقد مدبب آخر لكنه مغلق.

٥- باب الناظر:- هو احد أبواب المسجد الأقصى المفتوحة، يقع في الجدار الغربي لساحة المسجد الأقصى، وقد جدد بناؤه في الفترة الأيوبية سنة ١٢٠٣م في عهد الملك المعظم عيسى بن أحمد، وله عدة أسماء أخرى متداولة مثل باب الحبس لقربه من الحبس أيام العثمانيين، وباب المجلس ، ويتقدم الباب من الجهة الشرقية دركاة مربعة تقع ضمن امتداد الرواق الغربي، وتغطيها قبة مرفوعة على ثلاثة صفوف من المقرنصات، أما فتحة الباب فهي عبارة عن مستطيل ضخم ارتفاعه ٤،٥ متر وعرضه ٢ متر، ويعلو الفتحة المستطيلة قوس موتور تعلوه زخرفة على شكل رواق صغير، وتنفصل مساحة الدركاة عن بقية الرواق بأقواس مدببة، وعلى الدعامة التي تقع على عقد المدخل المدبب والعقد المجاور له من عقود الرواق يوجد نقش حجري، ويبين النقش تاريخ البناء والسلطان الذي جدد في عهده. ويتقدم الباب قنطرة مغطاة بقبو متقاطع يؤدي إلى طريق باب الناظر المؤدية إلى طريق الواد. وفي الجهة الجنوبية من القنطرة مدخل يؤدي بواسطة درج حجري، وفي الجهة الشمالية مدخل المدرسة المنجكية.

٦- باب الحديد:-هو احد أبواب المسجد الأقصى المفتوحة، ويقع في الواجهة الغربية للمسجد ، وهو أحد المداخل المتفرعة عن طريق باب العمود. وقد سمي بهذا الاسم نسبة إلى الأمير أرغون الذي يعني باللغة التركية الحديد، وقد جدد في عهده بين سنتي ٧٥٥هـ و٧٥٨هـــ/١٣٥٤-١٣٥٧م، والباب عبارة عن فتحة مستطيلة بعقد، ويتقدمه من الواجهة الشرقية دركاة مغطاة بقبو متقاطع، وباب الحديد على شكل قوس حذوي مدبب على جانبيه مداميك حجرية بارتفاع ٦٠ سم تقريبا، ويعلو الباب واجهة تعود للفترة المملوكية، وتتوسط هذه الواجهة نافذة معقودة بعقد مدبب زخرف بخطوط متعرجة.

٧- باب القطانين:-هو احد أبواب الأقصى المفتوحة، ويقع في الجهة الغربية لساحة الأقصى، ويعد من الأبواب الرئيسية الهامة والجميلة المؤدية للمسجد، ويؤدي هذا الباب إلى سوق القطانين ومنه جاءت تسميته، وقد جدد هذا الباب في عهد السلطان محمد قلاوون على يد الأمير سيف الدين تنكز عام ١٣٣٦م،وهذا واضح من خلال نقش يوجد في أعلى المدخل من الجهة الشرقية المطلة على ساحة الحرم القدسي، وقد أزيلت على يد المجلس الإسلامي الأعلى سنة ١٩٢٢م، والواجهة الشمالية للباب مكونة من قوصرة مدخل تنخفض عن مستوى الساحة بتسع درجات تحيط بها من ثلاث جهات، وهذه القوصرة واسعة حيث يبلغ عرضها ٧ أمتار تقريباً وارتفاعها ١٣ متر، وهي مغطاة بنصف قبة من الحجر. وأما المفتاح فهو أسود اللون ونصف القبة مقامة على خمسة صفوف من المقرنصات، وفتحة الباب مستطيلة بارتفاع ٤ أمتار وعرض ٢،٥ متر ويعلو الباب عتب حجري مستقيم وهو مكون من ثلاث قطع خارجية.

٨- باب المطهرة:- هو احد أبواب الأقصى المفتوحة، ويقع في الواجهة الغربية لساحة الأقصى، ويؤدي إلى المتوضأ (مكان الوضوء)، ولذلك سمي بباب المطهرة، وقد جدد في العهد المملوكي سنة ١٢٦٦م، على يد الأمير آدغيدي، وهناك من يرى انه جدد سنة ١٢٦٧م على يد الأمير علاء الدين البصيري، وتتكون الواجهة

الغربية للباب من عقد حجري مدبب، وهو يخلو من أي عنصر معماري مزخرف، وعليه باب خشبي من دفتين في إحداها خوخة صغيرة والباب بارتفاع ٣،٥ متر تقريبا، وعرضه ٢ متر، أما الجهة الشرقية من الباب فهو فتحة مستطيلة في عقد حجري موتور عليه مدماكان من الحجر، ويتقدمه دركاة مغطاة بقبو متقاطع، وهي جزء من الرواق الغربي.

٩- باب السلسلة والسكينة/باب النبي داود:-هو احد أبواب الأقصى المفتوحة ويسمى أيضا باب النبي داود، ويقع في الواجهة الغربية من ساحة المسجد الأقصى ضمن الرواق الغربي،ويعد من الأبواب الرئيسية المؤدية إلى المسجد الأقصى، وهناك من يعتبرهما بابين منفصلين وليس باباً واحداً بمدخلين. أما الباب الأول والمسمى بباب السلسلة، فهو مفتوح ويؤمه الزائرون للمسجد الأقصى، وقد سمي بهذا الاسم للاعتقاد بوجود سلسلة كانت معلقة فيه أو ربما لوجود علاقة ما تربطه بقبة السلسلة، أما الآخر فهو باب السكينة، وهو يقع شمال باب السلسلة، وهو ملاصق له، والباب لا يفتح إلا في حالات الطوارئ والضرورة القصوى، وقد جدد هذان البابان في الفترة الأيوبية سنة ١٢٠٣م، في عهد السلطان الملك العادل سيف الدين أبو بكر، وهناك من يرى أنه في عهد الملك المعظم عيسى، ويتكون المدخل من بابين متسعين بارتفاع ٤،٥ متر وعرض ٢ متر والفتحة مستطيلة بقوس موتور عليه باب خشبي من دفتين، في إحداهما خوخة صغيرة لتنظيم المرور إلى المسجد الأقصى.

١٠- باب المغاربة :- هو احد أبواب الأقصى المفتوحة، ويقع في الزاوية الغربية الجنوبية لساحة الأقصى،وسمي بباب المغاربة لأنه يوصل إلى حارة المغاربة غرب الأقصى، ويعرف أيضا بباب البراق، وباب النبي،حيث يعتقد أن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم دخل منه إلى المسجد الأقصى المبارك ليلة الإسراء والمعراج، كما يعتقد بعض المؤرخين أن عمر بن الخطاب دخل منه إلى الأقصى أيضا بعد الفتح،وقد أعيد بناؤه في الفترة المملوكية في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون الذي قام بإنشاء الأروقة الغربية ما بين سنة ١٣٠٥م- ١٣٣٦م،والباب من الواجهة الغربية معقود بعقد مدبب بسيط التكوين. أما الجهة الشرقية فهو عبارة عن فتحة مستطيلة ، وهو على شكل قوس موتور عليه باب خشبي بدفة واحدة،ويفضي من الجهة الشرقية إلى دركاة تقع ضمن امتداد الرواق، وهي مؤلفة من عقدين حجريين، وتقوم على ثلاث دعامات، وعلى مركز الدعامة الوسطى زخرفة حجرية بشكل مربع في وسطه دائرة، ويغطيها قبوان متقاطعان، ويجاور الباب من الجهة الشمالية مسجد صغير يسمى مسجد البراق.

-الأبواب المغلقة:-

١-الباب المنفرد:-هو أحد المداخل الجنوبية المغلقة في الجزء الجنوبي الشرقي من سور مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك، وقد أغلق بطريقة متقنة للغاية حتى لا يظهر للباب أي أثر من داخل أسوار المسجد، وقد سمي بباب الوحيد المفرد والمغلق الذي يظهر للعيان، وقد اشتهر عند المؤرخين العرب باسم باب العين لأنه يؤدي إلى عين سلوان.

٢- الباب الثلاثي:- وهو احد أبواب المسجد المغلقة، وهو عبارة عن ثلاث بوابات متجاورة تقع في الجدار الجنوبي من سور المسجد الأقصى على بعد ٥٠ متراً من البوابة المفردة، و٨٠ متراً من البوابة المزدوجة، وهذه البوابات شامخة العلو بجوار بعضها البعض، اتساع كل منها ١٣ قدماً، وقد اشتهرت عند المؤرخين والكتّاب العرب باسم بوّابات محراب مريم أو باب محراب مريم، وهذا الباب قديم العهد يعود إلى عصر أدريانوس باني القدس سنة ١٣٥م، وهو مغلق منذ أوائل القرن التاسع عشر الميلادي.

٣- الباب المزدوج :-وهو احد أبواب المسجد المغلقة، وهو باب بمدخلين مزدوجين مغلقين، يقع في الجهة الجنوبية من سور الجامع الأقصى خلف منبر الإمام تماماً حيث يؤدي إلى أسفل الجامع الأقصى عبر مداخل مائلة، ويبعد عن الباب الثلاثي مسافة ٨٠ متراً. وهو باب قديم جداً يعود تاريخه إلى البيزنطيين، ومن أسماء هذا الباب: بوابة خلدة، بوابة الأقصى القديمة، وبوابة النبي.

٤- الباب الذهبي المعروف أيضا بباب الرحمة :- وهو احد أبواب المسجد المغلقة،ويكاد يكون الباب الوحيد في الجهة الشرقية الشمالية للسور لولا وجود باب صغير يسمى باب الجنائز، وهناك من يرى ان الباب الذهبي أسس قبل الفتح الإسلامي للمدينة، إلا أنه لم يبق من ذلك البناء سوى الموقع، وربما لمسات من التصميم العام، وقد أعيد بناؤه مرات عديدة بعد ذلك، منها ما كان بعد جلاء الفرس عن القدس ودخول الإمبراطور هرقل، وأما البناء الأخير فقد تم في العصر الأموي،والباب الذهبي في حقيقة الأمر مكون من بابي الرحمة والتوبة، أما اغلاقهما فيرجح أنهما أغلقا في عهد صلاح الدين الأيوبي بعد إخراجه الصليبيين من القدس، وذلك لأسباب أمنية، وهناك من يقول أنهما أغلقا بأمر الخليفة عمر بن الخطاب للأسباب نفسها،ومهما يكن فان الحصيلة هي أن هذه الابواب مغلقة منذ زمن ولم تفتح إلى يومنا هذا أما اسم الباب الذهبي فقد أطلقه عليه المسيحيون لاعتقادهم أن السيد المسيح سيمر من خلاله عند رجوعه، وهم يؤمنون بأنه كان قد دخل منه فعلاً في أحد الشعانين.

٥- باب الجنائز:-وهو احد أبواب المسجد المغلقة، يقع في السور الشرقي للمسجد الأقصى المبارك يؤدي إلى المقبرة المجاورة بعد الصلاة عليها في المسجد الأقصى، وهو باب صغير لا يستخدم حاليا تظهر آثاره من خلف الخزائن الحديدية التي يستعملها حراس باب الأسباط في المكان، لكن المرجح أنه كان يقع جنوبي باب الرحمة. وعلى أي حال، فيحتمل أن يكون قد وجد في التاريخ بابان بهذا الاسم،حيث يمكن أن يكون الباب قديماً كان جنوب باب الرحمة، ومن ثم تحول في فترات متأخرة (على الأصح الفترة العثمانية) إلى قرب باب الأسباط ، كان هذا الباب يستخدم لإخراج الجنائز من المسجد الأقصى المبارك إلى مقبرة الرحمة المحاذية للسور الشرقي للمسجد الأقصى المبارك، وأغلق على الأرجح بأمر من السلطان صلاح الدين الأيوبي بعد تحرير القدس في ٥٨٣هـ - ١١٨٧م، لحماية المسجد والمدينة من أي غزو محتمل.



الكنيست الإسرائيلي الـ ٢٠ :

استمرار بنهج إقرار القوانين العنصرية والداعمة والاحتلال

اختتم الكنيست الإسرائيلي يوم الأربعاء ٢٦ تموز/ يوليو ٢٠١٧، دورته الصيفية، في الولاية الـ ٢٠ التي افتتحت يوم ٧ أيار/ مايو ٢٠١٧، بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت يوم ١٧ آذار/ مارس ٢٠١٧.

وقد رصد برهوم جرايسي الباحث في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار" في تقرير صدر عن المركز بتاريخ ٢٠١٧/٧/٣٠ القوانين ومشاريع القوانين التي اقرها الكنيست الإسرائيلي في هذه الدورة الصيفية، القصيرة، التي استمرت ١١ أسبوعا، حيث لاحظ الباحث أن وتيرة عمل برلماني أقل مما شهدنه الدورات الأربع الصيفية والشتوية السابقة، منذ بدء هذه الولاية البرلمانية. وهذا بشكل عام، ولكنه يسري أيضا على وتيرة القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، التي يرصدها مركز «مدار»، بدعم دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، منذ بدء الولاية الحالية. إلا أن الحكومة بدأت تتعامل وتدفع بالقوانين التي تعد أشد مما سبقها، رغم خطورة عشرات القوانين التي أقرت أو دخلت إلى مسار التشريع، أو ما تزال مطروحة على جدول الأعمال.

والقصد بالقوانين "الأشد"، هي تلك التي يدور حولها جدل "داخلي"، وأبرزها "قانون القومية"، أو ما يسمى "قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، فمشروع القانون المدرج على جدول الأعمال منذ ٦ سنوات، وفي ثلاث ولايات برلمانية، ويشهد خلافات داخلية حوله، تم إقراره بالقراءة التمهيدية، مع بدء الدورة الصيفية، إلا أن الحكومة لم تنجح في بلورة صيغة أخرى وطرحها حتى النصف الأول من شهر تموز/ يوليو ٢٠١٧، كما وعدت.

كذلك فإن هذه الدورة الصيفية، شهدت إقرارا بالقراءة الأولى، وبمسار تشريعي سريع، قانونا من شأنه أن يمنع مستقبلا إقرار أي اتفاق يقضي بانسحاب ولو جزء من القدس المحتلة. ومشروع قانون آخر، بالقراءة التمهيدية يقضي بنهب أموال الضرائب الفلسطينية، بذات قدر المخصصات التي تدفعها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية لعائلات الشهداء والأسرى.

وقد ظهر خلال الدورة الصيفية، وكأنه توجد تجاذبات وخلافات بين أطراف الائتلاف الحكومي، أو حسب ادعاء تقارير صحفية، أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو خاضع لضغوط كتلة تحالف المستوطنين «البيت اليهودي»، لدفع قوانين أشد عنصرية ودعما للاحتلال والاستيطان. إلا أن هذا اعتقاد خاطئ، تثبته الوقائع، فهذه الحكومة تسير وفق أجندة بنيامين نتنياهو الشخصية، فقد أعلن منذ بداية ولايته الحالية، أنه مُصرٌ على تمرير «قانون القومية».

كذلك فإنه في الجدل السريع والقصير، الذي كان في حكومته حول قانون "أغلبية خاصة لأي انسحاب في القدس" فقد دار حول خلاف إجرائي. كما أن نتنياهو يؤيد كليا سن القانون الذي سيسلب أموال الضرائب الفلسطينية. وعلينا أن نتذكر دائما، أن نتنياهو رئيس حكومة قويا، ولا يمكن أن يمر شيء من دون موافقته الكلية.

في المجمل شهدنا تراصا كالعادة بين مركبات الائتلاف حول القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان. وفي المعارضة، شهدنا انجرافا أكبر لكتلة "يوجد مستقبل" بزعامة يائير لبيد، نحو هذه القوانين. فقد بات لهذه الكتلة ٩ قوانين مدرجة على جدول الأعمال، أحدها دخل حيز التنفيذ، وهذا يشكل ٥،٨٪ من اجمال القوانين، مقابل نسبة ٣٪ في العام البرلماني الأول. كما أن نسبة نواب الكتلة الذين ينضمون لمشاريع القوانين كداعمين، ارتفعت من ٥،٧٪ في العام البرلماني الأولى إلى ٨،٦٪ مع انتهاء الدورة الصيفية ٢٠١٧. وكذا بالنسبة للتصويت على شريحة هذه القوانين، إذ نلمس ارتفاعا مستمرا في نسبة تأييد القوانين أو في التهرب من جلسات القوانين.

قانون سلب الأموال الفلسطينية

أقرت الهيئة العامة للكنيست، في منتصف الدورة الصيفية٢٠١٧، مشروع قانون يقضي بخصم أموال من أموال الضرائب الفلسطينية التي تجبيها إسرائيل في المعابر الدولية، بذات قيمة المخصصات التي تدفعها السلطة الوطنية الفلسطينية، ومنظمة التحرير الفلسطينية لعائلات الشهداء والأسرى. وقد بادر إلى هذا القانون النائب اليعيزر شطيرن، من حزب "يوجد مستقبل" المعارض، بزعامة يائير لبيد، وقد حصل على تأييد الحكومة. وحسب ما نشر في حينه، فإن هذا القانون الذي دخل في مسار التشريع، يواجه تعقيدات عديدة، من بينها الإجابة على سؤال: "كيف للحكومة الإسرائيلية، أن تعرف حجم المخصصات بالضبط، خاصة وأنه ينص أيضا على المخصصات التي تدفعها منظمة التحرير، وليس فقط السلطة الفلسطينية.

على الأغلب فإن القرار في تقدم هذا القانون في المسار التشريعي سيكون مرتبطا بقرار سياسي من شخص بنيامين نتنياهو، لأن القانون يصطدم مع اتفاق باريس المالي، وسيخلق تعقيدات أمام حكومات مستقبلية، قد تكون لديها توجهات أخر.

وتسعى حكومة الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأمريكية لجر الجانب الفلسطيني إلى معارك فرعية وأخرى مفتعلة كيهودية الدولة، ورواتب الأسرى والشهداء، وتفكيك وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بعيدا عن جوهر الصراع.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن المخصصات، التي تقدمها منظمة التحرير الفلسطينية لعائلات الشهداء والجرحى والأسرى في فلسطين كانت وستبقى التزاما سياسيا وطنيا وإنسانيا وأخلاقيا وأن أحدا لا يملك الحق بوقف هذه المخصصات.

"الوطني الفلسطيني" ردا على مشروع القانون الإسرائيلي

رعاية ودعم الأسرى وعائلات الشهداء واجب وطني بامتياز لا يخضع للمساومة أو الابتزاز

أكد المجلس الوطني الفلسطيني أن دعم ورعاية الأسرى الأبطال وعائلاتهم وأسر الشهداء والجرحى الأبطال هو واجب وطني بامتياز لا يخضع للمساومة أو الابتزاز.

ورفض المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صحفي صدر عنه في ١٢-٦-٢٠١٧ مشروع قانون أقرته أمس اللجنة الوزارية لشؤون التشريع في الكنيست الإسرائيلي يقضي بخصم مخصصات الأسرى وعائلاتهم وعائلات الشهداء الفلسطينيين من العائدات الضريبية للسلطة الوطنية الفلسطينية التي تجبيها إسرائيل نيابة عنها.

واعتبر المجلس الوطني الفلسطيني أن مشروع القانون يأتي ضمن سلسلة الإجراءات والسياسات والتشريعات التي تهدف للمساس بقدسية نضال الأسرى والشهداء والجرحى والمساومة على حقوقهم، والضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية لوقف دفع تلك المخصصات لعائلات الشهداء والأسرى والجرحى الفلسطينيين.

وأوضح المجلس الوطني الفلسطيني أن إسرائيل في قراراتها العنصرية وقوانينها تنتهك الاتفاقيات الموقعة معها، ولا يمكن لنا الالتزام بها من طرف واحد، فقد اعترفت إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني في اتفاقيات أوسلو، ولا يمكنها أن تصنف مؤسساتها بالإرهاب كما حدث مع الصندوق القومي الفلسطيني الذي يعد من أهم مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي تقوم بدورها تجاه رعاية أسر الشهداء والأسرى الفلسطينيين.

وقال المجلس الوطني الفلسطيني: إن هذه الإجراءات الإسرائيلية العدوانية ستواجه من شعبنا ومؤسساته بكل قوة مستندة إلى القانون الدولي والمواثيق الدولية التي منحت الحق لنا بتحرير أرضنا والدفاع عن أنفسنا في وجه الاحتلال، مؤكدا أن تلك الإجراءات والتشريعات تأتي من باب تشويه نضال شعبنا والتحريض المستمر عليه.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني المجتمع الدولي إلزام حكومة الاحتلال الإسرائيلي بالاتفاقيات الموقعة وحماية الأمن والاستقرار في المنطقة قبل فوات الأوان ووضع حد لصلف الاحتلال وخروجه وتمرده على مبادئ القانون الدولي، كما طالب الاتحاد البرلماني الدولي وكافة الاتحادات البرلمانية بإدانة الكنيست الإسرائيلي وانتهاكاته المتكررة وإقراره لقوانين وتشريعات عنصرية تصعيدية تنتهك أولا القوانين والمعاهدات والمواثيق الدولية، وتنتهك ثانياً اتفاقيات السلام الموقعة مع الجانب الفلسطيني التي كان هدفها الأساسي هو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

اجماع صهيوني على ضرب مخصصات عائلات الأسرى والشهداء

بقلم: برهوم جرايسي
باحث مختص بالشأن الاسرائيلي

يحظى مشروع القانون الإسرائيلي، القاضي بخصم أموال الضرائب الفلسطينية، بقدر المخصصات التي تدفعها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية لعائلات الشهداء والأسرى، يحظى بشبه اجماع صهيوني في الكنيست. فمشروع القانون جاء من صفوف المعارضة، واستقبلته حكومة الاحتلال بحرارة، وبسرعة فائقة، وأقره الكنيست بالقراءة التمهيدية، وهو قيد الاعداد لمراحل التشريع التالية. ولكنه لن يكون القانون الوحيد، بل ستليه مشاريع قوانين أخرى، منها ما يستهدف عينيا عائلات الأسرى والشهداء المقدسية.

وقد بادر الي هذا القانون، عضو الكنيست اليعيزر شطيرن من كتلة المعارضة "يوجد مستقبل"، وانضم اليه ١١ نائبا، وأبرزهم، الرئيسان الأسبقان لجهاز المخابرات العامة "الشاباك"، آفي ديختر من حزب "الليكود"، ويعقوب بيري من حزب "يوجد مستقبل"، هذا الحزب الذي رغم جلوسه في صفوف المعارضة، وعلى الرغم من أنه يتم وصفه في الحلبة الإسرائيلية على أنه حزب "وسط"، إلا أنه يتوغل أكثر فأكثر في اليمين المتطرف، كما أنه حزب بارز في مشاريع القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، وينافس في هذا المجال، من حيث عدد القوانين التي قدمها أو شارك في تقديمها، كتلا صغيرة في ائتلاف بنيامين نتنياهو الحاكم.

ونشير أيضا، الى أنه إلى جانب هذا القانون الذي سيكون تقدمه في مراحل التشريع، مرتبطا بقرارات سياسية من حكومة الاحتلال، يوجد مشروع قانون آخر، يقضي بمصادرة أموال عائلات الشهداء والأسرى في القدس المحتلة ومناطق ٤٨، التي تتلقى مخصصات من منظمة التحرير أو السلطة.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، لماذا الآن؟ وما هو الهدف؟

نظام دفع المخصصات لعائلات الأسرى والشهداء قائم منذ سنين طويلة، وهذا ما تعرفه كل حكومات الاحتلال، بما فيها أربع حكومات كان وما زال على رأسها بنيامين نتنياهو، وحزبه الليكود. ولكن كما علمت التجربة فإن حكومات الاحتلال تبحث في كل مرحلة عن نقطة صدام جديدة مع الجانب الفلسطيني، والقيادة الفلسطينية، من أجل التهرب من استحقاقات انهاء الاحتلال، وهي تسعى الى تجنيد دول العالم، وخاصة دول القرار وبالذات الإدارة الأميركية الى جانبها في كل ما تطرحه.

فدولة الاحتلال تبث على مر عشرات السنين، رسائل تزعم بأنها لا تحتل، وإنما حررت ما يسمى "أرض إسرائيل"، وأن أي حل جغرافي من طرفها، بمعنى انسحابا، فإنه بمثابة "تنازل مؤلم". وهذا ما سيتعزز من خلال ما يسمى قانون "الدولة القومية"، أو ما يسمى "إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، بمعنى أبناء الديانة اليهودية في العالم؛ وهو القانون الذي يلغي كليا الحق الشرعي للشعب الفلسطيني في وطنه.

وعلى هذا الاساس فهي تُجرِّم حق المقاومة المشروع عالميا لكل احتلال. ووصمت المقاومة الفلسطينية بالإرهاب، وتوغلت في هذا التعريف، الى حد اختلاق مصطلح "الارهاب الشعبي"، نسبة للمقاومة الشعبية الجماهيرية العزلاء. وقد سبق هذا المصطلح، أن اعتبر أريئيل شارون الحجر مثله كمثل القنبلة والرصاصة.

واستنادا إلى هذا، فإن حكومة الاحتلال تبث للعالم، رسائل تزعم أن هذه المخصصات الاجتماعية، التي تنقذ عائلات منكوبة من الفقر والجوع، هي تشجيع لما يسميه الاحتلال "ارهاب"، بينما المنطق الانساني يؤكد أن الاحتلال هو الارهاب بعينه، في فلسطين وفي أي بقعة في العالم.

وحتى الآن، فإن حكومة الاحتلال ضمنت الى جانبها الإدارة الأميركية، ولكن هناك مؤشرات مقلقة على صعيد تجريم مقاومة الاحتلال، تأتي هذه المرّة من شمال أوروبا، من الدول التي نعرف أن لها مواقف ثابتة دعما للقضية الفلسطينية، فمنها من بات يُنذر بوقف ميزانيات لجمعيات مجتمع مدني، أو حتى أوقفها كليا، بعد أن قبل بمزاعم الاحتلال، أنها جمعيات تدعم المقاومة الشعبية، أو ما شابه. وهناك حاجة سريعة لفتح حوارات، وآمل أن تكون قد بدأت، كي لا تخسر فلسطين دولا كهذه إلى جانبها.

والأمر الثاني الذي يقف من خلف هذا القانون، هو أن حكومات الاحتلال تسعى على مر السنين، لتوجيه ضربات اقتصادية اجتماعية للشعب الفلسطيني، ولا تكتفي بالحصار الاقتصادي والجغرافي، المفروض على جميع المناطق الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس. ونضم الى هذا، المعركة الصهيونية على وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، التي بدأت بشكل خاص في العام ٢٠١١، بمسعاع للحصول على قرار دولي، وأيضا أميركي، بتحديد من هم اللاجئون، على أن يكونوا المهجّرين من وطنهم، وأبنائهم فقط، دون الاعتراف بالأحفاد ومن يليهم بكونهم مهجّرين.

ومشروع ضرب الأونروا، الهادف إلى ضرب قضية المهجّرين كليا، بدأ كأحد الاستنتاجات في المعهد الصهيوني المسمى "معهد سياسة الشعب اليهودي"، التابع للوكالة اليهودية الصهيونية، والذي يرأس مجلس ادارته المستشار الأميركي دينيس روس، وذات يوم كان في رئاسته السفير السابق في تل أبيب دان شبيرو، وغيرهما ممن كان لهم دور في الإدارات الأميركية السابقة. وقد انتقل المشروع الى الكنيست، من خلال النائبة عن حزب "العمل" في جينه "عنات وولف"، التي كانت تتولى هذا المشروع في المعهد المذكور.

نحو حملة دبلوماسية

للتصدي للعدوان الاسرائيلي على مخصصات الاسرى والشهداء

بقلم عيسى قراقع
رئيس هيئة شؤون الاسرى والمحررين



يبدو ان اسرائيل بعد ان استكملت مشروعها الكولونيالي الاستيطاني العنصري بدأت ترتب تفاصيل التفاصيل في حياة الشعب الفلسطيني على طريق دراما التدمير للهوية الوطنية الفلسطينية ولمشروع التحرر الفلسطيني.

ان مصادقة اللجنة الوزارية الاسرائيلية يوم ٢٠١٧/٦/١٤ على مشروع قانون احتجاز اموال الضرائب الفلسطينية تحت ادعاء انها تصرف كإعانات لعائلات الاسرى والشهداء والجرحى هي أكثر بشاعة ولا اخلاقية من الحرب نفسها، أنها تسلخ الشعب الفلسطيني حيا، فتضع تشريعات ليست سوى آليات لطحن البشر تحت غطاء القانون.

الهدف الاسرائيلي والامريكي والاوروبي من خلال هذا الابتزاز والضغط على السلطة الفلسطينية ليس ماديا بقدر ما هو وضع كل النضال الوطني الفلسطيني في إطار الارهاب والجريمة، وان المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال والتي يمثلها الاسرى والشهداء والجرحى اصبحت بلا مشروعية ومجردة من اسسها القانونية والانسانية، ومن الشرعية الدولية التي اجازت لأي شعب يخضع للاحتلال بمقاومة هذا الاحتلال من اجل حريته وكرامته.

اسرائيل بشنها العدوان على عائلات الاسرى والشهداء والجرحى تريد ان تخرج نقية وبريئة وطاهرة ونظيفة من دمنا ونكباتنا وآلامنا وكوارثنا المستمرة التي تسبب بها الاحتلال الاسرائيلي ، وإذا ما نجحت في ذلك ورضخنا للضغط الاسرائيلي الامريكي فإن التوجه الى المحكمة الجنائية الدولية من قبلنا سيكون مدعاة للسخرية بعد ان نكون قد اعترفنا وقبلنا ان كل اشكال مقاومتنا للاحتلال هي جرائم وارهاب.

اسرائيل تريد ان تحدث انقلاباً على التاريخ الفلسطيني وكافة القرارات الدولية، فليس فقط ما تسعى اليه هو نسف الشخصية والمكانة القانونية لدولة فلسطين واسراها وشهدائها بعد اعتراف الامم المتحدة والعديد من الدول بالدولة الفلسطينية ، وإنما التنصل وبغطاء قانوني ودولي عن مسؤولياتها الانسانية والقانونية بسبب احتلالها لفلسطين واستكمال سياسة الضم القانوني والاستيطاني للأراضي الفلسطينية وإزاحة للشعب الفلسطيني من الوجود السياسي.

لقد بدأ التدخل بالدعوات الاسرائيلية لتفكيك الاونروا وشطب قضية اللاجئين، ووصل التدخل الى المناهج الدراسية الفلسطينية، والى سياسة النهب والسرقة والقرصنة المكشوفة لكل شيء في حياة الفلسطينيين، سرقة المياه والحركة والهواء وحرية الرأي والارض والاشجار، وسرقة اموال الاسرى في المحاكم العسكرية الاسرائيلية، وجباية الملايين بالغرامات وسياسة التعويضات، فقد اصبح الضحية في الزمن الصهيوني يدفع تعويضا للقاتل والجلاد.

علينا التصدي بسرعة وبقوة للعدوان الاسرائيلي على المركز القانوني للاسرى والشهداء والجرحى ولمقاومة وكفاح الشعب الفلسطيني، فالاجراءات الاسرائيلية مخالفة اساسا لاتفاق اوسلو الذي احال كافة الخدمات الانسانية والاجتماعية الى السلطة الفلسطينية بعد ان ترك الاحتلال مصائب وفجائع جمة في كل بيت فلسطيني ، فالسلطة عام ١٩٩٤ استلمت مجتمعا مدمرا ومأساويا وكارثيا.

ومن الضروري ان نبرز الحقائق حول الارهاب اليهودي المنظم والمدعوم من دولة الاحتلال رسميا، وما تقوم به حكومة اسرائيل من دعم مالي واجتماعي وقانوني للقتلة والارهابيين اليهود والدفاع عنهم وإعانة عائلاتهم ، إضافة الى تمويل منظمات الارهاب الاستيطانية التي ترتكب القتل والحرق والخطف بحق ابناء شعبنا الفلسطيني.

وكذلك فضح الخطاب الرسمي الاسرائيلي الذي يدافع عن القتلة والارهابيين اليهود والذين اعدموا عن سبق واصرار العشرات من اطفالنا وشبابنا وفتياتنا، ووقوف الحكومة الاسرائيلية للدفاع عن القتلة في المحاكم العسكرية واصدار العفو عنهم.

ومن الاهمية التوجه الى محكمة العدل الدولية لاستصدار فتوى حول المركز القانوني للاسرى والمعتقلين وفق القانون الدولي والقانون الدولي الانساني، وذلك لتحصين الصفة القانونية للاسرى كمحميين وفق اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة ، والتأكيد على الوضع القانوني للاراضي الفلسطينية كأراضي محتلة، وما لهذا الرأي القانوني من قيمة سياسية تمكننا من الدفاع عن الاسرى وحمايتهم وتعزيز المركز السياسي لدولة فلسطين.

ويجب ان نتسلح بموقفنا بعد انضمام فلسطين كدولة الى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي اعطتنا الحق بالعناية والرعاية الاجتماعية لأبناء شعبنا كسلطة تدير شؤون الحياة في فلسطين اجتماعيا وثقافيا ونقابيا وتعليميا واقتصاديا وتحملها المسؤوليات حول ذلك.

وعلينا الاسراع في التوجه الى المحكمة الجنائية الدولية بسرعة وإحالة قضايا جرائم الحرب وجرائم ضد الانسانية ترتكبها اسرائيل كسلطة محتلة كالتعذيب والنقل القسري للاسرى الى سجون داخل اسرائيل والمحاكمات غير العادلة وغيرها من المخالفات الجسيمة التي ترتقي الى مستوى جرائم الحرب.

ومن حقنا ان نطالب بتعويضات عن الاضرار التي اصابت شعبنا على يد الاحتلال الاسرائيلي وما نتج عن هذا الاحتلال من خسائر مادية وبشرية، وذلك وفق الالتزامات الواردة في اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الملحقة بها او وفق ميثاق روما، وهو حق مشروع في اطار القضاء الدولي.

إن رعاية العائلات المتضررة على يد الاحتلال كفلها القانون الاساسي الفلسطيني وهو بمثابة دستور دولة فلسطين في المادة ٢٢ والتي تنص على ان ينظم القانون خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز والشيخوخة ، إضافة الى ان رعاية اسر الشهداء والاسرى ورعاية الجرحى والمعاقين واجب ينظم القانون احكامه وتكفل السلطة الوطنية لهم خدمات التعليم والتأمين الصحي والاجتماعي.

وبناء على القانون الاساسي الفلسطيني انشئت وزارة شؤون الاسرى والمحررين والتي حولت الى هيئة شؤون الاسرى والمحررين، وأقر قانون دعم الاسرى في السجون الاسرائيلية رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٤، وقرار بقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٣ بشأن تعديل قانون الاسرى والمحررين رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٤، وأقرت خمسة لوائح تنفيذية لهذا القانون، مما جعل رعاية الاسرى جزءاً من المنظومة القانونية والدستورية للنظام السياسي الفلسطيني.

علينا ان نوضح للواقعين في الخداع الاسرائيلي، ان حكومة اسرائيل حولت قطاع الاسرى الى سوق اقتصادي يدر الاموال الهائلة على الخزينة الاسرائيلية دون ان يكلفها ثمن اعتقال الآلاف اي شيء ، وقد وضعت الاسرى في حالة امر واقع يجعلها تتنصل من المسؤولية القانونية والأخلاقية عن حياة ومعيشة الاسرى صحيا واقتصاديا وخدماتيا وتعليميا، وهي مرتاحة تماما من تلقي مخصصات الكنتين "للأسرى في السجون ، وفي هذه الحالة البرغماتية لم يعد الاسرى "إرهابيين".

اسرائيل تريد ان تحول الكائن الحيّ في فلسطين الى جثمان، ومن ثم الى مجرد شيء، وتسعى الى ان يستسلم المجتمع الفلسطيني استسلاما اخلاقيا وقيميا، فلم تعد السلاسل الحديدية الوسيلة الوحيدة لتقييد حرية الناس،وإنما هناك ما هو أقوى من السلاسل، تحطيم روح التضامن الداخلية للمجتمع.

من المعروف انه بسبب الحروب والاستعمار والنزاعات المسلحة، وما يصيب البشرية من أهوال ومآس، فقد اتجه المفكرون والفقهاء والهيئات الدولية الى وضع الكثير من القواعد العرفية والاتفاقيات الانسانية لحماية ضحايا النزاع المسلح، فوضعت قواعد القانون الدولي الانساني لحماية المدنيين وحل المشكلات الانسانية والاجتماعية الناتجة عن الصراعات المسلحة، ومن هنا تكتسب السلطة الوطنية الفلسطينية التي أنشئت باتفاق دولي الحق القانوني في رعاية متضرري الاحتلال الاسرائيلي من أبناء الشعب الفلسطيني.

يتضح للمراقبين ان التشريعات التعسفية العنصرية التي يسنها الكنيست الاسرائيلي والتي بلغت ما يقارب ٦٦ قانوناً ومشروع قانون منذ عام ٢٠١٤ تنتهك احكام وأعراف القوانين الانسانية والدولية، وتستهدف شرعنة السيطرة على الشعب الفلسطيني ، ووضع تقنيات ترويضية للضم والسيطرة، فلم يعد الاحتلال مجرد مظهر عسكري، بل جزءا عميقا من الحياة اليومية للشعب الفلسطيني، بحيث تحول كل الناس الى سجناء دائمين طوال اليوم وطوال الحياة.

ومن المهم ذكره ان فلسطين كدولة معترف بها في الامم المتحدة، وعبر انضمامها لأكثر من ٥٠ معاهدة دولية تخضع للولاية القانونية الدولية وليس لولاية القضاء والقوانين والتشريعات العسكرية والعنصرية الاسرائيلية، ولهذا لا بد من اللجوء الى آليات العدالة الدولية وتعزيز الحقوق الشرعية للضحايا الفلسطينيين.

ان اي دولة او سلطة تحترم نفسها وقيمها وثقافتها في اي مجتمع ديمقراطي يحترم سيادة القانون لا يمكن ان تتخلى عن عائلات اسراها وشهدائها وجرحاها ، بل ان تعزز دورها أكثر في الاهتمام بهم وحمايتهم من العوز والفقر بصفتهم ضحايا الاحتلال.

إن مسؤولية السلطة الفلسطينية هي توفير الضمان الاجتماعي للعائلات المنكوبة والمتضررة، وهذا ما تطبقه كل دول العالم بما في ذلك اسرائيل المحتلة حتى اتجاه عائلات المجرمين اليهود، وهذا الضمان يقع في اطار قاعدة قانونية دولية تقضي بالاهتمام بالعائلات المتضررة بغض النظر عن العمل الذي قام به احد افرادها ، فالمسؤولية فردية وليست جماعية، وغير ذلك سيعكس نفسه على الاستقرار الاجتماعي.

تسعى اسرائيل الى تدمير مسألة المواطنة الفلسطينية وحقوقها ، فحين نسكت عن حقوقنا الواضحة بسبب الضغط او الخوف فإننا لن نتوقع من الآخر ان يحترم لنا هذا الحق، سيتصرف في المرة القادمة وكأن التطاول على حقوقنا من المسلمات.

الهدف الاسرائيلي من الضغط لوقف مخصصات الاسرى والشهداء والجرحى هي خلق مجتمع فلسطيني مطيع، وعلى قاعدة ان تتغير قيم ومبادىء الانسان الفلسطيني ومفاهيمه الوطنية لضمان انصياعه التام والدائم للاحتلال.

علينا ان نقف بقوة ضد سياسة شيطنة شعبنا ومناضليه، والوقوف للتصدي للنظرية الاستعمارية الصهيونية القائلة: ان الذي حول الوحوش الضارية الى مخلوقات مسلية في السيرك وجعل الفيلة تقف على رؤوسها، والاسود تقفز كالبهلوانات، يستطيع ان يجري التحويل ذاته على الانسان وتحويله الى مخلوق مسلوب الارادة.

تستطيع اسرائيل ان تحتجز اموالنا بفعل القوة والقرصنة ولكنها لا تستطيع ان تحتجز كرامتنا الانسانية والوطنية، ولا تستطيع ان تغير هويتنا من مناضلين من اجل الحرية الى خاضعين أذلاء.

"الوطني الفلسطيني"

يدين إقرار الكنيست الإسرائيلي لقانون القومية العنصري

أدان المجلس الوطني الفلسطيني مصادقة الكنيست الإسرائيلي بالقراءة التمهيدية على ما يسمى "قانون القومية" الذي يؤسس ويكرس لدولة التمييز العنصري ضد ابناء الشعب الفلسطيني أصحاب الأرض الشرعيين.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في تصريح صحفي صدر عن رئيسه سليم الزعنون، في ١٠-٥-٢٠١٧ان إقرار مثل هكذا قوانين والتي تترافق مع احياء شعبنا للذكرى ٦٩ للنكبة، يهدف الى منع عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم التي شردوا منها، ويحرم الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره على أرضه، ويعتبر اعتداء صارخا على الشرعية الدولية وقراراتها التي كفلت حقوقنا الثابتة في العودة وتقرير مصيرنا.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني الاتحادات البرلمانية وخاصة الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمانات العالم كافة إدانة هذا القانون الذي يضفي صبغة دينية عنصرية تكشف زيف وادعاء الديمقراطية في إسرائيل، داعيا الى اتخاذ إجراءات عقابية بحق الكنيست الإسرائيلي حتى يتوقف عن إقرار القوانين العنصرية الداعمة للاحتلال والاستيطان، والمغذية للإرهاب الإسرائيلي، والهادفة لإلغاء الوجود والهوية الفلسطينية، محذرا منالعواقب الكارثية اذا تم تمرير هذا القانون على أي أمل في تحقيق السلام في المنطقة.

مشروع قانون يضم مستوطنات للقدس ويقصي فلسطينيين

في أسبوع واحد نوقش في المؤسسات الرسمية الإسرائيلية مشروعا قانونين مصيريين بالنسبة لمدينة القدس هدفهما فرض السيادة على كامل المدينة والمضي في مشروع تهويدها وإقصاء عشرات آلاف الفلسطينيين لتغيير ميزانها الديموغرافي. فقبل مصادقة اللجنة الوزارية لشؤون التشريع في حكومة الاحتلال على مشروع قانون "القدس الموحدة» الذي يمنع «التنازل» عن شرقي القدس وينتظر أن يمر بباقي مراحل التشريع حتى يصبح نافذا؛ قبلت اللجنة القضائية في الكنيست مشروع قانون طرحه حزب الليكود يدعو لتوسيع مدينة القدس وضم خمس مستوطنات لها.

ويدعو مشروع قانون توسيع حدود القدس إلى إعلانها مدينة كبرى، وذلك بضم مستوطنات إسرائيلية يزيد تعداد سكانها على ١٥٠ ألف نسمة إلى حدود بلدية القدس، وفي المقابل إخراج نحو مئة ألف فلسطيني من تلك الحدود، وينضمون لنحو ١٢٠ ألفا آخرين عزلهم جدار الاحتلال عن مدينتهم.

قديم جديد

وكانت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية ذكرت أن طرح مشروع القانون يأتي في إطار الصراع الدائر بين «الليكود» و«البيت اليهودي» على أصوات اليمين الإسرائيلي، فبعد مبادرة «نفتالي بينيت» «البيت اليهودي» لتعديل قانون أساس القدس الذي سيمنع تقسيم المدينة مستقبلاً، رد الوزير إسرائيل كاتس والنائب يوآب كيش من حزب الليكود بطرح مشروع قانون «القدس الكبرى».

ويقول خبير الأراضي والاستيطان بجمعية الدراسات العربية خليل تفكجي للجزيرة نت إن مشروع قانون ضم المستوطنات موجود على أرض الواقع منذ عام ١٩٩٣م، عندما صاغ وزير الإسكان الإسرائيلي بنيامين بن إليعازر مفهوم القدس الكبرى، وقبل ذلك عام ١٩٧٣م حين شكلت غولدا مائير لجنة تعمل على تقليص نسبة العرب في القدس لتصل إلى ٢٢٪ مقابل ٧٨٪ لليهود، وما أعقب ذلك من مصادرة الأراضي وسحب الهويات.

وينص مشروع القانون الجديد على ضم خمس مستوطنات تقع خارج الجدار العازل في الضفة الغربية وهي: غوش عتصيون، وأفرات، وبيتار عيليت، ومعاليه أدوميم، وجفعات زئيف، مقابل إخراج كل من مخيم شعفاط وبلدتي كفرعقب وعناتا من حدود بلدية القدس، وذلك للوصول إلى أغلبية يهودية مطلقة داخل القدس تصل إلى ٨٨٪ مقابل ١٢٪ للعرب فقط.

القانون الجديد سيخرج أكثر من مئة ألف فلسطيني من القدس

ويبرر تفكجي إثارة الموضوع مجددا بإحساس حكومة الاحتلال بالخطر الديموغرافي الذي يتهدد القدس؛ فأعداد العرب داخلها يزيد ولا ينقص، إضافة إلى توقعهم وصول نسبة العرب عام ٢٠٤٠ إلى ٥٥٪ الأمر، الذي يهدد مشروع القدس الكبرى ويهوديتها، الذي عبّر عنه رئيس حزب العمل السابق الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغ حين تخوّف من أن يكون رئيس بلدية القدس يوما ما عربيا.

ويؤكد أن الاحتلال يتحدث عن خمس مستوطنات لتخفيف وطأة القانون، لكنها فعليا عبارة عن ٢٨ مستوطنة، كما أن الاحتلال لن يسحب الهويات المقدسية من سكان المناطق التي تحدث عنها القانون وإنما سيمنع الامتيازات عنهم تدريجيا وصولا إلى سحب الهوية بالكامل، وسيتركهم لتشكيل مجالس محلية خاصة بهم تحت إشرافه دون التزامات منه.

من جهته، يرجع الخبير في الشأن المقدسي جمال عمرو جذور هذا القانون إلى عام ١٩٦٧، معتبرا أنه لم يكن مشروع قانون فحسب، بل هو قانون أساس ضمن منظومة القوانين التي بنيت عليها دولة الاحتلال، والذي يجري العمل عليه والتخطيط له بشكل حثيث، خاصة بعد وصول التركيبة العربية الديموغرافية داخل القدس إلى عكس ما سعى الاحتلال إليه.

عرب أقل

ويوضح عمرو أن الاحتلال خدع الفلسطينيين وأوهمهم بالعيش في تلك المناطق مع حفاظهم على الهوية المقدسية؛ فازداد البناء فيها واكتظت بالسكن نظرا لارتفاع تكاليف البناء والسكن داخل القدس، واليوم يسعى لإخراجهم من حدود القدس، ولكن تدريجيا لعدم خلق حالة من الهلع لديهم، وامتصاص غضبهم رويدا.

ويؤكد عمرو في حديثه للجزيرة نت أن تطبيق هذا المشروع ممكن جدا، ويجري التخطيط والعمل عليه فعليا، خاصة أن الأحزاب الإسرائيلية تتسابق في ما بينها على الأصوات الانتخابية على حساب القدس، والفائز بينها هو من يمتلك الخنجر الأكثر سُمية لطعن القدس وأهلها.

ويضيف أن الاحتلال يحمل شعارا عنصريا مفاده «أرض أكثر مقابل سكان فلسطينيين أقل»، ولا يسعى لضم المستوطنات فحسب، بل ضم الأراضي المحيطة بها؛ مما يهدد بتصفية قضية القدس وتهويدها بالكامل.



صورة ارشيفية- المجلس الوطني - الجزائر ١٩٨٨

"الوطني الفلسطيني"

يدعو لمواجهة من يحاول المساس بمنظمة التحرير الفلسطينية

أكد سليم الزعنون على أنه لا يجوز الاستهانة بمؤتمر اسطنبول، فقد حاول من نظم هذا الاجتماع التستر وراء بيانهم الخداعي وتضليل الرأي العام وتضليل من شارك في هذا المؤتمر، فقد كشفت تصريحاتهم التي سبقت وتخللت وأعقبت المؤتمر عن أهدافهم المبيتة لمحاولة المساس بمنظمة التحرير الفلسطينية وشرعية تمثيلها، داعيا لمواجهة مثل هذه التحركات والتوجهات الانقسامية التي تتبناها وتدعمها جهات وحركات نعرفها جيدا.

جاء تصريحات الزعنون خلال اجتماع برئاسته لأعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدين في الأردن يوم ١-٣-٢٠١٧ في مقر المجلس بالعاصمة الأردنية عمّان، وحضور نائبه الأب قسطنطين قرمش، وأمين سر المجلس الوطني محمد صبيح.

وبحث الاجتماع بشكل أساسي ملابسات الإعداد وعقد مؤتمر اسطنبول خلال الفترة بين ٢٥-٢٦/٢/٢٠١٧، تحت مسمى "المؤتمر الشعبي لفلسطينيي الخارج"، وتفعيل دور اللاجئين الفلسطينيين، وبحث كذلك نتائج زيارة رئيس المجلس الوطني والوفد المرافق له إلى طهران للمشاركة في المؤتمر السادس لدعم الشعب الفلسطيني.

واستحضر أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عنهم عقب اجتماعهم تضحيات القادة الشهداء والمؤسسين لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذين قدموا أرواحهم رخيصة في سبيل وطنهم وقضيتهم، وفي سبيل المحافظة على منظمة التحرير الفلسطينية، وقادوا النضال الوطني الفلسطيني تحت رايتها، وحافظوا على القرار الوطني المستقل، وفي مقدمتهم احمد الشقيري وأبو عمار وأبو جهاد وجورج حبش وغيرهم من القادة الشهداء.

وأكدوا أن المجلس الوطني الفلسطيني وهو المؤسسة الأم في منظمة التحرير الفلسطينية يتصف بشمولية التمثيل لجميع مكونات وأطياف المجتمع الفلسطيني، فهو يمثل الفصائل الفلسطينية باستثناء الإخوة في حماس والجهاد، كما يشمل تمثيله الاتحادات الشعبية والمرأة والقرى والأرياف والمدن والبادية ومخيمات الصمود، ويضم ممثلين من الكفاءات والمناضلين الفلسطينيين في مناطق الشتات بشكل واسع، إلى جانب تمثيله للفلسطينيين المقيمين في عدد من الدول العربية الشقيقة، وفي الأمريكيتين وأوروبا وإفريقيا وغيرها.

و أكدوا أن المجلس الوطني الفلسطيني أبوابه دائما مفتوحة للجميع، ولم يمنع رأياً أو تحركاً أو فكرةً خلال مسيرته الطويلة، ولكنه يرفض ما يسيء إلى وحدة الصف الفلسطيني والشرعية الفلسطينية التي انتزعها الشعب الفلسطيني بدماء شهدائه الأبرار وبطولات الأسرى وصموده الجبار، وبدعم عربي واسع، ومساندة من القوى الصديقة على مستوى العالم من آسيا وإفريقيا والدول الاشتراكية فيما مضى، حتى تمكّن من تأسيس مكانة رفيعة في الساحات الدولية، ونالت منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف في الأمم المتحدة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وكان صمام الأمان لهذه المكانة هو وحدة الشعب الفلسطيني وصموده.

وأكد المجتمعون أن من حقهم التساؤل عن المشاركين في مؤتمر اسطنبول وصفة تمثيلهم، فهل جاءت مشاركتهم بالانتخاب وبالديمقراطية، وكيف لهذا التجمع أن يكون خارج اللحمة الفلسطينية، وخارج منظمة التحرير الفلسطينية، فعند انعقاده لم يتم التشاور مع أطرها الرسمية، كما يتساءل المجلس الوطني الفلسطيني عن تدفق هذا المال السياسي خدمة لأهداف ومقاصد سياسية، فكان أولى بهذا المال أن يُوجَّه لمساعدة اللاجئين الذين يعانون في مخيمات لبنان الشقيق وفي غزة الباسلة.



كما أبدى أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني استغرابهم من هذه التحركات في هذا التوقيت والشرعية الفلسطينية تخوض حرباً شرسةً أمام مشاريع ومحاولات تصفية القضية الفلسطينية من خلال ما تقوم به دولة الاحتلال الإسرائيلي من استيطان بالغ الخطورة وحديثها عن الدولة اليهودية القائمة على التطهير العرقي، إلى جانب المواقف السلبية الصادرة عن الإدارة الأمريكية الجديدة التي يجب التصدي لها بعمل فلسطيني موحد، وعمل عربي جامع، وتحرك دولي واسع من خلال مجلس الأمن الدولي لحماية حل الدولتين ووقف الاستيطان، كما يكون من خلال تحرك لدى المحكمة الجنائية الدولية وغيرها، لوقف هذا الغرور والصلَف الإسرائيلي.

وأكد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني على العمل المتواصل مع كافة فصائل العمل الوطني الفلسطيني من أجل تطبيق ما تم التوافق عليه في بيروت مؤخراً، وقد بدأنا منذ أكثر أسبوعين وما نزال حتى اليوم بالاتصال ومراسلة الفصائل جميعها لإنجاز بعض القضايا في نظام الانتخابات الخاص بالمجلس الوطني، الذي ستجري على أساسه إعادة تشكيل المجلس الوطني إما بالانتخاب حيث يمكننا ذلك أو بالتوافق في الأماكن التي يتعذر إجراء الانتخابات فيها، ولكن كلنا يعرف الظروف العصيبة التي تمر بها أمتنا العربية.

وشدد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني على أن الأولوية لشعبنا وفصائله وقيادته هي التمسك بالأرض وبالمقاومة على الأرض الفلسطينية حتى الحصول على كافة حقوق وأهداف شعبنا في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، مهما كلف الثمن، وبكل الإمكانات المتاحة، ويتطلب ذلك وحدة وطنية فلسطينية، ولا يتطلب اجتماعات ومؤتمرات تثير التساؤلات حول الوحدة الفلسطينية في هذه الظروف الحرجة؟ فمنْ المستفيد من محاولة إضعاف وضرب وحدانية التمثيل الفلسطيني؟

وأضاف أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عنهم : إن ما يثير الاستغراب أن من أُنيطتْ بهم مسؤولية الإعداد والتنظيم لمؤتمر اسطنبول ليسوا من سكان مخيمات اللاجئين في الدول المجاورة لفلسطين، ولا من لجان المخيمات، وليسوا بعيدين عن المجلس الوطني وقيادته، والحديث عن قضية اللاجئين وكأنها قضية بعيدة عن المجلس الوطني الفلسطيني، هو تجنٍ ومجانب للصواب، ويحمل علامات استغراب شديدة.

وأكد أعضاء الوطني الفلسطيني أنه ليس هناك من خصومة مع أي ممن شاركوا في مؤتمر اسطنبول، فهم أخوة وأشقاء، ولكن الحديث عن مؤسسات وأجسام وشرعية خارج إطار المجلس الوطني الفلسطيني يجب التوقف عنده مطولاً، ونتساءل ما هي أهدافه ومراميه.

ودعا المجتمعون إلى محاصرة هذه التوجهات والظواهر الانقسامية الهادفة لخلق بدائل للمؤسسات الفلسطينية القائمة والانتقاص من دور منظمة التحرير الفلسطينية وصفتها التمثيلية الشرعية الوحيدة للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، ومحاولة نقل الانقسام إلى خارج فلسطين، مع التأكيد أن العائق الأساسي الذي يحول دون إجراء الانتخابات للمجلس الوطني هو استمرار الانقسام، الذي يجب العمل على إنهائه، ونطالب كافة الأطراف الخارجية الابتعاد عن شؤوننا، وكفً يدها عن دعم هذه المحاولات البائسة لضرب شرعية منظمة التحرير الفلسطينية وتعميق الانقسام.

ووجه أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني مجدداً التحية والتقدير لشعبنا الصامد على أرضه والمقاوم لقوات الاحتلال الباغية برجاله وبنسائه وأطفاله وبكل ما يملك من إمكانات على أرض فلسطين، أرض الرسالات السماوية، والبطولة والشهداء.

إنهاء الانقسام ..
الطريق الوحيد لمعالجة الأزمات ومواجهة التحديات

بقلم وليد العوض
عضو المجلس الوطني الفلسطيني

تصاعدت في الآونة الأخيرة وتيرة المؤامرة على شعبنا الفلسطيني بهدف تصفية قضيته الوطنية ولهذا الغرض تكثفت التحركات على المستويين الدولي و الإقليمي بالتزامن مع تحركات ميدانية تقوم بها دولة الاحتلال بهدف تكريس الأمر الواقع الاحتلالي الذي ترسمه صباح مساء جنازير الدبابات وأسنان الجرافات وهي تلتهم الأرض الفلسطينية لإقامة وتوسيع المستوطنات وقطع الطرق على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. ويبدو أن اسرائيل بعد أن أوصلت بسياستها العدوانية عملية التسوية السياسية إلى طريق مسدود باتت تعتمد خطة ممنهجة بما يوفر لها فرصة الانقضاض على القضية الوطنية بالانتقال من مربع التسوية إلى مربع التصفية للقضية الفلسطينية برمتها ويبدو ان ملامح هذا المخطط المتمثل بالانتقال من مربع التسوية الى مربع التصفية باتت معالمه واضحة خاصة بعد ان تسلم دونالد ترمب رئاسة أمريكا وأكثر منذ مطلع العام من الحديث عن سياسة الصفقات واطلق على مسعاه في ما يخص القضية الفلسطينية ما أسماه صفقة القرن التي تتضمن وفقا لما يتردد في العديد من المحافل : على انه لا دولة فلسطينية مستقلة. بل كيان في غزة يرتبط بمصر إنسانيا اقتصاديا وامنيا. ومثله في الضفة، بعد ان يتم ضم المستوطنات التي تلتهم مساحات واسعة لدولة الاحتلال، وما يتبقى يتم ربطه وفقا لهذا المخطط التصفوي بالأردن الشقيق، ووفقا للصفقة المشئومة تلك تبقى القدس خارج البحث وما يجري في هذه الأيام من اعتداءات على القدس والمسجد الاقصى ومحاولة تثبيت البوابات الالكترونية على بواباته يؤكد أن مسألة القدس في سياسية حكومة نتنياهو تتمحور حول فرض السيادة عليها وانتزاعها ليست كعاصمة لدولة فلسطين فحسب بل ومن قلب أي تسوية قادمة، وتستكمل صفقة القرن المسمومة فصولها بالعمل على فرض التوطين على اللاجئين الفلسطينيين وما محاولة إلغاء الاونروا ومحاولة نقل صلاحياتها الى جهات أخرى الا إسهاماً في ذلك المخطط اللئيم.

ولذلك فإن كل التحركات التي تدور خلف الكواليس باتت تندرج في هذا الإطار الذي يحظى على ما يبدو بموافقة خجولة من بعض من الدول العربية التي باتت تتناغم بشكل او بآخر مع هذه الصفقة التي طالما روج لها الرئيس الأمريكي ترمب.

في هذه المناخات يجري تهيئة المسرح لطرح صفقة القرن ، وكما هو ملاحظ فإن وضع قطاع غزة ومستقبله ومصير ارتباطه بمجمل المشروع الوطني موضوع بقوة على طاولة البحث حيث يرزح قطاع غزة منذ عشر سنوات منذ أن بدأ الانقسام المر تحت وطأة واقع اقتصادي وأنساني صعب حيث تزايدت فيه معدلات الفقر والبطالة وانعدام فرص العمل وتكدس آلاف الخريجين دون أمل أو مستقبل واعد ، ويعيش سكان القطاع في ظلام دامس جراء انقطاع الكهرباء لأكثر من عشرين ساعة يوميا ، كما باتت المياه غير صالحة ليس فقط للشرب بل وللاستخدام الآدمي لشدة ملوحتها ناهيك عن استمرار الحصار وإغلاق المعابر ، هذا إضافة إلى ما اتخذ من إجراءات غير منصفة من خصم للرواتب وإحالة إعداد كبيرة من موظفي القطاع العام للتقاعد المبكر في إطار الرد على ما قامت به حركة حماس من تشكيل لجنة إدارية لادارة أوضاع القطاع وعملت لإكسابها الصفة الحكومية حين طرحتها لنيل الثقة في المجلس التشريعي دون أي مسوغ قانوني أو دستوري، وقد جاء تشكيل هذه اللجنة بمثابة رسالة يمكن أن تقرأها الإطراف الدولية التي تخطط لصفقة القرن واخراج غزة من المشروع الوطني بأن هناك من يقبل فلسطينيا بأن يتم التعاطي مع قطاع غزة ككيان خاص ،،، وتحت وطأة هذه الأزمة الطاحنة التي يشترك فيها أكثر من طرف وجهة جاءت التفاهمات التي تم التوصل لها في القاهرة لمعالجة قضايا إنسانية واقتصادية وأمنية مهمة لكنها حملت في مضمونها مخاطر استغلال ما يعانيه الناس في قطاع غزة من أزمات لخلق وتوسيع القاعدة الاجتماعية التي يمكن أن تقبل بصيغة التعامل المنفصل مع قطاع غزة . خاصة وأن هذه التحركات جاءت في ظل تعطل كامل لملف المصالحة وإنهاء الانقسام الأمر الذي لم يبعث مزيد من القلق بل حمل محاذير كبرى لا بد من أخذها بعين الاعتبار.

إن هذه المحاذير والمخاطر تتطلب العمل بمسؤولية وجدية لمواجهة ذلك وإحباطه الأمر الذي يتطلب أولا من الإخوة في حركة حماس تبديد ما هو مقلق والإقدام بشجاعة على حل اللجنة الإدارية المذكورة وفتح الطريق لتمكين حكومة التوافق الوطني وقيامها بمهامها وفي مقدمتها معالجة أزمات القطاع والعودة عن كافة الإجراءات التي أعقبت تشكيل اللجنة الإدارية وتوفير المناخات الضرورية لإعادة إطلاق قطار المصالحة المتوقف وتنفيذ كل ما اتفق عليه بما يضمن انهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية باعتبارها الطريق الوحيد لمعالجة الأزمات ومواجهة التحديات .

العلاقات الفلسطينية الأميركية في مرحلة ترمب..

بقلم: عمر حلمي الغول



مع نجاح الرئيس دونالد ترمب في نوفمبر الماضي دخلت العلاقات الفلسطينية الأميركية مرحلة جديدة مغايرة لما سبقها مع الإدارات الأميركية السابقة منذ التوقيع على إتفاقيات اوسلو في العام ١٩٩٣. حيث راهنت الحكومة الإسرائيلية وأنصارها في الولايات المتحدة على عزل وتهميش القضية والقيادة الفلسطينية، واعتقدت تلك القوى، أن بإمكانها فرض اجندتها السياسية، وخيارها السياسي على حساب عملية السلام وخيار حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وأطلقت العنان لمشاريعها الاستيطانية الاستعمارية ببناء عشرات الآلاف من الوحدات في المستعمرات المقامة في القدس العاصمة الفلسطينية الأبدية، وبناء المستعمرات الجديدة في الضفة الفلسطينية.

وواجهت القيادة الفلسطينية عموما وشخص الرئيس محمود عباس في البداية صعوبات حقيقية في التواصل مع الرئيس الجديد، حتى ان ترمب لم يرغب باستقبال اتصال من الرئيس الفلسطيني لتهنئته بتولي مسؤولياته. مما أوحى للمراقبين بأن إمكانية إحداث إختراق فلسطيني للاستعصاء الأميركي أمر بعيد المنال. غير ان قيادة منظمة التحرير لم تستسلم للتعقيدات الناشئة، وحفرت في الصخر لتجاوز تلك التعقيدات. فأجرت اتصالات مع الدولة العميقة في أميركا، وجيشت علاقاتها العربية والأممية وخاصة الأوروبية الغربية لإحداث القفزة المرجوة مع الإدارة الجمهورية الجديدة. وأوفدت العديد من الوفود للتواصل مع القوى النافذة في الولايات المتحدة، واستعانت بالعديد من الأصدقاء وابناء الشعب الفلسطيني حملة الجنسية الأميركية، الذين لهم علاقات خاصة مع أركان الإدارة الترمبية. الأمر الذي أثمر عن اول اتصال مباشر بين الرئيسين ترمب وعباس في العاشر من آذار/ مارس الماضي، أي بعد خمسين يوما من تولي الرئيس الجديد مهامه الرئاسية بعد ان اوفدت الإدارة بومبيو، رئيس السي أي إيه للقاء الرئيس ابو مازن للوقوف على رؤية القيادة الفلسطينية لعملية السلام في شباط الماضي. وأعقب ذلك زيارة الرئيس عباس لواشنطن في مطلع مايو / أيار الماضي، والتي احدثت تحولا هاما في العلاقات الثنائية المشتركة بين القيادتين، وتجلى ذلك في الاستقبال المميز وعلى اعلى المستويات للضيف الفلسطيني في البيت الأبيض.

في أعقاب ذلك بدأت مرحلة جديدة حيث حدد الرئيس الأميركي جارد كوشنير مسؤولا اول لتولي الملف الفلسطيني الإسرائيلي، يساعده مستشاره وموفده للسلام غرينبلات لإحداث التحول المأمول، ووضع ركائز الصفقة السياسية. غير ان سياسة الإدارة الترمبية بقيت غامضة بشأن خيار السلام، عندما اعلن الرئيس ترمب، انه لن يفرض حلا على الطرفين، ولن يتبنى خيارا بعينه، تاركا للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي تحديد الخيار الأنسب لهما لبناء محددات الصفقة السياسية. وكانت القيادة الفلسطينية، وعنوانها الأبرز الرئيس محمود عباس أعلنت تمسكها الواضح والصريح بخيار حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، في حين حاولت القيادة الإسرائيلية استغلال ذلك الالتباس في الموقف الأميركي لصالح مشروعها الاستعماري، وأخذت تحرف إتجاه الصراع إلى زوايا تفصيلية، حينما طرحت موضوعات التحريض، ورواتب الشهداء والأسرى وغيرها من الموضوعات، التي تبتعد عن جوهر الصراع والحل السياسي، بهدف المماطلة والتسويف وكسب الوقت لفرض أجندتها الاستعمارية الاستيطانية، في رهان منها على إمكانية عزل الرئيس الأميركي، الذي صدمها بسياساته، التي لم تكن وفق الطموحات والأحلام الإسرائيلية. رغم ان مركبات الإدارة الجديدة في معظمها تتناغم مع رؤية الائتلاف اليميني المتطرف الحاكم.

مع ذلك بدأت دورة الاتصالات النشطة مع ممثلي الإدارة الأميركية، وتم عقد سلسلة من اللقاءات الفلسطينية الأميركية، التي تجاوزت حتى تاريخه اللقاءات السبع. غير انها لم تتمخض



عن نتائج ملموسة حتى الآن بسبب التعنت والإصرار الإسرائيلي على لي عنق الحقيقة، ورفض الاستجابة لمرجعيات عملية السلام والقرارات الدولية ذات الصلة بالتسوية السياسية، التي كان آخرها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ الصادر في الـ٢٣ من ديسمبر/ كانون الاول الماضي، وإصرارها على إغماض العين عن استحقاقات خيار حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران ٦٧. ولجأت للإمعان والتغول في البطش بابناء الشعب الفلسطيني، والتذرع بحجج واهية للهروب للإمام من عملية السلام.

ولعل ما طرحه نتنياهو الأسبوع الماضي مع الرئيس الفرنسي ماكرون، أثناء لقائهما في باريس ليعكس الرؤية الإسرائيلية من الصفقة الأميركية. حيث رفض رئيس الحكومة الإسرائيلية وقف الاستيطان الاستعماري، وأصر على إعلان البناء للوحدات الاستيطانية في المستعمرات الإسرائيلية، عندما طالبه الرئيس الفرنسي بضرورة إعطاء فرصة للجهود الأميركية لبناء معالم الصفقة السياسية مع الفلسطينيين، من خلال وقف كل الانتهاكات المعطلة لتلك الجهود. لكن رد زعيم الإئتلاف اليميني الحاكم في إسرائيل، كان واضحا وجليا عندما شكك بإمكانية نجاح جهود ترمب، وبالعودة لطاولة المفاوضات مجددا، مع ان القيادة الفلسطينية، التي عبر عنها الرئيس ابو مازن بالاستعداد للجلوس مع القيادة الإسرائيلية دون اية مطالبات. وهو ما يعني ان إسرائيل بقيادتها الحالية غير معنية بخيار السلام، وتعمل بكل الوسائل والسبل للتملص من استحقاقات عملية السلام. إلآ ان القيادة الفلسطينية، رغم كل التطورات العاصفة بالمشهد السياسي الفلسطيني الإسرائيلي في القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين المحتلة، مازالت تراهن على إمكانية ان تحدث الإدارة الأميركية الجديدة اختراقا ما في جدار الاستعصاء الإسرائيلي. لا سيما وأن ادارة ترمب بدأت تميل لخيار الدولتين. حيث أكدت هيذر ناورت، المتحدثة بإسم الخارجية الأميركية بشكل واضح، ان هذا الخيار، هو الأنسب، خاصة وأن الإدارات الأميركية السابقة اعتمدته منذ التوقيع على اتفاقية اوسلو في البيت الأبيض في الـ١٣ من ايلول ١٩٩٣. فضلا عن استجابته لمرجعيات السلام وقرارات الشرعية الدولية. وبالتالي الغموض الذي كان يلازم السياسة الأميركية، أخذ في الخروج النسبي من الضبابية إلى حالة من الوضوح.

ولعل تراجع الإدارة الترمبية عن نقل السفارة الأميركية للقدس يحمل مؤشرا إيجابيا في التعاطي مع مركبات عملية التسوية السياسية. لكن مطلوب من الإدارة الأميركية عموما وشخص الرئيس دونالد ترمب اتخاذ ما يلزم من الإجراءات الرادعة للسياسات الإسرائيلية المعطلة لبناء شروط الصفقة السياسية، التي تمنح الرئيس القابع في البيت الأبيض مكانة دولية هامة، وتمنحه جائزة نوبل للسلام، إن تجاوز معيقات السياسة الأميركية. لكن إن بقيت السياسة الأميركية تراوح في ذات المكان، فإنها إسوة بسابقاتها من الإدارات لن تفلح في صناعة السلام المرجو والمنتظر.

في كل الأحوال يمكن الجزم، أن العلاقات الفلسطينية الأميركية شهدت تحولا نوعيا هاما. ومستوى العلاقات الثنائية يشهد تحسنا ملحوظا، وتفهما مشتركا للحاجات المشتركة، حيث بات واضحا في اوساط الإدارة إدراكا حقيقيا لمصالح أميركا الحيوية في العالم العربي وارتباط ذلك مع حل عادل ومقبول للقضية الفلسطينية استنادا لما حملته مبادرة السلام العربية المقرة في قمة بيروت ٢٠٠٢، ومرجعيات عملية السلام المعتمدة خلال العقدين الأخيرين. وايضا قناعة إدارة ترمب ان الرئيس عباس، هو الشخص الأقدر على بناء سلام حقيقي مع دولة إسرائيل. وهو ما تجلى في أكثر من موقف أميركي تجاه شخص الرئيس ابو مازن إن كان في الاستقبال الملفت له في البيت الأبيض، او في زيارة ترمب لمدينة بيت لحم، تلبية لدعوة الرئيس الفلسطيني، او بالإطراء على شخصه في اللقاءات المختلفة، او تأكيد غرينبلات، ممثل الرئيس الأميركي لعملية السلام في القمة العربية، التي عقدت في نهاية آذار/ مارس الماضي في المملكة الأردنية، عندما أكد امام وزراء خارجية ١٦ دولة عربية ان الريس عباس، هو شريك اميركا الحقيقي في بناء صرح السلام، مما اوقف كل محاولات العبث بالساحة الفلسطينية.

وبناء عليه، فإن القيادة الفلسطينية ستحرص على تعزيز العلاقة مع إدارة الرئيس ترمب، وستعمل بكل السبل على جسر اية هوة معها، لتعرية حكومة نتنياهو وإفلاسها السياسي، المتمثل بتخندقها في خنادق الاستيطان الاستعماري.



تقرير حول مشاركة " الوطني الفلسطيني"
في أعمال المؤتمر العشرين للاتحاد البرلماني العربي في الرباط

إعداد: عمر حمايل- عضو الوفد

شارك رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون في أعمال المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في الرباط عاصمة المملكة المغربية خلال الفترة ٢١-٢٣/٣/٢٠١٧، ورافق الزعنون وفداً مكوناً من: محمد صبيح أمين سر المجلس الوطني، وعضوا المجلس زهير صندوقة وعمر حمايل عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

أولا: الاجتماع التشاوري لرؤساء البرلمانات

شارك رئيس المجلس الوطني يرافقه أمين سر المجلس في الاجتماع التشاوري لرؤساء البرلمانات ورؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر حيث تم طرح جملة من القضايا المطروحة على جدول أعمال دورة المؤتمر من أبرزها الطلب الفلسطيني الخاص بدعوة الاتحاد البرلماني العربي إضافة بند طارئ في جدول أعمال الجمعية ١٣٦ للاتحاد البرلماني الدولي، والتي ستجرى في دكا في الفترة من ١-٥ إبريل ٢٠١٧،)عقدت(بعنوان: " الاستيطان الإسرائيلي في دولة فلسطين المحتلة غير قانوني ومدمر لحل الدولتين: دور البرلمانات" ، وقد دعا رئيس المجلس نظراءه خلال الاجتماع إلى تبني الطلب الفلسطيني وتقديمه باسم المجموعة العربية، وفعلا بعد نقاش وتداول، تم إقرار ذلك في الاجتماع الثاني التشاوري لرؤساء البرلمانات.

ثانيا: الجلسة الافتتاحية الأولى:

والقى عدد من رؤساء البرلمانات كلمات باسم بلدانهم، ومن ضمنهم الوفد الفلسطيني حيث ألقى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون كلمة فلسطين، طالب فيها البرلمانيين العرب بالانتقال إلى مرحلة الأفعال لدعم القضية الفلسطينية، وتنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني العربي الخاصة بالقضية الفلسطينية، والانتقال إلى مرحلة الأفعال، لمواجهة سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني.

وأكد الزعنون خلال كلمة فلسطين أن ما يتعرض له المشروع الوطني الفلسطيني يوجب علينا الانتقال إلى مرحلة الأفعال، لأن استمرار ما تمارسه إسرائيل على الأرض الفلسطينية يعني استحالة قيام الدولة الفلسطينية، فقد زادت من وتيرة عدوانها وإرهابها واستيطانها خاصة في مدينة القدس بعد رفض العالم لسياستها الاستعمارية من خلال قرار مجلس الأمن الدولي الأخير الذي أكد على عدم شرعية الاستيطان، وطالب دولة الاحتلال بوقف استيطانها في كافة أراضي الدولة الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس، وبهذه المناسبة، فإننا نتوجه بالشكر والتقدير لأعضاء مجلس الأمن الذين تبنوا وصوتوا لصالح القرار.

وطالب الزعنون بتفعيل دور الدبلوماسية البرلمانية والتواصل مع برلمانات العالم والاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية لحشد المزيد من التأييد للقضية الفلسطينية، وشرح معاناة شعبنا، وكشف

جرائم الاحتلال بحقه، وبشكل خاص الدور الشريك الذي يقوم به الكنيست الإسرائيلي لتكريس الاستيطان ونظام الفصل العنصري، وتشريع كل جرائم الاحتلال والمستوطنين بحق شعبنا وأرضنا.

وقال الزعنون إن الرد البرلماني العربي المطلوب على جرائم الاحتلال،وإقرار الكنيست الإسرائيلي لقانون شرعنة الاستيطان وسرقة ونهب الأرض الفلسطينية وقانون إسكات الآذان، وغيرهما من القوانين العنصرية، يكون بتنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني العربي حول القضية الفلسطينية، خاصة تعليق عضوية الكنيست الإسرائيلي في الاتحاد البرلماني الدولي.

وقال الزعنون: إن القدس العاصمة الأبدية لدولتنا، قبلتنا الأولى، مسرى رسول الله ومعراجه إلى السموات العلى، القدس الآن تئن تحت وطأة الاحتلال، وأهلها يناشدونكم، وهي بأمس الحاجة إليكم للدفاع عنها وحمايتها من سياسات وممارسات الاحتلال التهويدية، خاصة ما يتعرض له المسجد الأقصى المبارك يومياً من اقتحامات وعدوان، وإصرار إسرائيلي لتقسيمه مكانياً وزمانياً، ناهيكم عن هدم منازل المقدسيين، وتشريدهم خارج حدود مدينتهم، وفرض سياسات اقتصادية عنصرية فيها،وإحاطتها بالمستوطنات لعزلها عن محيطها الفلسطيني،ومواجهة كل ذلك يحتاج لدعم ملموس يشعر به المواطن المقدسي في مدينته المستباحة.

وأضاف الزعنون أن مدينة القدس تواجه عدواناً جديداً، يتمثل في التصريحات الأمريكية المعلنة حول نقل سفارتها إليها، مما يعني اعترافها بالاحتلال والضم الإسرائيلي لها، في اعتداء صارخ على القانون الدولي، وانتهاك لقرارات الشرعية الدولية التي تكفل حقوقنا في إقامة دولتنا وعاصمتها القدس، مشددا انه لا دولة فلسطينية بدون القدس بأقصاها وقيامتها عاصمة لها، وندعوكم كأخوة لنا للتصدي لهذه الخطوة المدمرة، وتحمل المسؤولية.

وأكد الزعنون في كلمته أننا نتعرض لحرب مفتوحة، والشعب الفلسطيني وقيادته يخوضان حرباً شرسةً على أكثر من جبهة لإفشال مشاريع محاولات تصفية القضية الفلسطينية، ونحن مقبلون على اتخاذ قرارات مصيرية في مقدمتها سحب الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل، وتحديد العلاقات معها أمنياً وسياسياً واقتصادياً، والتحول إلى وضع الدولة تنفيذًا للقرار ٦٧/١٩ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٢.

ودعا الزعنون البرلمانيين العرب إلى المزيد من الدعم والمساندة، والتحرك السريع مع حكومات البلدان لمواجهة كل ذلك، والضغط على دول العالم الفاعلة للتدخل من أجل وقف كل هذه السياسات والممارسات الإسرائيلية المخالفة للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

ورفض الزعنون كافة محاولات إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلنا الشرعي والوحيد التي عمدت بدماء الشهداء وتضحيات الجرحى وبطولات الأسرى، فالتجارب علمتنا أن مثل هذه المحاولات سيكون مصيرها الفشل، ولن نقبل املاءات من أي أحد كانْ، بما فيها تصريحات وزير الحرب الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان باعتبار الصندوق القومي الفلسطيني منظمة إرهابية، وهو ما يعني سحب الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، مما يفتح الباب لنا واسعا لسحب اعترافنا بإسرائيل.

وحيا الزعنون باسم الأردن و فلسطين الدكتورة ريما خلف، الأمينة العامة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) التي رفضت الخضوع للتخويف والتهديد والضغوط لسحب تقريرها الأخير (الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الأبارتهايد) الذي خلص وبوضوح إلى أن إسرائيل هي دولة عنصرية، أنشأت نظام أبارتهايد يضطهد الشعب الفلسطيني، وهي مذنبة بارتكاب جريمة الفصل العنصري كما تعرّفها صكوك القانون الدولي، ونستهجن موقف الأمين العام للأمم المتحدة الذي طالبها بسحب هذا التقرير استجابة لضغوط أمريكية وإسرائيلية.

وقال الزعنون نحن في فلسطين والأردن نثمن شجاعتها وموقفها الإنساني والوطني الذي رفض إعطاء غطاء للجرائم التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحق شعبنا، وقد منحها رئيس دولة فلسطين الأخ محمود عباس أعلى وسام فلسطيني، تقديرا لدعمها ووقوفها إلى جانب شعبنا وقضيته العادلة، ورفضها البقاء في منصب دون حرية كاملة لكشف حقائق ما يقترفه الاحتلال من جرائم.

وختم الزعنون كلمته بالقول: إن الشعب الفلسطيني وقيادته وعلى رأسها الرئيس محمود عباس أبو مازن كلهم إيمان وثقة بأمتنا العربية، ويتطلعون دائما إليكم للاستمرار في دعمكم كما عهدناكم، ونعتبر أن عمقنا العربي هو الحائط المتين الذي نستند إليه في نضالنا وصمودنا على أرضنا المقدسة، وشعبنا ملتصق بتراب وطنه الغالي، ويستوي عنده الموت والحياة في سبيل الدفاع عنه،وتحصيل كافة حقوقه المشروعة وفي مقدمتها العودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ثالثا : الزعنون يلتقي رئيس مجلس النواب المغربي في الرباط

التقى سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني مع رئيس مجلس النواب المغربي الحبيب المالكي، بحضور عضوي المجلس الوطني زهير صندوقة وعمر حمايل، وسفير دولة فلسطين في المملكة المغربية زهير الشن، وذلك على هامش اعمال المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي.

وتناول اللقاء العلاقات الثنائية بين البلدين، وسبل تطويرها، وخاصة البرلمانية منها.

واستعرض الزعنون تطورات الأوضاع على الساحة الفلسطينية، والعدوان الإسرائيلي المستمر على شعبنا، مشيدا بالدور المغربي المبدئي تجاه القضية الفلسطينية.

وأبدى الزعنون موافقته على الدعوة الرسمية التي كان أرسلها رئيس مجلس النواب المغربي له لزيارة المغرب في إطار تعزيز العلاقات البرلمانية بين البلدين.

بدوره، أكد الحبيب المالكي عمق العلاقات بين البلدين وهي علاقات تاريخية غير مشروطة، مؤكدا ان القضية الفلسطينية هي قضية وطنية مغربية، وان الأجيال المغربية متشبثة بالحق الفلسطيني في التحرر من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، مضيفا أن مفتاح الحل لمشاكل المنطقة يكمن في حل القضية الفلسطينية والتخلص من الاحتلال العدواني المستمر في جرائمه تجاه الشعب الفلسطيني.



اجتماعات اللجان:

أولا: اجتماع اللجنة السياسية

شارك في اجتماع اللجنة زهير صندوقة وعمر حمايل، وتم انتخاب الأخ زهير صندوقة رئيسا للجنة، والذي قدم عرضا مستفيضا للأوضاع العربية ، داعيا الى تغليب لغة التوافق في داخل اللجنة محذرا من المخططات التي تتعرض لها امتنا العربية، الى جانب ضرورة التوصل الى قرارات توافقية تخدم المصالح العربية العليا .

واستعرض صندوقة جدول اعمال اللجنة، بعد ذلك فتح الباب لأعضاء اللجنة لابداء ارائهم حول القضايا المطروحة.

وتقدم عمر حمايل بمشروع قرار مكتوب خاص بالقضية الفلسطينية تم اعتماده من اللجنة ، وهو مشروع القرار الخاص بالقضية الفلسطينية الذي تم اعتماده لاحقا من المؤتمر:

طالب الاتحاد البرلماني العربي مجلس العموم البريطاني بالضغط على الحكومة البريطانية لإلغاء خططها للاحتفال بالذكرى المئوية لوعد بلفور المشؤوم، وتوجيه رسالة خطية باسم رئيس الاتحاد البرلماني العربي إلى رئيسي مجلسي العموم واللوردات بهذا الخصوص.

وأكد الاتحاد البرلماني العربي في ختام أعمال مؤتمره العشرين في الرباط أن السلام الدائم والشامل لن يتحقق في المنطقة دون حصول الشعب الفلسطيني على دولته المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، حسب قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين بعودتهم إلى ديارهم التي شردوا منها وفق القرار الدولي رقم ١٩٤.

وطالب المؤتمر الذي شارك في أعماله وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة سليم الزعنون رئيس المجلس،بدعم الجهود الفلسطينية في التصدي لكافة محاولات تصفية القضية الفلسطينية، بما فيها المواقف السلبية الصادرة عن الإدارة الأمريكية الجديدة خاصة ما يتصل بنقل سفارتها إلى مدينة القدس المحتلة، وتكثيف الاتصالات معها لتعديل مواقفها السابقة المعلنة بهذا الخصوص.

ودعا المؤتمر القمة العربية القادمة التي ستنعقد في المملكة الأردنية الهاشمية لإقرار خطة عربية موحدة سياسيا واقتصاديا ودبلوماسيا، وتنفيذ كافة قرارات القمم العربية ذات الصلة بفلسطين لدعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، وتمكينه من مواجهة السياسات والإجراءات الاحتلالية الإسرائيلية التي تستهدف منع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

وطالب المؤتمر في بيانه الختامي الحكومات العربية باستخدام كافة وسائل الضغط الممكنة واستثمار علاقاتها الدولية وكافة إمكانياتها لدى دول العالم المؤثرة ومؤسسات المجتمع الدولي لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤ الصادر في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦، الذي قرر أن جميع المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية في أراضي الدولة الفلسطينية بما فيها مدينة القدس المحتلة غير شرعية، وتشكل انتهاكاً للقانون الدولي، حيث يشكّل الاستيطان جريمة حرب حسب ميثاق روما.

ودعا المؤتمر الحكومات العربية لمواجهة كافة السياسات والإجراءات ومشاريع الاستيطان في مدينة القدس المحتلة، والمتمثلة بإحاطتها بالمستوطنات وجدار الضم العنصري، وهدم منازل سكانها وتشريدهم خارج مدينتهم، والاعتداءات والاقتحامات المتكررة من قبل مجموعات من المتطرفين والمستوطنين للمسجد الأقصى بتواطؤ وحماية واضحة من قبل حكومة الاحتلال وأجهزتها الأمنية، بهدف فرض تُقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً، وذلك بتقديم الدعم المادي الكافي لتمكين أهل القدس من الصمود في مدينتهم والتصدي لكافة محاولات النيل من هويتها العربية والإسلامية والمسيحية.



براءة جائزة التميّز البرلماني العربي

سعادة السيّد زهير صندوقة،



كما أكد المؤتمر دعمه للجهود الفلسطينية أمام المحكمة الجنائية الدولية بملفات الاستيطان والأسرى والحرب العدوانية على قطاع غزة، لردع انتهاكات وعدوان الاحتلال الإسرائيلي وقادته بحق الشعب الفلسطيني، وتوفير حماية دولية له استناداً إلى اتفاقية جنيف الرابعة.

وجدد المؤتمر دعمه لخطة عمل لجنة صمود الشعب الفلسطيني برئاسة السيد مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي لتعليق عضوية الكنيست الإسرائيلي في الاتحاد البرلماني الدولي، نظرا لإقرارها عددا كبيرا من القوانين العنصرية التي ترمي إلى شرعنة كل جرائم الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك سرقة أراضي الشعب الفلسطيني وتهجيره قسرا منها والتوسع الاستيطاني وهدم المنازل، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وميثاق حقوق الإنسان، وأهداف ومبادئ الاتحاد البرلماني الدولي.

وأدان المؤتمر ورفض القانون الذي أقره الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ٢٠١٧/٢/٦ تحت مسمى " قانون التسويات " قانون شرعنة وسرقة الأراضي الفلسطينية وبأثر رجعي، وشرعنة المستوطنات الاستعمارية، وغيره من القوانين العنصرية، ويعتبره انتهاكاً صارخاً لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وخطوة خطيرة في تقويض ما أجمع عليه العالم بعدم شرعية كافة أشكال الاستيطان الإسرائيلي، ويطالب دول العالم برفض هذا القانون وإدانته وعدم التعامل مع نتائجه، ويدعو أيضاً الاتحادات البرلمانية والإقليمية والدولية إلى رفض وإدانة ذلك القانون، وغيره من القوانين العنصرية التي يقرها الكنيست الإسرائيلي.

كما طالب المؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي لإدانة التشريعات العنصرية التي يجيزها الكنيست الإسرائيلي خاصة قانون ما يسمى بقانون التسويات والصادر بتاريخ ٧-٢-٢٠١٧ والذي يمثل قمة العنصرية والتطرف ويطالبه باتخاذ إجراءات عقابية ضد الكنيست لمخالفته أهداف ومبادئ الاتحاد البرلماني الدولي والمواثيق الدولية الأخرى ذات الصلة.

ورفض المؤتمر بشدة وأدان قرار وزير الحرب الإسرائيلي افيغدور ليبرمان اعتبار الصندوق القومي الفلسطيني منظمة إرهابية، ويؤكد أن هذا القرار يأتي في سياق المساس بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ووجه المؤتمر التحية للدكتورة ريما خلف، الأمينة العامة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا) التي رفضت الخضوع للتخويف والتهديد والضغوط لسحب تقريرها الأخير(الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الأبارتهايد) الذي خلص وبوضوح إلى أن إسرائيل هي دولة عنصرية، أنشأت نظام أبارتهايد يضطهد الشعب الفلسطيني، وهي مذنبة بارتكاب جريمة الفصل العنصري كما تعرّفها صكوك القانون الدولي، ويعبر عن استهجانه الشديد لطلب الأمين العام للأمم المتحدة بسحب التقرير أعلاه. وقرر اعتماد تقرير الاسكوا أعلاه وثيقة من وثائق المؤتمر.

كما دعا المؤتمر جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف كافة أشكال التعامل مع المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية المقامة على أراضي الدولة الفلسطينية، لأن ذلك يعتبر مخالفا للقانون الدولي، ومشجعا للاستيطان والعدوان على الشعب الفلسطيني، ويؤكد دعم تفعيل سلاح المقاطعة العربية للاحتلال الإسرائيلي، ودعم الجهود وتنسيق الخطوات مع حركات المقاطعة العالمية وفي مقدمتها حركة المقاطعة B.D.S..

ووجه المؤتمر التحية والتقدير للشعب الفلسطيني الصامد على أرضه والمقاوم لقوات الاحتلال الباغية برجاله وبنسائه وأطفاله وبكل ما يملك من إمكانيات على أرض فلسطين، أرض الرسالات السماوية، والبطولة والشهداء.

وفي ختام المؤتمر منح المؤتمر جوائز التميز البرلماني العربي إلى كل من زهير صندوقة عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وعلي جاسم أحمد عضو المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ثم جرى تسليم الرئاسة من الشعبة البرلمانية اللبنانية إلى الحبيب المالكي رئيس مجلس النواب المغربي.



تقرير حول مشاركة المجلس الوطني في المؤتمر الثاني لرؤساء البرلمانات العربية

شارك رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون يرافقه أمين سر المجلس محمد صبيح وعضو المجلس الوطني عمر حمايل في أعمال المؤتمر السنوي الثاني للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية، الذي انعقد في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة خلال الفترة من ٩-٢/١١/٢٠١٧ .

وتضمن جدول أعمال المؤتمر مناقشة وإصدار وثيقة تبين موقف رؤساء البرلمانات العربية من مجمل القضايا العربية بهدف رفعها إلى الدورة الثامنة والعشرين للقمة العربية التي ستعقد في المملكة الأردنية الهاشمية يوم التاسع والعشرين من آذار ٢٠١٧.

أولا: اجتماع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثاني لرؤساء البرلمانات

مثّل المجلس الوطني الفلسطيني أمين سر المجلس محمد صبيح وعضو المجلس الوطني عمر حمايل في أعمال اللجنة التحضيرية للمؤتمر السنوي الثاني للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية التي سبقت المؤتمر يومي ٨-٢/٩/٢٠١٧، حيث قدم الوفد الفلسطيني ملاحظاته وتعديلاته مكتوبة على مشروع الوثيقة التي أعدتها الأمانة العامة للبرلمان العربي والتي تناولت مجمل التحديات التي تواجهها الأمة العربية، ورؤية رؤساء البرلمانات العربية بشأنها .

وقد تبنت اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي عقدت اجتماعاتها برئاسة رئيس البرلمان العربي مشعل بن فهم السلمي، وممثلين عن البرلمانات العربية ملاحظات ومقترحات الوفد الفلسطيني والمتعلقة بالقضية الفلسطينية.

وخلال يومي الاجتماعات للجنة التحضيرية وبعد نقاشات تبنت مجموعة من التوصيات تناولت رؤية رؤساء البرلمانات العربية فيما يتعلق بكافة القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والتي ركزت على ما يواجه الشعب الفلسطيني من تحديات وسبل مواجهة الحرب المفتوحة التي يتعرض لها من دولة الاحتلال الإسرائيلي والدور البرلماني العربي المطلوب في التصدي لتلك الحرب العدوانية.

وقال محمد صبيح أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني خلال الاجتماع أن القضية الفلسطينية تمثل قضية امن قومي عربي مشددا على ضرورة إعادة التأكيد بأنها القضية المركزية للأمة العربية، فيما قدم ممثلو مجلس الشورى السعودي والمجلس الوطني الاتحادي الإماراتي تعديلاً ينص صراحة على مواجهة مواقف وخطط الإدارة الأمريكية بشأن نقل سفارتها من تل أبيب إلى مدينة القدس المحتلة، في البند المتعلق بالقضية الفلسطينية، وتم تنبي ذلك من قبل اللجنة.

ثانيا: الجلسة الافتتاحية:

افتتح الجلسة رئيس البرلمان العربي الدكتور مشعل بن فهم السلمي بكلمة أكد فيها ان الحفاظ على سيادة دولنا العربية ووحدتها، درءا للمخاطر الحقيقية على الأمن القومي العربي، وما تمثله دولة إسرائيل من تهديد للأمن القومي العربي من خلال احتلالها البغيض للأراضي العربية في فلسطين، مؤكدا ان القضية الفلسطينية ستبقى القضية المركزية والجوهرية لأمتنا العربية، وإن إقرار حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الوطنية المستقلة ذات السيادة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس، وإطلاق سراح جميع الأسرى من سجون الاحتلال، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، استنادا إلى القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، والتمسك والالتزام بمبادرة السلام العربية، هو السبيل الوحيد لإحلال السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط.

كما ألقى الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط كلمة أكد فيها أهمية المؤتمر الثاني للبرلمان العربي مع رؤساء البرلمانات والمجالس العربية لأنه يهدف لبلورة رؤية عربية برلمانية شاملة لمواجهة التحديات الراهنة المحدقة بالعالم العربي.وأكد أن البرلمانات العربية تعد التجسيد الحقيقي لإرادة الشعوب العربية، والممثل لطموحاتها والمعبر عن آمالها وتطلعاتها، وهي بذلك ركن لا غنى عنه في منظومة العمل العربي.

ثالثا: الجلسة المغلقة:

عقد رؤساء البرلمانات العربية بمشاركة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني جلسة مغلقة ناقشوا خلالها مشروع الوثيقة التي أعدتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر، إلى جانب قضايا أخرى، وأبدى عدد من رؤساء البرلمانات والوفد منهم مصر، السعودية، البحرين ملاحظاتهم حول عدم ضرورة التوسع في هذه الوثيقة، وطالب بعض الأعضاء إضافات على بعض البنود منهم العراق والبحرين، واشار مرزوق الغانم رئيس مجلس الأمة الكويتي حول ضرورة تحويل الوثيقة إلى واقع ملموس، فقد سبق واتخذنا قراراً بتعليق عضوية الكنيست في الاتحاد البرلماني الدولي، ولدينا الآن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤، مشيرا إلى انه تم تشكيل لجنة لدعم صمود الشعب الفلسطيني والتي اجتمعت، وقررت ضرورة حشد أصوات البرلمانات لضمان نجاح قرار التعليق، متسائلا أين هي الجهود العربية لحشد الأصوات في الدول العربية وبرلماناتها، لجلب الأصوات من برلمانات غير عربية وإسلامية لصالح تعليق عضوية الكنيست في الاتحاد البرلماني الدولي، مقترحا أن نأتي بالاجتماع القادم للاتحاد البرلماني العربي في آذار القادم وقد اتصلنا بعدد من البرلمانات التي تدعم قضيتنا في ذلك وغيرهم التي تمتنع عن ذلك، فيما اقترحت عمان إدراج بند طارئ في دورة الاتحاد البرلماني الدولي التي ستعقد في بنغلادش في نيسان القادم حول إقرار الكنيست قانون شرعنة الاستيطان، واقترح رئيس مجلس الشورى السعودي، إذا أردنا إضافات سنتعطل ونحن في عجلة في إشارة إلى ما ما طرحه الغانم، ونريد تأجيل طلب الغانم، وأكد رئيس مجلس النواب الأردني ضرورة التنسيق والتعاون مع الاتحاد البرلماني العربي ومع المجموعات الأخرى في الاتحاد البرلماني الدولي، وطالب ممثل البرلمان التونسي بإقرار توصية من المؤتمر ليكون هناك بند واحد تدعمه المجموعة العربية في الاتحاد البرلماني الدولي، وأكد رئيس المجلس الوطني الإماراتي على نفس التوصية .

رابعا: الجلسة الختامية وإقرار الوثيقة الختامية للمؤتمر:

أقر رؤساء البرلمانات خلال جلستهم الختامية الوثيقة الختامية للمؤتمر وقرروا رفعها إلى مؤتمر القمة العربية، وتناولت الوثيقة عدداً من الرؤى البرلمانية العربية حول مجمل القضايا والتحديات التي تمر بها شعوب الأمة العربية وسبل مواجهتها، وتقدم الوثيقة البند الخاص بالقضية الفلسطينية على النحو الآتي:

نجدد تأكيدنا على أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية والجوهرية للأمة العربية، ونطالب الحكومات العربية بتنفيذ القرارات الصادرة عن البرلمان العربي والمؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات العربية الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠١٦م والخاصة بالقضية الفلسطينية.

ونتابع بقلق كبير إفشال إسرائيل لعملية السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسَط، ونؤكد أن السلام لن يتحقق دون حصول الشعب الفلسطيني على دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين بعودتهم إلى ديارهم التي شُردوا منها.

ونرحب بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٣٣٤) الصادر في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٦م والذي قرر أن جميع المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية غير شرعية وتشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وتشكل عقبة أمام تنفيذ حل الدولتين.

ونرى أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل تقويضاً لخيار حل الدولتين، ويرقى إلى جريمة حرب، وأن القرار الأممي رقم (٢٣٣٤) يعتبر إجماعاً دولياً لحصول الشعب الفلسطيني الصامد على حقوقه.

ونؤكد على ما يلي:

- أن السلام العادل والشامل خيار استراتيجي، وأن الشرط المسبق لتحقيقه هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية والعربية التي أُحتلت عام ١٩٦٧م، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين ذات السيادة وعاصمتها القدس، وإطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من سجون الاحتلال، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، استناداً إلى القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية بما فيها القرار رقم ١٩٤، وقرارات القمم العربية المتعاقبة، والتمسك والالتزام بمبادرة السلام العربية.

وندعو إلى ما يلي:

١- وضع خطة عربية موحدة لدعم صمود الشعب الفلسطيني لتمكينه من الصمود مستنداً إلى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وإلى مبادرة السلام العربية، وصولاً إلى الحل الشامل والدائم للقضية الفلسطينية.

٢- الدعوة إلى استمرار الجهود العربية على مستوى الاتحادات العربية والإقليمية والدولية والحكومات لتوسيع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، ودعوة الدول التي لم تعترف فيها



بعد للقيام بذلك، وتوجيه الشكر لكل البرلمانات التي تبنت الاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية، ونؤكد تنفيذ البند عاشراً من القرار الخاص بفلسطين الذي تم اعتماده في المؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات العربية العام المنصرم.

٣- توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني استناداً إلى اتفاقية جنيف الرابعة، وتنسيق الجهود البرلمانية والحكومية العربية وغيرها لتحقيق هذا الهدف في المحافل الدولية.

٤- دعم الجهود الرامية إلى توثيق الانتهاكات والجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال والمستوطنين، وتعميمها على كافة برلمانات العالم والاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والدولية، والتواصل مع المنظمات الحقوقية الدولية والإقليمية لكشف الجرائم الإسرائيلية، وذلك بتفعيل عمل اللجنة المتخصصة التي تم إقرارها في المؤتمر الأول لرؤساء البرلمانات العربية.

٥- رفض وإدانة جميع السياسات والمخططات والممارسات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي والتي تستهدف تهويد وضم مدينة القدس، والتي تنال من هويتها العربية الإسلامية والمسيحية، وتغيير تركيبتها الديمغرافية، والمتمثلة بالاعتداء على مقدساتها الإسلامية والمسيحية،وهدم لمنازل سكانها وتشريدهم خارج حدود مدينتهم،وفرض سياسات لتقويض اقتصادها، والمساس وتدنيس مقابرها، وإحاطتها بالمستوطنات لعزلها عن محيطها الفلسطيني، كما نؤكد الرفض التام لجميع الاعتداءات والاقتحامات المتكررة من مجموعات وقطعان المتطرفين والمستوطنين للمسجد الأقصى بتواطؤ وحماية واضحة من حكومة الاحتلال وأجهزتها الأمنية، كما نرفض محاولات تقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً.

٦- إقرار خطة عربية عاجلة لإنقاذ مدينة القدس والدفاع عنها بتقديم كافة أشكال الدعم والمساندة، وذلك بتفعيل الصناديق المالية العربية التي أنشئت من أجلها، وتعزيز توأمة مدينة القدس مع العواصم والمدن العربية، لتمكينها من الصمود لمواجهة سلسلة السياسيات والإجراءات التهويدية التي يمارسها الاحتلال ضدها.

٧- مواجهة كافة المخططات والسياسات ومشاريع الاستيطان في المدينة المقدسة، والوقوف في وجه أي محاولات من أي طرف كان لنقل سفارته إلى مدينة القدس بما فيها مواقف وتهديدات الإدارة الأمريكية الجديدة بهذا الخصوص، الأمر الذي يتناقض مع القانون الدولي، ومع عملية السلام، ويهدف لتمكين الاحتلال الإسرائيلي من ضم المدينة، كما يقوض عميلة السلام برمتها، ويُعتبر أي مساس بالوضع القائم لمدينة القدس المحتلة اعتداءً على القانون الدولي وانتهاكاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ونؤكد أن موقفاً عربياً موحداً في مواجهة هذه المخططات هو السبيل لإفشالها.

٨- مطالبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن القيام بمسؤولياتهما لوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في أراضي الدولة الفلسطينية المحتلة،وتنفيذ كافة القرارات الدولية ذات الصلة في المدينة المقدسة، لا سيما قرارات مجلس الأمن رقم (٢٣٣٤ لسنة ٢٠١٦)، ورقم (٤٩٧ لسنة ١٩٨١)، ورقم (٤٦٥ لسنة ١٩٨٠)، التي تؤكد عدم شرعية الاستيطان وضرورة تفكيك المستوطنات القائمة وعدم الاعتراف بضم الأراضي الفلسطينية المحتلة وعدم الاعتراف بأي تغيرات على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

٩- ندين ونرفض القانون الذي أقره الكنيست الإسرائيلي بتاريخ ٢٠١٧/٢/٦ بالقراءات الثلاث تحت مسمى "قانون التسويات" لشرعنة وسرقة الأراضي الفلسطينية وشرعنة المستوطنات الاستعمارية، ونعتبره انتهاكاً صارخاً

لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وخطوة خطيرة في تقويض ما أجمع عليه العالم بعدم شرعية كل أشكال الاستيطان الإسرائيلي، ونطالب دول العالم رفض هذا القانون وإدانته وعدم التعامل مع نتائجه، وندعو الاتحادات البرلمانية والإقليمية والدولية برفض وإدانة ذلك القانون، وغيره من القوانين العنصرية التي يقرها الكنيست الإسرائيلي، ونطالب بتعليق عضوية الكنيست في هذه الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والدولية.

٩- استمرار دعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف كافة أشكال التعامل مع المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية المقامة على أراضي الدولة الفلسطينية، وأن أي استثمار أو استيراد من هذه المستوطنات بشكل مباشر أو غير مباشر مخالفٌ للقانون الدولي، وتشجيعٌ للاستيطان والعدوان على حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، ونؤكد دعم تفعيل المقاطعة العربية للاحتلال الإسرائيلي، ومساندة ودعم الجهود وتنسيق الخطوات مع حركات المقاطعة العالمية وفي مقدمتها حركة المقاطعة (B.D.S.)..

١٠- مطالبة المجتمع الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن الدولي إلزام إسرائيل (قوة الاحتلال) وقف بناء جدار الفصل العنصري حول مدينة القدس وإزالة ما تم بناؤه من هذا الجدار، تنفيذاً للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بتاريخ ٩-٧-٢٠٠٤ وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٥/١٠) بتاريخ ٢٠-٧-٢٠٠٤ بشأن عدم قانونية وشرعية إنشاء جدار الفصل العنصري، والامتناع عن الاعتراف بالوضع الناشئ على إقامة هذا الجدار، وعن تقديم أي مساعدة لعملية بنائه، وحمل قوة الاحتلال على تفكيك ما تم إنشاؤه منه والتعويض على الأضرار الناتجة عنه

١١- دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في التصدي لأي عملية تهجير جديدة لأبناء الشعب الفلسطيني نتيجة الممارسات الإسرائيلية، وإحالة ملف الجدار إلى المحكمة الجنائية الدولية، تمهيداً لإدراجه ضمن جرائم الحرب المخالفة للقانون الدولي، ودعم الجهود الفلسطينية أمام المحكمة الجنائية الدولية بملفات الاستيطان والأسرى والحرب العدوانية على قطاع غزة.

١٢- دعوة المجتمع الدولي والهيئات الحقوقية الدولية إلزام سلطة الاحتلال الإسرائيلي للإفراج الفوري عن كافة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من سجونها ومنهم النواب، وإجبارها على التخلي عن سياسة العقاب الجماعي التي تمارسها ضدهم والتي تتنافى مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية الأشخاص المدنيين أثناء الحرب.

١٣- مطالبة المجتمع الدولي وخاصة منظمة الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات الضرورية لإلزام إسرائيل (قوة الاحتلال) بوقف نهب وسرقة المياه العربية والفلسطينية واستمرارها في استغلال الموارد المائية في الأراضي العربية المحتلة والتسبب في استنفادها وتعريضها للخطر، ومطالبته أيضاً إرغام إسرائيل على الالتزام بتطبيق كافة القوانين والقرارات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

١٤- دعوة الإدارة الأمريكية الجديدة الالتزام بقرارات ومرجعيات الأمم المتحدة التاريخية في الصراع العربي الإسرائيلي، وخاصة القرارات (٢٤٢)، (٣٣٨)، (٢٣٣٤).

١٥- دعوة الدول الأوروبية إلى الضغط على إسرائيل (قوة الاحتلال) للقبول بالمخرجات الأساسية لمؤتمر باريس للسلام الذي عقد في كانون الثاني ٢٠١٧م.

ونلتزم بما يلي:

• استمرار طرح القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني المشروع في إقامة دولته المستقلة في المحافل والمؤتمرات والندوات البرلمانية الإقليمية والدولية لتحقيق حشد الدعم والتأييد لمطالب واحتياجات الشعب الفلسطيني، وصولاً لتكوين رأي عام برلماني ضاغط لحماية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ودعم عملية السلام من خلال جهود عملية مباشرة.

وفي نهاية المؤتمر ثمن رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون القرارات والتوصيات الصادرة عن المؤتمر، مطالبا القمة العربية القادمة التي ستعقد في الأردن تبنيها لمساعدة الشعب الفلسطيني على الصمود في أرضه ومواجهة الحرب المفتوحة التي يتعرض لها من الاحتلال الإسرائيلي.

خامسا: اللقاء مع رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري على هامش المؤتمر

اطلع سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني نظيره الجزائري محمد العربي ولد خليفة / رئيس المجلس الشعبي الوطني الجزائري على تطورات القضية الفلسطينية، وخاصة ما يتعلق بالتهديدات الأمريكية لنقل سفارتها إلى مدينة القدس، وإقرار الكنيست الإسرائيلي لقانون شرعنة الاستيطان وسرقة الأرض الفلسطينية، وحضر اللقاء عن الجانب الفلسطيني محمد صبيح أمين سر المجلس الوطني وعمر حمايل عضو المجلس.

وبحث الجانبان خلال اللقاء العلاقات الثنائية بين الجانبين وسبل تعزيزها، خاصة في مجال التعاون البرلماني وترسيم "للجنة الكبرى-فلسطين – الجزائر" التي اقترحها الجانب الجزائري لدعم القضية الفلسطينية في المحافل والمنتديات البرلمانية الدولية، إلى جانب دورها في تعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرضه.

وأعرب رئيس المجلس الوطني الفلسطيني عن شكره وتقديره للدعم المتواصل الذي تقدمه الجزائر رئيسا وحكومة وبرلمانا وشعبا لفلسطين، مؤكدا اعتزازه بمقترح البرلمان الجزائري بتشكيل اللجنة الكبرى بين البرلمانين الفلسطيني والجزائري، مشددا على ضرورة اتخاذ خطوات عملية لترسيم هذه اللجنة وبدء عملها.

بدوره، أكد محمد العربي ولد خليفه دعم بلاده المتواصل للقضية الفلسطينية حتى ينال كامل حقوقه في الحرية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

خلال كلمته في مؤتمر دعم الشعب الفلسطيني في طهران:

الزعنون يدعو لاستخدام كافة أوراق الضغط لحماية القدس عاصمة دولتنا الأبدية



طالب سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني المجتمعين في طهران استخدام كافة أوراق الضغط من أجل حماية القدس عاصمة دولتنا الأبدية ودعم المقدسيين الذين يواجهون مخططات دولة الاحتلال الإسرائيلي والصهيونية العالمية بمفردهم.

وأكد الزعنون خلال كلمة فلسطين في المؤتمر السادس لدعم صمود الشعب الفلسطيني الذي انعقد في طهران بتاريخ ٢١-٢-٢٠١٧ أن شعبنا في كل مدنه وقراه ومخيماته يدافع ليس فقط عن مقدسات المسلمين والمسيحيين بل يدافع عن كرامة هذه الأمة.

وأكد الزعنون مخاطبا الحضور على مركزية القضية الفلسطينية للعرب والمسلمين ولأحرار العالم، حتى يتكمن من تحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس، فلا أمن ولا سلام في المنطقة بل بالعالم بأسره دون القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، مؤكدا على الموقف الرسمي الفلسطيني بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد، رافضا التدخل في شؤوننا الداخلية من أي طرف .

وأضاف الزعنون في كلمته أن القدس في خطر حقيقي، فسياسات التهويد الصهيونية تفتك بالمدينة المقدسة وتنال من هويتها العربية والإسلامية، فهي القدس تحتاج من يدعم صمودها ولا تحتاج إلى مزيد من المطالبات والمناشدات والبيانات التي لا تسمن ولا تغني من جوع .

وقال الزعنون: إن نتنياهو وترامب اتفقا على دفن حل الدولتين، والسماح لإسرائيل بالاستفراد بالشعب الفلسطيني ونحن في دولة فلسطين نرفض هذا الأمر جملة وتفصيلا ، فقد استطاعت القيادة الفلسطينية برئاسة الرئيس محمود عباس أبو مازن خلال السنوات الماضية إفشال مخططات «نتنياهو وعصابته» وفرض عزلة دولية على الاحتلال، واستجابت الكثير من الدول لرؤيتنا لحل الصراع ، لكن مع وصول الرئيس ترامب بدأ «نتنياهو يطالب بحكم ذاتي وسلام اقتصادي فقط للفلسطينيين وإسقاط حل الدولتين من الأجندة السياسية الدولية ، فأقر الكنيست القوانين العنصرية التي من شأنها النيل من حقوق الشعب الفلسطيني، كقانون شرعنة الاستيطان وسرقة الأرض الفلسطينية .

وطالب الزعنون الإسهام ودعم جهود المجلس الوطني الفلسطيني لتعليق عضوية الكنيست الإسرائيلي في الاتحاد البرلماني الدولي بسبب القوانين العنصرية التي يسنها ولمخالفته للقانون الدولي والمواثيق الدولية.

وثمّن الزعنون كل المواقف الحازمة من البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي والذي طالب الكنيست الإسرائيلي بإلغاء قانون التسوية، معتبرا إياه تهديدا خطيرا للجهود المبذولة لتأمين حل سلمي للصراع في منطقة الشرق الأوسط بما فيه حل الدولتين الذي التزم به الطرفان بدعم قوي من المجتمع الدولي ، وهو أيضا سيؤدي بالنتيجة إلى عدم استقرار المنطقة بأسرها وإضعاف الأمن فيها، كونه لا يتناسق مع القانون الدولي والاتفاقات الناظمة بين الدول حسب القرار (٢٣٣٤) المدين للاستيطان.

كما دعا الزعنون الجهود الفلسطينية لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي الخاص بالاستيطان وتفعيل آلياته من اجل وقف كافة أشكال التعامل مع المستوطنات الإسرائيلية ، وفرض عقوبات اقتصادية على الكيان المحتل ومؤسساته وبنوكه، وجهود حملات المقاطعة الدولية للاحتلال خاصة حملة المقاطعة الدولية (BDS).

ودعا الزعنون إلى الضغط على بريطانيا لإلغاء الحفل الذي تنوي تنظيمه بمناسبة بالذكرى المئوية لوعد بلفور المشؤوم بمشاركة رسمية إسرائيلية،.. وبدلا من ذلك يجب عليها تقديم الاعتذار إلى الشعب الفلسطيني عن الجريمة والكارثة الإنسانية، التي تسببت بها بريطانيا قبل مائة عام، وتصويب الخطأ، والظلم التاريخي الذي ترتب على ذلك الوعد الاستعماري، والاعتراف بدولة فلسطين، وبحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها بالقوة العسكرية الغاشمة، وتعويض الشعب الفلسطيني عن الإضرار التي ترتبت على الكارثة الإنسانية التي تسبب بها ذلك الوعد الاستعماري المشؤوم.

وأكد الزعنون على حق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال بكافة أشكال المقاومة باعتباره حقاً مقدساً ووجودياً لنا للبقاء في أرضنا والدفاع عنها، فالحجر مقاومة، والكلمة مقاومة، ورفع العلم الفلسطيني بوجه المحتل يوميا مقاومة ، والخيارات مفتوحة أمام شعبنا .



وبخصوص الشأن الداخلي الفلسطيني اشار الزعنون الى نتائج اجتماع اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي شاركت فيه كافة فصائل العمل الفلسطيني بما فيها حركتا حماس والجهاد وقوات الصاعقة والقيادة العامة، حيث تم الاتفاق على عقد دورة جديدة للمجلس الوطني يسبقها تشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية .

ودعا الزعنون المجتمعين لدعم قرارات اللجنة التنفيذية خاصة تلك المتعلقة بتفعيل كل الآليات لمواجهة الاستيطان بما فيه الدعوة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية لفتح تحقيق قضائي بشان جرائم الاستيطان وفتح تحقيق مع المسؤولين الإسرائيليين بشكل فوري، إلى جانب العمل على تعليق عضوية دولة الاحتلال الإسرائيلي وبرلمانه في الاتحادات والمؤسسات البرلمانية الدولية والإقليمية.

واستعرض الزعنون في كلمته المعاناة المستمرة لأبناء شعبنا في قطاع غزة ، واستمرار الحصار الإسرائيلي الظالم مما جعل القطاع يعيش في أزمة إنسانية ومأساة ، داعيا لسرعة العمل على إنهاء هذا الحصار، وأضاف أن الوضع في الضفة الفلسطينية كذلك ليس أصلح حالا من القطاع فالحواجز وجدار الفصل العنصري والمداهمات والاعتقالات تجري يوميا فيها.

واستعرض الزعنون كذلك معاناة الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي التي تزدحم بآلاف المعتقلين الفلسطينيين رجالا ونساءً وأطفالا فهناك (٣٥٠) طفلًا و (١٧٠) فتاة وامرأة .. معتبرا تلك جرائم لا تسقط بالتقادم، حيث أصبح ملف الاسرى الفلسطينيين امام المحكمة الجنائية الدولية .

وشكر الزعنون في كلمته الجمهورية الإيرانية ومرشدها علي خامنئي، ورئيس الجمهورية الإسلامية حسن روحاني ورئيس مجلس الشورى الإسلامي علي لاريجاني، على مبادرتهم لدعم صمود الشعب الفلسطيني لتنظيم هذا المؤتمر فى ظل استغلال العدو الصهيوني حالة التردي فى العالم العربي والإسلامي، وعلى ما قدموه من دعم لفلسطين ولشعبها.

ومن الجدير بالذكر ان الوفد الفلسطيني يتشكل ايضا من: خالد مسمار ، وعبد الحميد القدسي ، وعبد الحميد قرمان .

اعتماد "الوطني الفلسطيني" بالإجماع عضوا مراقبا في البرلمان الأفريقي

اقر البرلمان الأفريقي بالإجماع في دورته الرابعة المنعقدة بتاريخ ١٦-٥-٢٠١٧ بمدينة ميدراند في جنوب أفريقيا اعتماد المجلس الوطني الفلسطيني عضوا مراقبا فيه.

وأكد سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني في تصريح صدر عنه بهذه المناسبة أن أفريقيا بهذا القرار تؤكد وتعزز وقوفها وتضامنها مع الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة في تقرير مصيره وعودته إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، معربا عن تقديره وشكره للبرلمان الأفريقي ورئيسه على اعتماد المجلس الوطني الفلسطيني عضوا مراقبا الأمر الذي سيعزز العلاقات ويفتح آفاقا جديدة للتعاون والتنسيق المشترك بين المجلس الوطني الفلسطيني و البرلمان الأفريقي وبرلمانات أفريقيا كافة على مختلف الأصعدة.

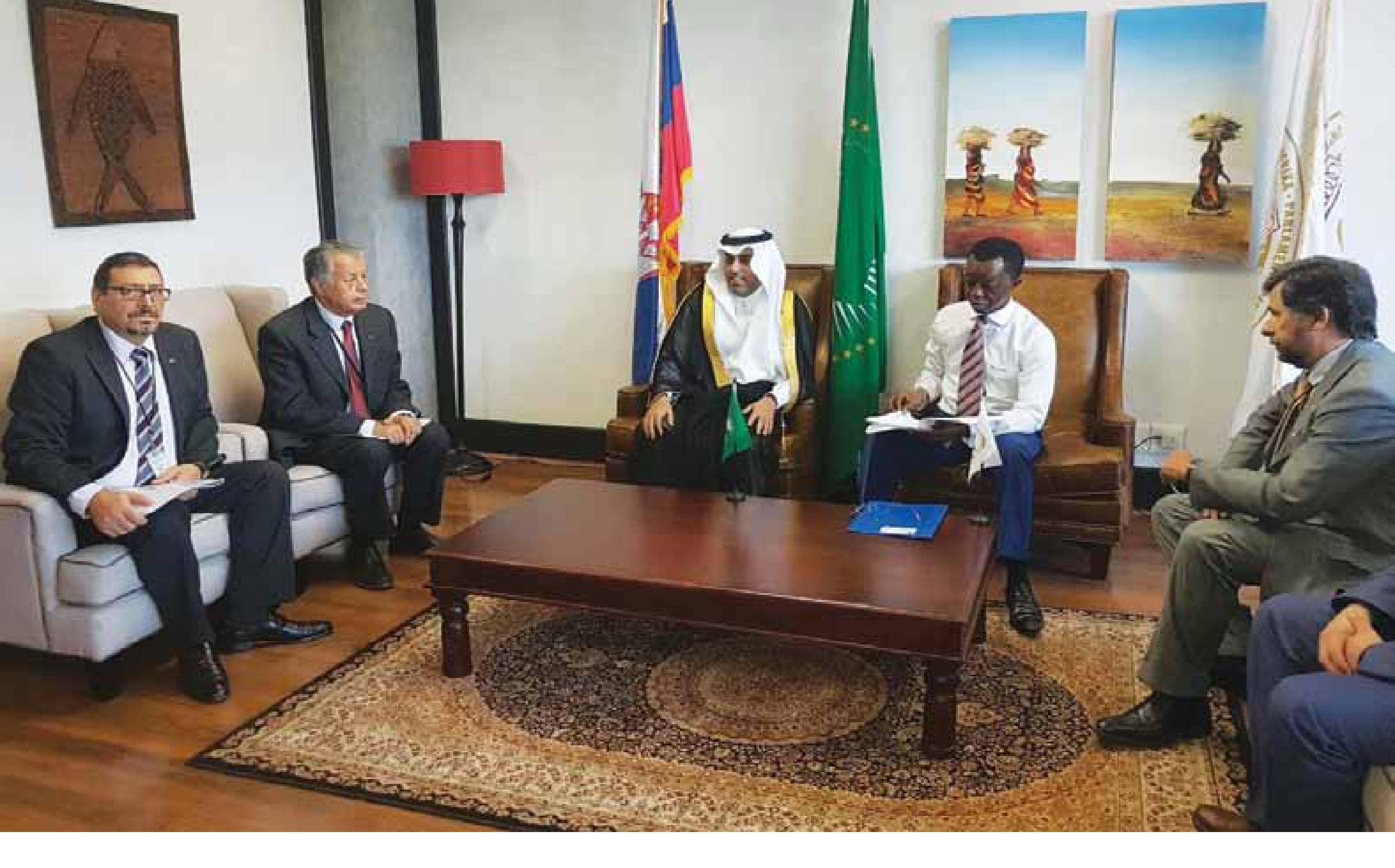
وقد اقر البرلمان الأفريقي في جلسته العامة أيضا بيان التضامن مع الأسرى بمبادرة من أعضاء الوفد التونسي ووقع عليه عدد كبير من أعضاء البرلمان الإفريقي، حيث تم إدراجه في جدول أعمال الدورة.

وبهذه المناسبة، أشاد سفير فلسطين لدى جمهورية جنوب أفريقيا هاشم الدجاني بقرار البرلمان الأفريقي ، مشيرا إلى أن أفريقيا انتصرت مجددا لفلسطين وحق شعبها في الحرية والاستقلال ووجهت رسالة قوية للمحتل بان أفريقيا وشعوبها لن يتخلوا عن المبادئ والقيم الإنسانية والأخلاقية وتاريخهم النضالي ضد الاستعمار والتزامهم بدعم حرية الشعوب وحق تقرير مصيرها.، كما أشاد بموقف البرلمانين الأفريقي والعربي تجاه ملف القدس ومطالبتهما للولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة بالعدول عن نيتهما نقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة والاحتفال بالذكرى المئوية لوعد بلفور المشؤوم، كما أكد أهمية البيان المشترك الذي أصدره كل من رئيسي البرلمان الأفريقي روجيه دانج والبرلمان العربي مشعل السلمي لدعم نضال الأسرى الفلسطينيين الذي يواصلون إضرابا عن الطعام بدأ في ١٧ أبريل الماضي حتى تاريخه.

كما عبر السفير الدجاني عن تقديره لكافة الجهود التي بذلها أعضاء البرلمان الأفريقي خاصة الجزائر وتونس ومصر والمغرب والسودان ولكافة الأصدقاء الأفارقة بلا استثناء ، الذين جعلوا من جلسة البرلمان منصة تضامن حقيقية مع شعبنا خاصة وهو يحيي ذكرى النكبة ومائة عام على وعد بلفور المشؤوم، وسجلوا مواقف إنسانية قوية متضامنة مع الأسرى وحقهم في الحرية والكرامة والمعاملة الإنسانية كما توجه بالشكر لمجلس السفراء العرب المعتمد لدى جمهورية جنوب أفريقيا على الدعم المتواصل والتنسيق المشترك..

وكان وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة أمين سر المجلس محمد صبيح وعضوية سفير دولة فلسطين لدى جنوب أفريقيا هاشم الدجاني وسكرتير أول السفارة بسام الحسيني قد شارك في الجلسة الافتتاحية للدورة الرابعة للبرلمان الأفريقي بمدينة مدراند في جنوب أفريقيا، و قام الوفد بعقد لقاءات مع الوفود المشاركة من اجل مساندة طلب المجلس الوطني الفلسطيني للحصول على عضوية المراقب في البرلمان الأفريقي .

وقد شارك بافتتاح الدورة رؤساء كل من جمهوريتي بوركينا فاسو وملاوي اللذين يمثلان ضيفي شرف هذه الدورة وعدد كبير من كبار الشخصيات البرلمانية وعلى رأسهم رئيس البرلمان العربي مشعل السلمي.



"الوطني الفلسطيني" يشارك بافتتاح الدورة الرابعة للبرلمان الأفريقي

شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة امين سر المجلس محمد صبيح وعضوية سفير دولة فلسطين لدى جنوب افريقيا هاشم الدجاني وسكرتير اول السفارة بسام الحسيني في الجلسة الافتتاحية للدورة الرابعة للبرلمان الافريقي التي انعقدت خلال الفترة ١٢-١٩/٥/٢٠١٧ بمدينة مدراند في جنوب افريقيا.

وقد افتتح رئيس البرلمان روجيه دانج الدورة بكلمة شاملة عن الأوضاع في افريقيا والسياسات العامة المتعلقة بالقارة وكان من أبرز كلمات الضيوف الدوليين كلمة رئيس البرلمان العربي معالي الدكتور مشعل الفهم والتي تطرق فيها الى القضية الفلسطينية قائلا أن الشعب العربي يتطلع إلى موقف تاريخي من إفريقيا دولًا وشعوبًا لدعمه ومساندته في هدم مشروع الفصل العنصري "الابرتهايد" في فلسطين المحتلة، الذي يمثل تطبيقًا فعليًا لنظام الابرتهايد البغيض الذي طُبق هنا في جنوب إفريقيا، فالشعب الفلسطيني الصامد يتعرض لأقسى أنواع الاحتلال والظلم والتهجير ومصادرة الأراضي والاضطهاد العرقي والديني، ويناشد الضمير الإنساني، بالوقوف معه ضد ما تقوم به دولة الاحتلال الإسرائيلي، التي تمتلك كل الأسلحة القاتلة ضد المدنيين الأبرياء والأطفال والنساء، وإدانة هذه الجرائم اللا إنسانية، وجدار الفصل العنصري، وانتهاك حقوق الأسرى في سجون الاحتلال ، مشددًا على أن طلب الشعب الفلسطيني والعربي هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧م عاصمتها مدينة القدس الشرقية، وهو طلب يتفق مع مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية " وأكد دعم الأسرى في إضرابهم المفتوح عن الطعام .

هذا وقد قام الوفد بعقد لقاءا ت متعددة مع الوفود المشاركة وذلك من اجل مساندة طلب المجلس الوطني الفلسطيني للحصول على عضوية المراقب في البرلمان الافريقي وقد ناقشت اللجنة القانونية المختصة الطلب وأوصت في تقريرها بالقبول ، حيث من المقرر عرض التقرير على الجمعية العامة للبرلمان.

كما القى السيد بيدرو اوليفيرا رئيس الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط كلمة تضمنت تاييدا للشعب الفلسطيني في مطالبه العادله .

هذا وقد شارك الوفد الفلسطيني في لقاء رئيسي البرلمان العربي والافريقي بحضور السيد روكيس ، حيث تم توقيع رسالتين موجهتين لرئيس الكونغرس الامريكي بخصوص موضوع نقل السفارة الى مدينة القدس ورسالة اخرى الى رئيس مجلس العموم البريطاني تتعلق بوعد بلفور ، هذا وقد قدم رئيس الوفد هدية تذكارية من مدينة بيت لحم لرئيس البرلمان الافريقي من رئيس المجلس الوطني الفلسطيني .

وقد اصدر البرلمانان العربي والافريقي بيانا مشتركا تضامنيا هاما مع الاسرى الفلسطينيين جاء فيه " نؤكد وقوفنا الى جانب الاسرى الفلسطينيين الذين بدأوا اضرابا عن الطعام منذ ١٧ ابريل ٢٠١٧ يوم الاسير الفلسطيني بقيادة المناضل مروان البرغوثي ولا زالوا يواصلون الاضراب" وقد ناشد البيان كافة البرلمانيين في العالم والبرلمانات الوطنية والاقليمية والاتحاد البرلماني الدولي والسكرتير العام للامم المتحدة ومنظماتها المتخصصه باتخاذ الاجراءات العاجلة لوضع حد لمعاناة الاسرى والضغط على اسرائيل لاجبارها على الالتزام بالقوانين الدوليه في معاملتها مع الاسرى وتحسين ظروفهم وتلبية مطالبهم وارسال لجان تقصي حقائق والعمل على اطلاق سراح الاسرى وتأمين حريتهم ، كماحيا الطرفان الاسرى الفلسطينيين الابطال.





بيان تضامن مع الأسرى الفلسطينيين

صادر عن:

رئيس البرلمان العربي و رئيس برلمان عموم إفريقيا

ميدرند جمهورية جنوب إفريقيا في 08 مايو 2017

نحن رئيس البرلمان العربي ورئيس برلمان عموم إفريقيا:

-نؤكد وقوفنا إلى جانب الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي الذين بدأوا حركة إضراب عن الطعام منذ 17 أبريل 2017 ، يوم الأسير الفلسطيني، بقيادة المناضل مروان البرغوثي والذين لا يزالون يواصلون الاضراب بسبب الممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية ضدهم في المعتقلات الاسرائيلية.

-نعتبر أن هذا الإضراب المتواصل إلى تاريخه يأتي في إطار استمرار نضال الشعب الفلسطيني من أجل استعاده كامل حقوقه وحريته واستقلاله الوطني، وممارسة سيادته الوطنية على أراضيه المحتلة من دولة الاحتلال اسرائيل، ورفضاً لجميع السياسات والمخططات والممارسات التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي من تقويض لخيار حل الدولتين وتهويد للمقدسات الاسلامية والمسيحية.

-نناشد كافة البرلمانيين في العالم والبرلمانات الوطنية والاقليمية والاتحاد البرلماني الدولي والسكرتير العام للأمم المتحدة ومنظماتها المختصة باتخاذ الاجراءات العاجلة لوضع حد لمعاناة الأسرى الفلسطينيين والضغط على اسرائيل لاجبارها على الالتزام بالقوانين الدولية في معاملتها مع الأسرى الفلسطينيين وتحسين ظروف اعتقالهم وتلبية مطالبهم، وإرسال لجان تقصي حقائق الى دولة الاحتلال اسرائيل من أجل ذلك، والعمل على اطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين وتأمين حريتهم، وإنهاء الاحتلال وإحلال السلام الدائم والعادل وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها مدينة القدس الشرقية.

-يحيي البرلمان العربي وبرلمان عموم إفريقيا الأسرى الفلسطينيين الأبطال على جهودهم في معركة البطون الخاوية التي يخوضونها من أجل حريتهم وحرية شعبهم، ويلتزمان بدعم نضال الشعب الفلسطيني في المحافل البرلمانية الدولية والإقليمية.

الدكتور مشعل بن فهم السلمي
رئيس البرلمان العربي

السيد روجي نكودو دانغ
رئيس برلمان عموم إفريقيا







صاحب المعالي بول ريان الموقر

رئيس مجلس النواب - الولايات المتحدة الأمريكية

نهدي معاليكم خالص التحية والتقدير متوجهان من خلال شخصكم الكريم بالشكر والتقدير لمجلس النواب الأمريكي في القيام بدوره على أكمل وجه كممثل للشعب الأمريكي ولمصالحه العليا.

معالي الرئيس الموقر:

إن البرلمان العربي وبرلمان عموم إفريقيا اللذان يمثلان إرادة الشعوب العربية والإفريقية، يتطلعان من مجلس النواب الأمريكي على حث إدارة فخامة الرئيس دونالد ترامب، رئيس الولايات الأمريكية المتحدة، للعدول عن نيتها في نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من تل أبيب إلى مدينة القدس المحتلة، لما لذلك من تداعيات خطيرة على مسار السلام في منطقة الشرق الأوسط .

إن الوضع في مدينة القدس هو من بين قضايا الوضع النهائي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ونقل السفارة الأمريكية سيشكل اعترافاً بأن القدس هي العاصمة «الأبدية لإسرائيل»، ما يعني إخراجها من أية عملية تفاوضية، والتخلي عن الموقف الرسمي للولايات المتحدة الامريكية على مدار الإدارات السابقة بأن القدس الشرقية تقع تحت سيطرة الاحتلال وأن وضعها النهائي يرتبط بالتسوية السياسية التي ترعاها الولايات المتحدة الأمريكية .

إننا - في البرلمان العربي وبرلمان عموم إفريقيا، نعتبر نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من تل أبيب إلى مدينة القدس، ارتداداً عن الموقف الأمريكي تجاه قضية السلام في الشرق الأوسط، حيث دأبت الإدارات الأمريكية السابقة على عدم اتخاذ قرار بنقل سفارتها إلى مدينة القدس المحتلة من خلال قرارات رئاسية بالتأجيل لمدة ستة أشهر، وتحولت هذه القرارات إلى عرف سياسي، ويتسجم ذلك مع الموقف السياسي المعلن بأن وضع القدس النهائي لا يتم إلا من خلال التسوية السياسية النهائية .

لذا نأمل من معاليكم العمل للضغط نحو استمرار هذا العرف السياسي، حتى لا يشكل نقل السفارة اعترافاً من الولايات المتحدة الأمريكية بسيادة دولة الاحتلال على المدينة المقدسة بشطريها؛ مما ينسف حل الدولتين، ويترتب على ذلك إسقاط كل الحقوق السياسية والتاريخية والدينية للفلسطينيين، ويحول ذلك دون إمكانية إستمرار الولايات المتحدة في أداء دور الوسيط المحايد والراعي النزيه في عملية التفاوض، مما سيؤدي حتما إلى إغلاق باب التسوية والتفاوض، ويعرض أمن واستقرار المنطقة برمتها إلى مزيد من اللاإستقرار ويفاقم التهديدات على الأمن والسلم العالميين.

نحن على ثقة يا معالي الرئيس أنكم لن تدخروا جهداً في سبيل اتخاذ كل ما يلزم حفاظا على مستقبل العملية التفاوضية وفقاً لقرارت الشرعية الدولية .

وتقبلوا معالي الرئيس فائق عبارات التحية والتقدير ...

الدكتور مشعل بن فهم السلمي
رئيس البرلمان العربي

السيد روجي نكودو دانغ
رئيس برلمان عموم إفريقيا

السيد [illegible]
رئيس الجمعية البرلمانية
للبحر الأبيض المتوسط



تقرير حول مشاركة وفد "الوطني الفلسطيني"

في أعمال الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط في روما

شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني، في اجتماعات الدورة الـ١٣ للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والمؤتمر الرابع لرؤساء البرلمانات الأعضاء في الجمعية،التي عقدت في العاصمة الإيطالية روما خلال الفترة ١٢- ١٣-٥-٢٠١٧ بمشاركة ٣١٧ برلمانيا من منطقة الاورومتوسطي.

وشارك الوفد الفلسطيني، الذي ترأسه زهير صندوقة، وضم عضو المجلس عمر حمايل، في اجتماعات اللجان التابعة للجمعية، وفي الجلسة الختامية للجمعية، إضافة إلى مشاركته في القمة الرابعة لمؤتمر رؤساء البرلمانات، التي مثّل رئيس المجلس الوطني فيها عضو المجلس زهير صندوقة.

اجتماعات اللجان:

أولا: اجتماع اللجنة السياسية

استعرض صندوقة خلال اجتماع اللجنة السياسية التابع للجمعية الواقع الصعب والمعاناة التي يعيشها شعبنا الفلسطيني، وذلك ردا على مداخلة لممثل الكنيست الإسرائيلية الذي شارك في الاجتماع وحاول تقديم البعد الاقتصادي في حل القضية الفلسطينية وتزيين صورة الاحتلال.

وعلق صندوقة على ذلك بالتأكيد أن الشعب الفلسطيني يناضل من اجل استعادة حقوقه في الحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، ويدافع عن حقوقه بكافة الوسائل، متطرقا إلى إضراب الأسرى في سجون الاحتلال عن الطعام منذ ٢٧ يوما من اجل تحقيق مطالب إنسانية مشروعة حرمهم الاحتلال منها، إلى جانب اعتقال ٦٥٠٠ أسير ناضلوا من اجل حريتهم من بينهم عدد من النواب، وفرض العقوبات الجماعية على الشعب الفلسطيني.

وشدد على أن الأمن والسلام وتحقيقه هو مصلحة للجميع بما في ذلك أوروبا، ولن يكون هناك استقرار أو تنمية اقتصادية في المنطقة طالما استمر الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين.

كما عرض صندوقة أمام اللجنة الآثار الكارثية التي خلفتها ثلاث حروب عدوانية على قطاع غزة من قتل للآلاف وتدمير للبنية التحية، مع استمرار الحصار الإسرائيلي للقطاع.

بدوره، أشار حمايل خلال اجتماع اللجنة السياسية، أن الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين يبقى احتلالا لشعب هو جزء من المنطقة الاورمتوسطية، ويجب تسميته بالاسم وإدانته على سياساته وممارساته، خاصة دور الكنيست وإقرارها للقوانين العنصرية وأخرها قانون القومية العنصري الذي صادقت عليه قبل أيام، ويهدف لإلغاء الوجود الفلسطيني، مطالبا برفع الغطاء عنها وعن كل انتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني، داعيا إلى مساعدة الشعب الفلسطيني على نيل استقلاله وحريته.

وأقرت اللجنة السياسية خلال اجتماعها توصية تم تبينها في الجلسة الختامية اليوم، تؤكد أهمية الإسراع في تنفيذ مشروع محطة تحلية المياه في غزة، الذي اعتمده الاتحاد من أجل المتوسط في عام ٢٠١١، وضرورة تنفيذه دون تأخير من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة من المياه للسكان في قطاع غزة.

ودعت اللجنة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط والمؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية وهيئة العمل الخارجي الأوروبي والمفوضية الأوروبية إلى تيسير جمع الأموال اللازمة لتنفيذ هذا المشروع، ودعت التوصية كذلك إلى تهيئة الظروف المناسبة والملائمة لعمل محطة التحلية في القطاع، داعية ضمناً إسرائيل إلى عدم التعرض لها أو الاعتداء عليها عند تشغيلها.

وشكر حمايل اللجنة والجمعية البرلمانية للاتحاد من اجل المتوسط على التزامها بتعجيل تنفيذ محطة تحلية المياه نظرا للوضع الحرج جدا الذي يعاني منه سكان القطاع، مشيرا إلى أن ما يقارب من ٩٦٪ من مياه الآبار الجوفية ملوثة لا تصلح للاستخدام الآدمي، داعيا الى وضع آليات تنفيذ مستعجلة لهذا المشروع الحيوي.

ثانيا: المشاركة في اجتماعات اللجنة الاقتصادية.

وخلال الاجتماعين، استعرض عمر حمايل عضو الوفد الآثار السلبية والمدمرة لممارسات وسياسات الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني وفرص تطوره ونموه، وان السلام والاستقرار في المنطقة الاورومتوسطية شرطان أساسيان للنمو الاقتصادي فيها وتحقيق الازدهار لجميع سكان البحر الأبيض المتوسط.

ثالثا: المشاركة في اجتماع لجنة المرأة في الجمعية.

استعرض رئيس الوفد الفلسطيني زهير صندوقة خلال اجتماع لجنة المرأة، الظروف التي تمر بها المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، مطالبا زميلاتها في اللجنة بمساندتها وإدانة الاعتداءات التي تتعرض لها من الاحتلال الإسرائيلي، مؤكدا ضرورة تضمين مشروع قرار اللجنة فقرة خاصة بمعاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال.

رابعا: المشاركة في القمة الرابعة لمؤتمر رؤساء البرلمانات

وألقى زهير صندوقة، رئيس وفد فلسطين إلى دورة الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط وممثل رئيس المجلس في قمة الرؤساء الرابعة كلمة نقل في بدايتها تحيات سليم الزعنون، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، للمجتمعين والشكر والتقدير إلى مجلسي النواب والشيوخ لاستضافتهم للدورة الحالية في روما.

وقال صندوقة: ولا يفوتنا الإشارة الى من أعد الوثائق الخاصة بأعمال دورتنا وما جاء فيها من مواضيع خاضعة للمداولة والنقاش، من قبل التنمية المستدامة والهجرة والتطرف والإرهاب والبنية التحتية والتجارة والاستثمار وغيرها من المواضيع، ولكننا للأسف لم نلحظ أية إشارة إلى الاحتلال الإسرائيلي المستدام للشعب الفلسطيني وأرضه ومدى ما يعانيه شعبنا في ظل هذا الاحتلال



الإحلالي الغاشم الذي يستخدم كل أدوات القمع والإرهاب من اغتيال واعتقال وتعذيب وطرد وهدم للمنازل والمؤسسات وتدنيس لأماكن العبادة ومصادرة للأراضي وبناء مستوطنات لمهاجرين من جميع أصقاع العالم ليس لهم بفلسطين وأرضها أي صلة وتبني برلمانه الذي هو عضو في جمعيتنا لقرارات عنصرية تخالف أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقانون الإنساني الدولي وميثاق جنيف الرابع وقرارات الرباعية الدولية والمبادرة العربية للسلام والاتفاقيات الموقعة.

ووجه صندوقة بعض الاستفسارات للحاضرين: كيف يمكن للشعب الفلسطيني أن يحافظ على مستوى معيشته ولا أقول تنمية مستدامة وهو يقبع تحت احتلال مستدام لعشرات السنين، وهو ممنوع من الاستيراد والتصدير إلا من خلال سلطات الاحتلال وأرض مقطعة الأوصال بأكثر من ٦٠٠ نقطة تفتيش وبقلاع استيطانية وطرق التفافية وجدران عزل تلتف حول قراه ومدنه كالثعبان لتجعل شعبنا يعيش في معازل وكانتونات شبيهة بتلك التي كانت في جنوب إفريقيا أيام الحكم العنصري، كيف لنا أن نحافظ على مستوى معيشتنا وليس تنمية مستدامة وقد دمرت آلة الحرب الجهنمية الإسرائيلية الأمريكية في ثلاث حروب متتالية قطاع غزة تجمعاته السكنية ومصانعه ومؤسساته ومدارسه وأرضه الزراعية ومصادرة مياهه ومولدات كهربائه ومصادر رزقه.

وتساءل صندوقة في كلمته: كيف لنا أن ننعم بالأمن والاستقرار وهناك أكثر من ستة آلاف من خيرة أبناء شعبنا رجالاً ونساء وأطفالاً يقبعون في غياهب السجون وفي العزل الانفرادي بين محكوم عليه لعدد من السنين ولعدة مرات مدى الحياة، بعضهم قضى في السجن ٣٧ عاماً وبين محكوم عليه إدارياً لمدة ستة أشهر تتجدد تلقائياً دون توجيه أي تهمة له ودون إعطائه حق الدفاع الذي يكفله له القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان، في ظروف في غاية القساوة، حيث يتعرضون للتعذيب والاهانات ويحرمون من أبسط الحقوق حتى تلك التي اكتسبوها من خلال نضالاتهم وإضراباتهم السابقة من مثل زيارة أقاربهم لهم ومددها ومستوى الرعاية الصحية لهم وفرض اتصالهم بالعالم الخارجي والتي تراجعت عما كانت عليه. لقد اقترب إضرابهم على الشهر وأصبح الكثير منهم في حالة خطرة، وتخيلوا ماذا يمكن أن يحدث من اضطراب وغليان في أوساط الشعب الفلسطيني القابع تحت الاحتلال عندما تبدأ أعداد من الأسرى المضربين في مفارقة الحياة.

و ضاف صندوقة : الآن دعوني أوجه لكم خاصة زملاءنا الأوروبيين سؤالاً مباشراً. لو كانت فلسطين دولة أوروبية وقع عليها احتلال أجنبي أكنتم تصبرون عليه خمسين عاماً، أكنتم تتسامحون مع استبداده وتعسفه وانتهاكاته الجسيمة لحقوقه الوطنية والإنسانية ولقراراته العنصرية مثل قانون المواطنة والولاء وقانون التسوية الذي أدانه مجلس الأمن في القرار ٢٢٣٤ بأغلبية ١٤ عضواً وامتناع أميركا عن التصويت. والقانون الأخير المسمى بقانون القومية والذي يحكم بأن اليهودية (أي الدين اليهودي) هي قومية إسرائيل. بمعنى آخر هو يحرم أتباع الديانات الأخرى من مواطني إسرائيل من حق المواطنة المتكافئ مع أتباع الدين اليهودي.

وفي نهاية كلمته قال صندوقة: أسمحوا لي أن أبين لكم أن الشعب الفلسطيني الذي استوطن فلسطين منذ أكثر من ٧ آلاف عام، شعب واع ومثقف وحي، وقد ساهم في بناء وتقدم محيطه العربي حتى وهو في حالة لجوء قهري. وهو بكل تأكيد لن يستسلم ولن يركع ولن يتنازل عن حقوقه الوطنية الثابتة حتى لو ظنت إسرائيل أن الحماية الأمريكية ستعرض تغولها وتنكرها لأحكام القانون الدولي، وستثبت الأيام أن ظنها هذا خاطئ بالمطلق وسيجلب عليها الكثير من المصائب.

تعقيب رئيسة مجلس النواب الايطالي على كلمة صندوقة

قالت لاورا بولدريني، إنه لا يمكن تجاهل نداء فلسطين، ويجب العمل على هذا في قاعة البرلمان المكان المناسب لذلك.

وأضافت بولدريني، خلال أعمال مؤتمر القمة الرابع للاتحاد من اجل المتوسط، في مجلس الشيوخ الايطالي، "إن القضية التي أثارها رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني هي مشكلة كبيرة ونحن نعرف أنها موجودة.»

وأردفت "اعتقد انه كان محقا في إثارة هذه القضية في هذا المكان (البرلمان) وأنه في الوقت الذي لا تحقق فيه المفاوضات على مستوى الحكومي نتائج في إحياء الحوار بين إسرائيل والعالم العربي، فعلى اللجان السياسية في اتحاد البرلمانات من اجل المتوسط، أن تتفعل وتعمل على ذلك ويجب معالجتها من أجل وضع النقاط التي قد تكون قادرة على استئناف الحوار العربي-الإسرائيلي.

خامسا : المشاركة في الجلسة الختامية للجمعية :

شارك الوفد الفلسطيني في الجلسة الختامية للجمعية البرلمانية التي اعتمدت مجموعة من التوصيات التي قدمتها لجانها ومجموعات العمل، وأعلنت رئيسة لجنة المرأة في الجمعية في بيانها الختامي الذي اعتمدته الجمعية العامة في ختام دورتها تضامنها مع معاناة المرأة الفلسطينية، مؤكدة تضامنها الخاص مع عضو المجلس التشريعي سميرة الحلايقة التي تم اعتقالها من قبل الاحتلال والتي تم إطلاق سراحها لاحقا.

بدورها، طالبت عضو البرلمان المغربي أمينة نور الدين بتضامن الجمعية البرلمانية أولا مع المرأة الفلسطينية بشكل عام والبرلمانية بشكل خاص، مطالبة أيضا بالالتفات إلى معاناة الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي الذين يخوضون إضرابا عن الطعام.

ودعا رئيس الوفد الفلسطيني زهير صندوقة بعد عرض تقرير اللجنة السياسية على الجمعية العامة للاتحاد من اجل المتوسط إلى ضرورة إعادة التركيز على الدور الرئيسي والمركزي للجمعية والمتمثل في الإسهام بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وتحقيق السلام والأمن والاستقرار بإقامة دولة فلسطين على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، كمقدمة ضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وناشد صندوقة الجمعية مساندة مطالب الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام ووقف معاناتهم ورفض سياسيات الاحتلال المخالفة للقانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان في تعاملها مع الأسرى الفلسطينيين باعتبارهم أسرى حرية، مشيرا إلى سلسة القوانين العنصرية التي يقرها الكنيست الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني.

وأكد ممثلو عدد من الوفود المشاركة في الجلسة الختامية للجمعية ضرورة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وإعطاء الشعب الفلسطيني حقوقه كاملة ليعم الأمن والسلام في المنطقة، فيما طالب ممثلا مجلسي النواب الأردني والمغربي الجمعية إصدار توصية بشأن الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام والمساعدة على وقف معاناتهم في سجون الاحتلال.

وفي ختام أعمال الجمعية تسلم علي عبد العال رئيس مجلس النواب المصري رئاسة الجمعية البرلمانية من رئيسة البرلمان الايطالي ولمدة عام

تقرير حول مشاركة المجلس الوطني الفلسطيني

في اجتماعات لجان الجمعية البرلمانية الأسيوية في البحرين وأبو ظبي



شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة زهير صندوقة وعضوية عمران الخطيب وعمر حمايل في اجتماعات اللجنة الاقتصادية التابعة للجمعية البرلمانية الأسيوية التي انعقدت خلال الفترة ٢٥- ٢٦-٤-٢٠١٧ في العاصمة البحرينية المنامة بمشاركة ٩٦ عضوًا من ٢١ برلماناً عضوا في الجمعية.

وكان على جدول أعمال الاجتماعات مجموعة من مشاريع القرارات منها ما يتعلق بقضايا البيئة، ومعوقات جهود النمو الاقتصادي في آسيا، ودور البرلمانات في القضاء على الفقر، وقطاع المياه في آسيا، والتنمية المستدامة وسوق الطاقة.

كما عقدت اللجان الفرعية في الجمعية البرلمانية الآسيوية اجتماعات منفصلة لمناقشة مشروع إنشاء البرلمان الأسيوي، حيث قررت إجراء المزيد من النقاش والبحث حول الموضوع.

وقد ناقشت اللجنة ستة مشاريع قرارات هي:

١- القرار بشأن تكامل سوق الطاقة في آسيا،
٢- مشروع القرار حول قضايا البيئة،
٣- مشروع القرار حول الشؤون المالية: ضمان اتساق جهود النمو الاقتصادي،
٤- مشروع القرار حول القضاء على الفقر،
٥- مشروع القرار حول دور برلمانات الجمعية البرلمانية الآسيوية في دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة،
٦- مشروع القرار حول المياه والصرف الصحّي للجميع،

وشرح رئيس الوفد الفلسطيني زهير صندوقة، الإجراءات والممارسات الاحتلالية الإسرائيلية بحق المصادر المائية الفلسطينية والبيئة ، مبينا أننا نعاني من أزمة حادة بسبب سيطرة الاحتلال على أكثر من ٨٠٪ من المصادر المائية الفلسطينية، والقسم المتبقي من حقنا نضطر لشرائه من الاحتلال لكي نلبي الحد الأدنى من احتياجاتنا للمياه، في الوقت الذي تستهلك فيه المستوطنات الاحتلالية المقامة على أرضنا سبعة إضعاف ما نستهلكه من تلك المياه.مشيرا إلى الوضع الكارثي الذي يعاني منه قطاع غزة من نقص حاد في المياه وتلوثها حيث أن أكثر من ٩٠٪ من المياه هناك غير صالحة للاستخدام الآدمي، مطالبا بتقديم مشاريع خاصة بتحلية

المياه لأهلنا في القطاع لسد احتياجاتهم من المياه الصالحة للشرب.

وبخصوص تلوث البيئة في فلسطين، يعمد الاحتلال الإسرائيلي إلى دفن نفاياته السامة والخطرة في الأراضي الفلسطينية، إلى جانب تجريف الأراضي الزراعية وقلع الأشجار، مشيرا إلى آثار ثلاث حروب على قطاع غزة على البنية التحتية هناك وما خلفته من نتائج سلبية على الإنسان وعلى البيئة.

ووضع صندوقة المجتمعين بصورة الإضراب المفتوح عن الطعام الذي يخوضه أسرانا الإبطال في سجون الاحتلال دفاعا عن كرامتهم ومطالباً بحريتهم.

فيما أكد عضو الوفد عمر حمايل في تعقيبه على مشروع قرار خاص بفرص النمو الاقتصادي في بلدان القارة الآسيوية،أن الاحتلال الإسرائيلي أيضا لفلسطين يعتبر العامل الرئيسي في إعاقة النمو الاقتصادي والتنمية في فلسطين، وما يخلفه من آثار سلبية ومدمرة على الاقتصاد الفلسطيني وفرص تطوره ونموه بفعل سياسات الاحتلال وإجراءاته على الأرض الفلسطينية، وان السلام والاستقرار في منطقة آسيا يشكلان الأساس للنمو الاقتصادي فيها، وتمت إضافة الاحتلال كعامل من عوامل إعاقة النمو الاقتصادي على مشروع القرار الذي أقرته اللجنة اليوم في ختام اجتماعاتها في المنامة.

كما شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة زهير صندوقة وعضوية عمر حمايل في اجتماعات اللجنة المالية التابعة للجمعية البرلمانية الآسيوية التي عقدت في أبو ظبي خلال الفترة ٢٢-٢٣/٥/٢٠١٧، حيث بحث الاجتماع مقترحاً لكيفية وضع ميزانية واعتماد نظام مالي للجمعية، ناقش الاجتماع كذلك تقريراً قدمه نائب الأمين العام للجمعية ، إضافة إلى الإعداد والتخطيط وتخصيص الميزانية وأفضل الممارسات والإرشادات والنماذج المناسبة بهذا الشأن، ومقترحات الشعب البرلمانية المشاركة حول هذه الممارسات، والتعديلات المقترحة على النظام المالي للجمعية، فضلا عن مناقشته لمشروع قرار حول وضع خطة ميزانية الجمعية البرلمانية الآسيوية لعام ٢٠١٨ والتوصيات.

واستعرض رئيس اللجنة سعد عبد الله المطوع من المجلس الوطني الاتحادي الإماراتي ، للقرار السابق حول مساهمة الأعضاء في ميزانية الجمعية وهو القرار الذي صدر عام ٢٠١٤ ، مبينا ان هناك برلمانات كثيرة اعترضت على هذا النظام ، وعليه تم تحويل النظام المالي من رئيس الجمعية إلى اللجنة المالية، مشيرا إلى أن الجدول المعتمد لحساب نسب الاشتراكات كان هو عبارة عن نظام مساهمات طوعية ولا إلزامية، ولذلك لا بد لنا في هذه اللجنة أن نناقش ذلك ونبحث عن البديل.

وحدد رئيس اللجنة نظامين حول اشتراكات الأعضاء في ميزانية الجمعية يجب اعتماد احدهما:

١- إما نظام النسب المتساوية لكل الأعضاء
٢- وإما الاشتراك بحسب الدخل القومي لكل دولة.

وأشار رئيس اللجنة انه رغم إقرار النظام عام ٢٠١٤ فلم يسدد أي من الأعضاء النسب المحددة في ذلك النظام.

لذلك يجب مناقشة الموضوع واتخاذ قرار حول كيفية الدفع وكيفية التنفيذ.

كما عرض الأمين العام للجمعية تقريره حول النظام لعام ٢٠١٤، إلى جانب استعراضه لعدد من قرارات الجمعية العامة حول الموضوع:

١- حول الموظفين.
٢- جدول خاص للمساهمة لكل عضو داخل الجمعية.
٣- قرار خاص بالموظفين عام ٢٠١٤ من قبل اللجنة المالية.
٤- تم اعتماد نظام شؤون الموظفين عام ٢٠١٥.
٥- تم اعتماد جدول المساهمات المتساوية بكل الأعضاء.

وختم الأمين العام للجمعية تقريره بان كل تلك القضايا تم تحويلها إلى هذا الاجتماع لمناقشتها.

كما تم عرض مقترح من الإمارات حول أفضل الممارسات والإرشادات فيما يتعلق بالميزانية، أي الاعتماد على ميزانية الأداء/ البرامج والأهداف.

بعد نقاشات استمرت ليومين أوصت اللجنة بمخاطبة رؤساء البرلمانات الأعضاء لأخذ آرائهم حول ما الطريقة الأنسب: هل هي النسب المتساوية أو نسبة حسب الدخل القومي لكل دولة.وبناء على الردود يتم اتخاذا لقرار.

وطالب زهير صندوقة رئيس وفد فلسطين بإعفاء المجلس الوطني الفلسطيني من دفع ما يترتب عليه من اشتراكات مالية في ميزانية الجمعية، كون فلسطين ما تزال تحت الاحتلال، والحصار، وإغلاق للمعابر، ونعاني من عجز كبير في الموازنة.

وبناء على ذلك اعتمدت اللجنة بالإجماع ما طلب فلسطين بإعفائها طالما هي تحت الاحتلال وإلى حين حصولها على استقلالها.

كما عقدت المجموعات الجيوسياسية في الجمعية المكلفة بتقديم رؤيتها حول مشروع إنشاء البرلمان الآسيوي، وهي: غرب آسيا– شمال/غرب آسيا– جنوب/جنوب آسيا، واجتماع مجموعات: جنوب شرق آسيا/ شرق آسيا والمحيط الهادئ / آسيا الوسطى ورابطة الدول المستقلة.

وشارك الوفد الفلسطيني في اجتماع مجموعة غرب آسيا برئاسة المجلس الوطني الاتحادي منسقاً للمجموعة التي تضم ممثلي برلمانات الإمارات والسعودية والبحرين والكويت واليمن وفلسطين والأردن.

وتقرر استكمال النقاش في اجتماعات لاحقة، على أن يقدم كل وفد رؤيته مكتوبة خلال شهرين حول الموضوع.



تقرير حول مشاركة وفد "الوطني الفلسطيني"

أعمال الدورة ١١ للجمعية البرلمانية المتوسطية

إعداد: عمر حمايل- عضو الوفد

شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة زهير صندوقة، وعضوية بلال قاسم، عمر حمايل، والمستشار فادي الزبن من سفارة دولة فلسطين في البرتغال، في إعمال الدورة ١١ للجمعية البرلمانية المتوسطية التي انعقدت في مدينة بورتو البرتغالية خلال الفترة ٢٤-٢٥/٢/٢٠١٧.

وكان سير أعمال الدورة كما يلي:

أولا: شارك الوفد الفلسطيني في اجتماع المجموعة العربية في الجمعية البرلمانية المتوسطية، الذي ناقش توحيد المواقف العربية من القضايا المطروحة على جدول أعمال الجمعية لهذه الدورة ومشاريع القرارات المطروحة، كما شارك بلال قاسم نائب رئيس لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية في اجتماع المكتب الدائم للجمعية الذي ناقش خطة عمل الجمعية للعام الحالي.

ثانيا: الجلسة العامة:

بدأت بكلمة افتتاحية لرئيس الجمعية لحو مبروح من مجلس المستشارين المغربي، تناولت مجموعة من القضايا من ضمنها إشارته إلى التقدم المحرز في مجال معالجة مشكلة المياه في قطاع غزة من الجمعية من خلال الإسهام المادي في بناء محطة للتحلية. كما أشار إلى ضرورة أن تولي الجمعية اهتماما خاصا بحل الصراع في منطقة الشرق الأوسط، منوها إلى مبادرة تعد لها الجمعية لزيارة الشرق الأوسط خاصة فلسطين وإسرائيل.

ثم تلاها التصويت على قبول رومانيا عضواً في الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، كما تقرر استمرار بحث طلب برلمان سان مارينو، واستمرار الاتصالات مع برلمان إسبانيا لعودته للجمعية، ليصبح العضو رقم ٣٠ فيها.

ثالثا: اعتماد مشاريع القرارات للجان الجمعية:

تم اعتماد مشاريع القرارات ومن بينها، مشروع قرار خاص باللجنة السياسية، وأثناء مناقشة المشروع طالب رئيس وفد المجلس الوطني بإنشاء شراكة مع مجلس الأمن الدولي لتنفيذ قراراته وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول فلسطين وآخرها القرار رقم ٢٣٣٤ حول الاستيطان بهدف حماية حل الدولتين وتحقيق الأمن والسلام في المنطقة.

وأكد رئيس الوفد الفلسطيني، أن مرجعيات عملية السلام والقضية الفلسطينية ليس ما يقره الكنيست الإسرائيلي من قوانين عنصرية خاصة قانون التسوية، أو ما يطرحه نتنياهو والرئيس الأمريكي ترمب حول حل الدولتين، مؤكدا أن المرجعيات المعتمدة هي القانون الدولي وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، التي كفلت كافة الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف التي لا تسقط بالتقادم في تقرير المصير وعودة اللاجئين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، داعيا البرلمانيين إلى التمسك بتلك المرجعيات.

كما أقرت الجمعية البرلمانية المتوسطية خلال اجتماعها قرارات تتعلق بحماية الإرث الثقافي في منطقة الشرق الأوسط، واستنكرت وأدانت ما تتعرض له من اعتداءات، بما فيها ما يتعرض له المسجد الأقصى المبارك من اعتداءات وما تتعرض له الكنائس في القدس من تدنيس، وسرقة الآثار الفلسطينية.

رابعا: اللقاء مع رئيس البرلمان الأفريقي:

التقى الوفد الفلسطيني على هامش أعمال الاجتماعات برئيس البرلمان الأفريقي السيد دونغ، وبحث معه تعزيز العلاقات بين الجانبين، وجدد رئيس البرلمان الأفريقي التأكيد على اعتماد عضوية المراقب للمجلس الوطني الفلسطيني في البرلمان الأفريقي خلال دورته القادمة التي ستنعقد في أيار بجنوب أفريقيا بمشاركة فلسطين.

اليوم الثاني:

أولا: رفض مقترح نقل مقر الجمعية:

رفضت الجلسة العامة للجمعية مقترحاً من مجلس الشيوخ الفرنسي بنقل مقر الجمعية من مالطا إلى فرنسا من خلال طرح تعديل على النظام الأساسي للجمعية يسمح بذلك. وكانت نتائج التصويت على تعديل النظام الأساسي كما يلي: مجموع عدد الأصوات ٨٧ صوتاً، ٥ غير صالحة، بقي ٨٢ صوتا، ٥١ لصالح التعديل، ٣٦ ضد، لهذا ليس لدينا الاعداد الكافية، لهذا لم تتم الموافقة عليه لأن العدد غير كاف وهو ٤/٥ عدد الأصوات.

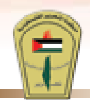
ثانيا: انتخابات رئيس الجمعية ومكتبها الدائم ورؤساء اللجان فيها:

أعضاء المكتب الدائم للجمعية:

أ. رئيس الجمعية: سنة من برلمانات الشمال وسنة من برلمانات الجنوب(بشكل دوري).

ب- نواب الرئيس: ٢ لدول الشمال

٢ لدول الجنوب



ج. رؤساء اللجان: ٢ من الرؤساء لبرلمانات دول الجنوب، ونوابهم من برلمانات الشمال.
٢ من الرؤساء لبرلمانات دول الشمال، ونوابهم من برلمانات الجنوب.

وتشكل المكتب لدورته الحالية على النحو الآتي:
الرئيس: بدرو اوليفيرا- عضو مجلس النواب البرتغالي
نواب الرئيس من الجنوب : الطاهر خليل، الجزائر، بلال قاسم، فلسطين
نواب رئيس من الشمال : صربيا، إسرائيل

كما صادقت الجمعية كذلك على إسناد رئاسة اللجنة السياسية فيها للدكتورة علياء بوران من مجلس الأعيان الأردني، ولحو مبروح عضو مجلس البرلمان المغربي رئيسا للجنة الاقتصادية فيها، واختيار عضو في البرلمان التونسي نائبا لرئيس اللجنة الثالثة الخاصة بالديمقراطية..

كما صادقت الجمعية على زيادة نسبة ١٠٪ على اشتراكات الأعضاء السنوية في ميزانية الجمعية، وهي الزيادة الأولى منذ عام ٢٠٠٩، هناك عجز يقدر ب ١٦٪، علما بان حجم الموازنة هو ٧٣٠ ألف يوريو .

ثالثا : كلمة الرئيس الجديد للجمعية :

قال رئيس الجمعية الجديد بدرو اوليفيرا في كلمته عقب انتخابه رئيسا للجمعية أن البرتغال تؤيد بشدة قرار مجلس الأمن الدولي الأخير الذي أكد ضمن ما أكد عليه الاعتراف بحل الدولتين ضمن حدود آمنة ومعترف بها تستند إلى القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية الذي يجب الالتزام به من جانب الدولتين فلسطين وإسرائيل.

وشدد بدرو على ضرورة العمل سريعا للوصول إلى حل الدولتين في إطار قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي بغرض تحقيق الأمن والسلام في المنطقة، وأضاف علينا كجمعية برلمانية متوسطية تمثل ٥٠٠ مليون نسمة في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط العمل بسرعة على تحقيق حل الدولتين المجمع عليه دوليا.

رابعا : تجديد ولاية الأمين العام للجمعية :

صادقت الجمعية العامة على تمديد ولاية سيرجيو بيازي كأمين عام للجمعية.

خامسا : جائزة الجمعية البرلمانية المتوسطية :

تم منح الجائزة للرئيس التنفيذي لمؤسسة بيكر، وهي مؤسسة خاصة بتدريب الطلاب والتعليم وبناء المدارس، وبلغت مشاريع عملها ١٦ مليون دولار بشكل طوعي.

سادسا : استضافة الدورة القادمة رقم ١٢ للجمعية :

تم اعتماد طلب برلمان رومانيا على استضافة الدورة القادمة للجمعية العامة، وبعد ذلك ستستضيف صربيا الدورة ١٣ للجمعية.

تجدر الإشارة أن الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط تأسست عام ٢٠٠٥ وتضم في عضويتها ٣٠ برلمان دولة مشاطئة للبحر الأبيض المتوسط،وكان للمجلس الوطني الفلسطيني دور أساسي في تأسيسها، وتهدف للإسهام فيضمان الأمن الإقليمي والاستقرار وتعزيز السلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ وهي منظمة إقليمية تتمتع بمركز المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة،وتعتبر أنشطتها مكملة لعمل غيرها من الهيئات الإقليمية والدولية المنوط بها مسؤولية تعزيز الأمن والاستقرار والسلام في حوض البحر الأبيض المتوسط.

سابعا : التوصيات:

هناك توصية واحدة، وهي متابعة مشاريع القرارات والتقارير التي ترسلها الجمعية إلى المجلس الوطني الفلسطيني، وتقديم ملاحظات أو تعديلات أو إضافات عليها مكتوبة في الوقت المحدد، وإرسالها حسب الأصول، ليصار إلى مناقشتها عند انعقاد الاجتماعات.

المجلس الوطني الفلسطيني يشارك اجتماعات المؤتمر الدولي حول القدس



شارك بلال قاسم عضو المجلس الوطني الفلسطيني نائب رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية (بام) في المؤتمر الدولي الذي عقد في باكو- أذربيجان في الفترة ٢٠ - ٢١ / ٢٠١٧/٧ بدعوة من اللجنة الدولية المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بالتعاون مع منظمة المؤتمر الاسلامي وحكومة اذربيجان .

وعقد المؤتمر تحت عنوان الوضع في القدس الشرقية وكيفية دعم القدس سياسياً واقتصادياً وتعليمياً واجتماعياً بما يدعم صموده على ارضه، وصولاً للحل العادل والقدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية .

وقد القى بلال قاسم بصفته نائب الرئيس للجمعية البرلمانية المتوسطية جاء فيها انه في اطار التعاون بين جمعيتنا والامم المتحدة للمشاركة في هذا المؤتمر العام حول القدس وخاصة فان مؤتمركم يعقد في ظل تطورات خطيرة ومؤلمة تعيشها القدس الشرقية تحت الاحتلال الاسرائيلي وما جرى من اجراءات اسرائيلية بإغلاق المسجد الاقصى ومنع المصلين من اداء شعائرهم الدينية والصلاة في المسجد الاقصى .

وأضاف اننا كبرلمانيين متوسطيين نرفض رفضا تاما ونعبر عن استنكارنا ورفضنا الشديد لهكذا اجراءات لا قانونية ولا شرعية وتهدد عملية السلام بأكملها، لا بل السلام بالمنطقة .

وطالب بدعم جهود اللجنة الدائمة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفي المقدمة منها اقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية وندعم قرارات الشرعية الدولية التي تؤكد عل حل الدولتين، واقامة سلام عادل وشامل في المنطقة ونساند القرارات الدولية المتعلقة بالقدس الشرقية والتي تدعو الى وقف الاستيطان ومحاولات تهويد القدس الشرقية وكذلك الى انهاء الاحتلال، حتى نتمكن من الوصول الى اقامة السلام والمتمثل بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية .

وخلال المؤتمر الذي استمر على مدار يومين بمشاركة الدول الأعضاء في اللجنة المعنية بممارسة الشعب حقوقه غير القابلة للتصرف ، وكان محور النقاش حول القدس الشرقية العاصمة الفلسطينية المحتلة.

وقد تمحور النقاش حول النقاط التالية:

١. القدس والمجتمع الدولي وضرورة توفير الدعم لشعبنا الفلسطيني في القدس وقد تم استعراض ما صدر من قرارات دولية من الجمعية العامة للأمم المتحدة حول القدس الشرقية تحت الإحتلال.
٢. كذلك دارت نقاشات مركزة حول التعليم بكافة مراحله والصعوبات التي يواجهها الشعب الفلسطيني في القدس من خلال الممارسات الإسرائيلية وسلطات الإحتلال ضد الجامعات والمدارس بكافة مراحلها وضرورة أن يقف المجتمع الدولي بوجه هذه الممارسات الاحتلالية الإسرائيلية.
٣. كذلك تم التركيز على التنمية الصناعية والزراعية والسياحية وضرورة دعم المقدسيين .



مذكرة المجلس الوطني

الموجهة لرؤساء الاتحادات البرلمانية الاقليمية والدولية حول ا لأسرى

يخوض الأسرى والمعتقلون الفلسطينيون والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلية، إضراباً شاملاً ومفتوحا عن الطعام، واختاروا لبدء هذا الإضراب الكبير يوم ٢٠١٧/٤/١٧ ، وهو اليوم الذي أعلنه واعتمده كل من المجلس الوطني الفلسطيني والقمة العربية تضامناً مع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب الأبطال.

وقضية الأسرى واحدة من أهم قضايا الشعب الفلسطيني، لما قام به وقدمه هؤلاء المناضلون من تضحيات وطنية دفاعاً عن حرية بلدهم واستقلالها وخلاصها من ربقة آخر استعمار في العالم.

ومن الجدير بالذكر أنه قد مر على السجون والمعتقلات الإسرائيلية أكثر من ٨٠٠ ألف فلسطيني منذ عدوان الرابع ٤ من يونيو عام ١٩٦٧، وحتى الان، وقد طال الأسر والاعتقال الإداري كل شرائح المجتمع الفلسطيني من أطفال ونساء وشيوخ، ورجال صحافة، وأعضاء من المجلس التشريعي المنتخب، وفي مقدمتهم الأخ مروان البرغوتي .

ولا زال في سجون الاحتلال الإسرائيلي وعددها ٢٤ سجنا علنيا، و مراكز احتجاز وتحقيق إضافة إلى ما هو سري وأكثر هذه السجون خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، والأمر المخالف لاتفاقيات جنيف وفق المادة ٧٦١ والقانون الدولي الإنساني، وقارب عدد هؤلاء المناضلين الآن ٦٥٠٠ أسير منهم ٥٧ سيدة أكثرهن قاصرات و٣٠٠ طفل و٥٠٠ معتقل إداري منهم من قضى في هذا الأسر والاختطاف مدة تقارب عشر سنوات دون محاكمة أو تهمة أو حتى معرفة لماذا هو معتقل ودون حق وجود محامي للدفاع عنه وهو ما يخالف كل القوانين والأعراف في العالم، ولقد مضى على عدد وفير من هؤلاء الأبطال سنوات طوال في الأسر منهم كريم يونس وماهر يونس ٣٥ سنة، وعدد من زملائه من قدماء الأسرى، الذين تعتقلهم إسرائيل قبل اتفاقيات أوسلو الموقعة بين الجانبين عام ١٩٩٤، وترفض إسرائيل إطلاق سراحهم بعناد رغم التفاهمات والاتفاقات والوعود التي تمت برعاية ومشاركة أمريكية، كان آخرها في شهر ٢٠١٤/٣ الامر الذي تسبب في وقف المفاوضات عندما أخلت وامتنعت إسرائيل عن إطلاق الدفعة الأخيرة ، والتي كانت تشمل ١٠٤ من المعتقلين الذين اعتقلتهم قبل اتفاق أوسلو، كما أن هناك أكثر من ٤٤ مناضلا قضوا في سجون الاحتلال عشرين عاما، ويتواجد الآن في سجون الاحتلال أكثر من ١٥٠٠ أسير ومريض، عدد منهم إمراضهم مزمنة، جراء سياسة الإهمال الطبي الذي تمارسه إسرائيل ضد الأسرى، الأمر الذي يرتب مسؤولية قانونية على الجهاز الطبي في إسرائيل لمخالفته أبسط القواعد الإنسانية والأخلاقية ومنها وثيقة الأطباء العالمية المبرمة عام ١٩٥٥، ودورهم في النزاعات المسلحة حيث مهمة الطبيب الأساسية حماية الصحة وإتقان الحياة، وكذلك " إعلان طوكيو ١٩٥٦ دليل الأطباء المتعلق بالتعذيب والمعاملة الوحشية وغير الإنسانية، مهما كان الذنب الذي اقترفته الضحية" .

كما أن الأمم المتحدة أصدرت إعلانها عام ١٩٨٢ " حول مبادئ متعلقة بالأخلاقيات الطبية ودور الطاقم الطبي، وخاصة الأطباء في حماية السجناء والمعتقلين من التعذيب والمعاملة غير الإنسانية" .

والأكثر خطورة في الأمر أن الكنيست الإسرائيلي يشارك بهذه السياسة الخطيرة، ويتنكر لكل هذه القواعد الإنسانية، فقد، اصدر الكثير من التشريعات، مثل قانون التغذية القسرية، الذي اقره في ٢٠١٥/٧/٣٠، ومن المتعارف عليه عالميا أن الإطعام القسري ، نوع من التعذيب، وكذا قانون رفع الأحكام بحق الأطفال راشقي الحجارة .

يضيق المجال هنا لشرح أنواع التعذيب والمعاملة الوحشية البدنية والنفسية، التي يتعرض لها الفلسطيني منذ لحظة اعتقاله من منزله ليلا، إلى أن يعرض على المحاكم الإسرائيلية العسكرية التابعة لسلطات الاحتلال لتصدر أحكاما قاسية على أبناء الشعب الفلسطيني بمن فيهم الأطفال، ويكفي سماع شهادات هؤلاء ، لما تعرضوا له على أيدي أجهزة الأمن في السجون، وهذا موثق لدى الكثير من مؤسسات وهيئات حقوق الإنسان في العالم .

ولا بد هنا من الإشارة إلى التفرقة العنصرية التي تتعامل بها إسرائيل مع أبناء شعبنا، من حيث الظلم والقسوة، وطول مدد المحكومية، ويظهر ذلك في كيف تعاملت مع من احرق الطفل الفلسطيني محمد أبو خضير، ومن احرق عائلة دوابشة وأبادها بكاملها ما عدا الطفل الصغير احمد.

إن هذا الإضراب عن الطعام المفتوح لهؤلاء الأبطال يهدف إلى وضع حد لسياسات سلطات الاحتلال الإسرائيليين الوحشية والعنصرية، ويتقدمون بمطالب عادلة منصوص عليها في المعاهدات والأعراف الدولية وفي مقدمتها العزل الانفرادي، والاعتقال الإداري والإهمال الطبي، والتعذيب المستمر، وتسهيل زيارة الأسر لأبنائها دون المنع والإذلال والإهمال.

والمجلس الوطني الفلسطيني يقف بجانب هؤلاء الأبناء بكل قوة ويدعم مطالبهم العادلة، ويدين كل جرائم إسرائيل في هذا المجال ويحمّل حكومة الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة.

ويطالب بالتدخل الفوري من كل مؤسسات الأمم لمتحدة والصليب الأحمر الدولي، واللجان العاملة في مجال حقوق الإنسان، ومنظمات اتحادات المحامين، وكما يناشد البرلمانات لاتخاذ موقف واضح لمنع استمرار الجرائم التي ترتكب بحق الأسرى من أبناء فلسطين.

كما يؤكد على إرسال لجان تحقيق من هذه المؤسسات المعنية للتفتيش على جميع سجون إسرائيل ومحاكمها العسكرية حتى يرفع الظلم ، وينال أبناؤنا حريتهم ، فرفض الاحتلال حق مشروع، وحق تقرير المصير حق مقدس.

ومن الأهمية بمكان أن يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني بهذه المناسبة الهامة، أن إزالة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية وقيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، هو الطريق الصحيح لقيام السلام والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية، وأكدت هذا الأمر الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٣٢٤٦ (د.ق) في ١١/١٩ ١٩٧٤، الذي يؤكد على حق الشعوب في تقرير المصير والإسراع في منح الاستقلال للبلاد المستعمرة وسمى شعوب إفريقيا والشعب الفلسطيني نصا .

"الوطني الفلسطيني" يطلق حملة مع الاتحادات البرلمانية دعماً للأسرى

بدأ المجلس الوطني الفلسطيني بإجراء سلسلة من الاتصالات والمراسلات مع الاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والآسيوية والأوروبية والدولية لشرح قضية الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وشرح مطالبهم التي أعلنوها في إضرابهم المفتوح عن الطعام.

وأفاد رئيس الدائرة الإعلامية في المجلس الوطني الفلسطيني عمر حمايل في بيان صحفي صدر في ٢٠-٤-٢٠١٧ أن سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني قام وعلى مدار الأيام الماضية بمخاطبة كافة الاتحادات البرلمانية: الاتحاد البرلماني العربي، البرلمان العربي، الاتحاد البرلماني الإسلامي، الاتحاد البرلماني الدولي، الجمعية البرلمانية المتوسطية، الجمعية البرلمانية الاورومتوسطية، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، البرلمان الأفريقي، والجمعية البرلمانية الآسيوية، وغيرها من الجهات ذات الصلة.

وقال حمايل إن المذكرات التي أرفقها رئيس المجلس الوطني الفلسطيني مع رسائله إلى تلك الاتحادات والجمعيات البرلمانية شرحت أوضاع الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي ومعاناتهم، وظروف اعتقالهم، والانتهاكات التي يتعرضون لها من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي .

كما أوضحت تلك المذكرات وأكدت أن الإضراب المفتوح عن الطعام لهؤلاء المناضلين في سجون الاحتلال الإسرائيلي جاء بعد استنفاد كافة المحاولات لوضع حد لسياسات وانتهاكات سلطات الاحتلال الوحشية والعنصرية بحق الأسرى والمعتقلين، وفي مقدمتها العزل الانفرادي، والاعتقال الإداري، والإهمال الطبي، والتعذيب المستمر، والمعاملة الوحشية البدنية والنفسية، ومنع التعليم، وتسهيل زيارة الأسر لأبنائها دول المنع والإذلال والإهمال، وهي انتهاكات صارخة لحقوقهم العادلة المنصوص عليها في المعاهدات و المواثيق والأعراف الدولية ذات الصلة.

وطالب الزعنون في مخاطباته ورسائله الاتحادات البرلمانية بضرورة اتخاذ موقف واضح لمنع استمرار اعتقال الأسرى ووقف الجرائم والانتهاكات التي ترتكب بحقهم داخل السجون والمعتقلات الإسرائيلية، والمساعدة على إرسال لجان تحقيق للتفتيش على جميع سجون الاحتلال الإسرائيلي ومحاكمها العسكرية، حتى يُرفع الظلم، وينال أسرانا حريتهم، لأنهم يناضلون رفضا للظلم والاحتلال ونيل الاستقلال.

وأكد الزعنون أن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وقيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، هو الطريق الوحيد لضمان الأمن والاستقرار والسلام في هذه المنطقة الحيوية من العالم.



أسرى يقضون ٢٠ عاماً وأكثر في سجون الاحتلال

سبعة أسرى مضى على اعتقالهم أكثر من ٣٠ سنة

الرقم	الإسم	تاريخ الإعتقال	المنطقة
١	كريم يوسف فضل يونس	١٩٨٣/١/٦	مناطق ٤٨
٢	ماهر عبداللطيف عبدالقادر يونس	١٩٨٣/١/١٨	مناطق ٤٨
٣	محمد احمد عبدالحميد الطوس	١٩٨٥/١٠/٦	الخليل
٤	إبراهيم نايف حمدان أبومخ	١٩٨٦/٣/٢٤	مناطق ٤٨
٥	رشدى حمدان محمد أبومخ	١٩٨٦/٣/٢٤	مناطق ٤٨
٦	وليد نمر أسعد دقة	١٩٨٦/٣/٢٥	من مناطق ٤٨
٧	إبراهيم عبدالرازق أحمد بيادسة	١٩٨٦/٣/٢٦	مناطق ٤٨
٨	أحمد على حسين أبو جابر	١٩٨٦/٧/٨	مناطق ٤٨
٩	سمير إبراهيم محمود أبونعمة	١٩٨٦/١٠/٢٠	يسكن القدس "وهوية ضفة"
١٠	محمد عادل حسن داوود	١٩٨٧/١٢/٨	قلقيلية
١١	بشير عبدالله كامل الخطيب	١٩٨٨/١/١	مناطق ٤٨
١٢	محمود سالم سليمان أبوخربيش	١٩٨٨/٣/١١	أريحا
١٣	محمود عثمان إبراهيم جبارين	١٩٨٨/١٠/٨	مناطق ٤٨
١٤	جمعة إبراهيم جمعة آدم	١٩٨٨/١٠/٣١	رام الله
١٥	سمير صالح طه سرساوي	١٩٨٨/١١/٢٤	مناطق ٤٨
١٦	رائد محمد شريف السعدي	١٩٨٩/٨/٢٨	جنين
١٧	فارس أحمد محمد بارود	١٩٩١/٣/٢٣	قطاع غزة/ الشاطئ
١٨	إبراهيم حسن محمود إغبارية	١٩٩٢/٢/٢٦	مناطق ٤٨
١٩	محمد سعيد حسن إغبارية	١٩٩٢/٢/٢٦	مناطق ٤٨
٢٠	يحيى مصطفى محمد إغبارية	١٩٩٢/٣/٣	مناطق ٤٨
٢١	محمد توفيق سليمان جبارين	١٩٩٢/٣/٣	مناطق ٤٨
٢٢	ضياء زكريا شاكر الفالوجي	١٩٩٢/١٠/١٢	قطاع غزة/ خانيونس
٢٣	محمد فوزي سلامة فلنة	١٩٩٢/١١/٢٩	رام الله
٢٤	ناصر حسن عبدالحميد أبو سرور	١٩٩٣/٤/١	بيت لحم
٢٥	محمود جميل حسن أبو سرور	١٩٩٣/١/٥	بيت لحم
٢٦	محمود موسى عيسى عيسى	١٩٩٣/٦/٣	يسكن القدس "هوية الضفة"
٢٧	نائل رفيق إبراهيم سلهب	١٩٩٣/٩/٢٧	القدس
٢٨	محمد يوسف عبد الجواد شماسنة	١٩٩٣/١١/١٢	يسكن القدس "هوية ضفة"
٢٩	عبدالجواد يوسف عبدالجواد شماسنة	١٩٩٣/١٢/١٢	يسكن القدس "هوية ضفة"
٣٠	علاء الدين فهمي فهد الكركي	١٩٩٣/١٢/١٧	الخليل
٣١	سعدي خليل محمود الغرابلي	١٩٩٤/٧/١١	غزة
٣٢	محمد نبيل عامر محمد عريقان	١٩٩٥/٢/٢٤	الخليل
٣٣	أيمن عبد المجيد عاشور سدر	١٩٩٥/٥/١٣	القدس
٣٤	عبد الناصر عطالله شاكر عيسى	١٩٩٥/٨/١٩	نابلس
٣٥	عثمان سعيد أحمد سعيد	١٩٩٥/٨/٢٠	نابلس
٣٦	حمد لله عبد الهادي عبد العزيز صرمة	١٩٩٥/٩/٦	رام الله
٣٧	عبد الحليم ساكب عمر البلبيسي	١٩٩٥/١٢/٦	غزة/ جباليا
٣٨	نضال محمد مصطفى البرعي	١٩٩٦/١/١٧	غزة/ جباليا
٣٩	تيسير نجيب سامي سمودي	١٩٩٦/٢/٢٢	جنين/ اليامون
٤٠	أكرم ابراهيم محمود قواسمي	١٩٩٦/٣/٢٧	القدس/ رأس العامود

المصدر: هيئة شؤون الأسرى والمحررين

استقالة ريما خلف من منصبها ردا على سحب تقريرها حو ل التمييز العنصري الاسرائيلي

أعلنت وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة العامة التنفيذية للأسكوا ريما خلف، بتريخ١٨/٠٣/٢٠١٧ في رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، تقديمها استقالتها من منصبها احتجاجا على سحب تقريرها حول التمييز العنصري ضد الشعب الفلسطيني.

وفي ما يلي نص رسالة الاستقالة:

حضرة الأمين العام،

لقد فكرت مليا في الرسالة التي بعثتها لي من خلال مديرة ديوانك. وأؤكد أنني لم أشكك للحظة في حقك بإصدار تعليماتك بسحب التقرير من موقع الإسكوا الالكتروني، كما لم أشكك في أن علينا جميعا كموظفين لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة أن ننفذ تعليمات أمينها العام. وأنا أعرف على وجه اليقين التزامك بمبادئ حقوق الإنسان عامة وموقفك إزاء حقوق الشعب الفلسطيني خاصة. وأنا اتفهم كذلك القلق الذي ينتابك بسبب هذه الأيام الصعبة والتي لا تترك لك خيارات كثيرة.

وليس خافياً علي ما تتعرض له الأمم المتحدة، وما تتعرض له أنت شخصياً، من ضغوط وتهديدات على يد دول من ذوات السطوة والنفوذ، بسبب إصدار تقرير الإسكوا (الممارسات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني ومسألة الابرتهايد). وأنا لا أستغرب أن تلجأ هذه الدول، التي تديرها اليوم حكومات قليلة الاكتراث بالقيم الدولية وحقوق الإنسان، إلى أساليب التخويف والتهديد حين تعجز عن الدفاع عن سياساتها وممارساتها المنتهكة للقانون. وبديهي أن يهاجم المجرم من يدافعون عن قضايا ضحاياه. لكنني أجد نفسي غير قابلة للخضوع إلى هذه الضغوط.

لا بصفتي موظفة دولية، بل بصفتي إنساناً سوياً فحسب، أؤمن –شأني في ذلك شأنك-بالقيم والمبادئ الإنسانية السامية التي طالما شكلت قوى الخير في التاريخ، والتي أسست عليها منظمتنا هذه، الأمم المتحدة. وأؤمن مثلك أيضاً بأن التمييز ضد أي إنسان على أساس الدين أو لون البشرة أو الجنس أو العرق أمر غير مقبول، ولا يمكن أن يصبح مقبولاً بفعل الحسابات السياسية أو سلطان القوة. وأؤمن أن قول كلمة الحق في وجه جائر متسلط، ليس حقاً للناس فحسب، بل هو واجب عليهم.

في فترة لا تتجاوز الشهرين، وجهت لي تعليمات بسحب تقريرين أصدرتهما الإسكوا، لا لشوائبَ تعيب المضمون ولا بالضرورة لأنك تختلف مع هذا المضمون، بل بسبب الضغوطات السياسية لدول مسؤولة عن انتهاكات صارخة لحقوق شعوب المنطقة ولحقوق الإنسان عموماً.

لقد رأيتَ رأي العين كيف أن أهل هذه المنطقة يمرون بمرحلة من المعاناة والألم غير مسبوقة في تاريخهم الحديث؛ وإن طوفان الكوارث الذي يعمهم اليوم لم يكن إلا نتيجة لسيل من المظالم، تم التغاضي عنها، أو التغطية عليها، أو المساهمة المعلنة فيها من قبل حكومات ذات هيمنة وتجبر، من المنطقة ومن خارجها. إن هذه



الحكومات ذاتها هي التي تضغط عليك اليوم لتكتم صوت الحق والدعوة للعدل الماثلة في هذا التقرير.

واضعةً في الاعتبار كل ما سبق، لا يسعني إلا أن أؤكد على إصراري على استنتاجات تقرير الإسكوا القائلة بأن إسرائيل قد أسست نظام فصل عنصرياً، ابرتهايد ، يهدف إلى تسلط جماعة عرقية على أخرى.

إن الأدلة التي يقدمها التقرير قاطعة، وتكفيني هنا الإشارة إلى أن أياً ممن هاجموا التقرير لم يمسوا محتواه بكلمة واحدة. وإني أرى واجبي أن اسلط الضوء على الحقيقة لا أن أتستر عليها وأكتم الشهادة والدليل. والحقيقة المؤلمة هي أن نظام فصل عنصرياً، ابرتهايد ، ما زال قائما في القرن الحادي والعشرين، وهذا أمر لا يمكن قبوله في أي قانون، ولا أن يبرر أخلاقياً بأي شكل من الأشكال.

وإنني في قولي هذا لا ادعي لنفسي أخلاقاً أسمى من أخلاقك أو نظرا أثقب من نظرك، غاية الأمر أن موقفي هذا قد يكون نتيجة لعمر كامل قضيته هنا، في هذه المنطقة، شاهدة على العواقب الوخيمة لكبت الناس ومنعهم من التعبير عن مظالمهم بالوسائل السلمية.

وعليه، وبعد إمعان النظر في الأمر، أدركت أنني أنا أيضاً لا خيار لي. أنا لا استطيع أن أسحب، مرة أخرى، تقريراً للأمم المتحدة، ممتازَ البحث والتوثيق، عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. غير أنني أدرَك أيضاً، أن التعليمات الواضحة للأمين العام للأمم المتحدة لا بد من أن تنفذ. ولذلك، فإن هذه العقدة لا تحل إلا بأن اتنحى جانباً وأترك لغيري أن يقوم بما يمنعني ضميري من القيام به. وإنني أدرك أنه لم يبق لي في الخدمة غير أسبوعين، لذلك فاستقالتي هذه لا تهدف إلى الضغط السياسي عليك. إنما استقيل، ببساطة، لأنني أرى أن واجبي تجاه الشعوب التي نعمل لها، وتجاه الأمم المتحدة، وتجاه نفسي، ألا أكتم شهادة حق عن جريمة ماثلة تسبب كل هذه المعاناة لكل هذه الأعداد من البشر.

وبناء عليه، أقدم إليك استقالتي من الأمم المتحدة.

آخر الاحصاءات حول الاستيطان الاستعماري في فلسطين

الاستعمار الإسرائيلي

وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والذي تضمنه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٥١٤) لعام ١٩٦٠ فإن الاستعمار يعني: (إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله).

المواقع الاستعمارية

هي المنشآت السكنية والخدماتية والعسكرية التي أنشأها أو استولى عليها المستعمرون الإسرائيليون اليهود في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

تشير آخر البيانات إلى أن عدد المواقع الاستعمارية في الضفة الغربية قد بلغ(٤٢٤) موقعاً استعمارياً موزعة وفق التصنيف التالي:-

تصنيف المواقع الاستعمارية في الضفة الغربية / ٢٠١٧

المواقع الاستعمارية	عدد المواقع الاستعمارية
المستعمرات	١٧٤
البؤر الاستعمارية	١٠٧
المواقع العسكرية	٩٣
المواقع الخدماتية والسياحية	٢٥
المناطق الصناعية	٢٥
المجموع الكلي للمواقع	٤٢٤
البيوت المستولى عليها كلياً أو جزئياً في القدس	١٣٤
البيوت المستولى عليها في مدينة الخليل	٦
مجموع البيوت	١٤٠

توزيع عدد المواقع الاستعمارية على محافظات الضفة

المستعمرات الإسرائيلية

هي المنشآت والتجمعات السكنية التي أقامها المستعمرون الإسرائيليون اليهود على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بقرار حكومي من دولة الاحتلال، وجرى تنظيم مخطط تفصيلي لها، أو جرى استصدار قرار حكومي بتنظيم مخطط تفصيلي لها بعد إنشائها وهي موزعة كالتالي:

عدد المستعمرات والمستعمرون في محافظات الضفة

المحافظة	عدد المستعمرات	عدد سكان المستعمرات ٢٠١٦
القدس	٢٧	٢٩٢،٥٥٥
الخليل	٢٤	١٧،٨٥٦
بيت لحم	١٩	٧٥،٣٢٠
رام الله	٣٤	١٢٣،١٩٤
نابلس	١١	١٧،٧٠٦
سلفيت	١٧	٣٩،٤٨٨
قلقيلية	٨	٣٧،٠٠٦
طولكرم	٣	٢،٩٩٣
جنين	٦	٢،٨٥١
اريحا	١٦	٦،٢٨٦
طوباس	٩	٢،٠٣٦
المجموع	١٧٤	٦١٧،٢٩١

البؤر الاستعمارية

هي المنشآت والتجمعات السكنية التي أقامها المستعمرون الإسرائيليون اليهود على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ولم يتم إقرار إقامتها رسمياً من قبل سلطات الاحتلال وهي مواقع استعمارية محدودة المساحة، منفصلة عن مسطح بناء المستعمرة، وغالباً ما تكون نواة لمستعمرة جديدة، وبلغ عدد البؤر الاستعمارية (١٠٦) بؤرة موزعة كالآتي:

توزيع البؤر الاستعمارية ومساحتها بالدونم في محافظات الضفة الغربية

المحافظة	عدد البؤر الاستعمارية	المساحة
القدس	١٦	365
الخليل	١٧	613
بيت لحم	١١	870
رام الله	١٧	776
نابلس	٢٦	1904
سلفيت	٤	193
قلقيلية	٤	171
طولكرم	٢	225
جنين	١	19
اريحا	٦	309
طوباس	٢	50
المجموع	١٠٦	5495

المواقع الاستعمارية الأخرى

مواقع محدودة المساحة تم الاستيلاء عليها من قبل سلطات الاحتلال في داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وتشمل مواقع عسكرية،وخدماتية، وصناعية وسياحية.تركزت المواقع العسكرية في محافظة اريحا(٢٧)موقع،اما الخدماتية ففي القدس(٧)مواقع،والمناطق الصناعية تتكتل في محافظات القدس والخليل وسلفيت وقلقيلية.

توزيع المواقع الاستعمارية الأخرى على محافظات الضفة

المحافظة	موقع عسكري	موقع خدماتي	منطقة صناعية	موقع سياحي
القدس	١٤	٧	٣	١
الخليل	١٠	٤	٤	٠
بيت لحم	٢	٠	٢	١
رام الله	١٠	٠	٤	١
نابلس	٦	٣	٢	٠
سلفيت	٣	١	٤	٠
قلقيلية	٣	١	٣	٠
طولكرم	١	٠	١	٠
جنين	٦	١	١	٠
اريحا	٢٧	٤	١	١
طوباس	١١	٠	٠	٠
المجموع	٩٣	٢١	٢٥	٤

البيوت المستولى عليها كلياً أو جزئياً في القدس

هي المباني التي تم الاستيلاء عليها من قبل المستعمرين الإسرائيليين والواقعة في وسط الأحياء الفلسطينية في الجزء المحتل من مدينة القدس عام ١٩٦٧، حيث بلغ عدد هذه المباني (١٣٤) مبنى.

مساحة مسطح بناء المستعمرات/بالدونم (لا يشمل المواقع الأخرى)

بلغت مساحة مسطحات البناء للمستعمرات الواقعة في الضفة الغربية (٦١،٩٩٩دونم)،مع ملاحظة أن المساحة الأكبر لمسطحات البناء تقع في محافظة القدس.

مساحة مسطح بناء المستعمرات/بالدونم / ٢٠١٥

المحافظة	مساحة مسطح بناء المستعمرات/بالدونم
القدس	20,251
الخليل	٣،٤١١
بيت لحم	٧،٣٨٥
رام الله	11,606
نابلس	2,335
سلفيت	7,109
قلقيلية	4,618
طولكرم	827
جنين	820
اريحا	2,780
طوباس	857
المجموع	61,999



مساحة مناطق النفوذ للمستعمرات/بالدونم (لا يشمل المستعمرات في مدينة القدس)

بلغت مساحة مناطق النفوذ للمستعمرات في الضفة الغربية(٥٤٠،٨٢٧)دونم. والتي تمثل ٩،٥% من مساحة الضفة الغربية (اليابسة).

توزيع مساحة مناطق النفوذ للمستعمرات/بالدونم / ٢٠١٧
(لا يشمل المستوطنات في حدود مدينة القدس)

المحافظة	مساحة مناطق النفوذ للمستعمرات/بالدونم (لا يشمل المستعمرات في حدود مدينة القدس)
القدس	83,335
الخليل	66,678
بيت لحم	78,806
رام الله	41,429
نابلس	23,839
سلفيت	41,603
قلقيلية	19,635
طولكرم	9,802
جنين	39,119
اريحا	123,686
طوباس	12,895
المجموع	540,827

مساحة السياج الذي يحيط بالمستعمرات/بالدونم

بلغت مساحة السياج الذي يحيط بالمستعمرات/بالدونم في الضفة الغربية (١٢٢،٢٠٩) دونم.

توزيع مساحة السياج الذي يحيط بالمستعمرات/بالدونم / ٢٠١٥

المحافظة	مساحة السياج الذي يحيط بالمستعمرات/بالدونم
القدس	٣١،٨٣٤
الخليل	٨،٣٥٥
بيت لحم	١٢،٥١٧
رام الله	٢٤،٧٤٩
نابلس	٧،٧٦٠
سلفيت	١٣،٥٩٢
قلقيلية	٨،٤٢٤
طولكرم	٢،٠٤١
جنين	٢،٨٤٧
اريحا	٨،٠٥٣
طوباس	٢،٠٣٧
المجموع	١٢٢،٢٠٩

المستعمرات في القانون الدولي

إن ما تقوم به سلطات الاحتلال من بناء وتوسيع للمستعمرات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، يمثل تعدياً صارخاً على أبسط الحقوق الفلسطينية التي ضمنتها القوانين الدولية كحق تقرير المصير، كما أنها تمثل تحدياً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية ذات الصلة، وانتهاكاً سافراً للقواعد القانونية العرفية والتعاقدية التي نصصتها كلاً من" اتفاقية لاهاي المتعلقة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية لعام ١٩٠٧"، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

ونشير بهذا الصدد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٥١٤) بتاريخ ١٩٦٠/١١/١٤ والذي ينص على أنه:-"لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسي وأن تسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي".

وفيما يلي أهم النصوص الواردة في القوانين والمعاهدات الدولية، التي تحظر الاستعمار، وتمنع المساس بالحقوق والأملاك المدنية والعامة في البلاد المحتلة، وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة:

•اتفاقية لاهاي:

-المادة (٤٦): الدولة المحتلة لا يجوز لها أن تصادر الاملاك الخاصة.

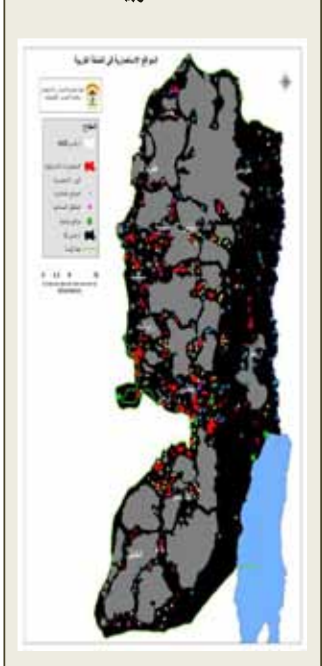
-المادة (٥٥): الدولة المحتلة تعتبر بمثابة مدير للأراضي في البلد المحتل، وعليها أن تعامل ممتلكات البلد معاملة الأملاك الخاصة.

•معاهدة جنيف الرابعة:

-المادة (٤٩): لا يحق لسلطة الاحتلال نقل مواطنيها إلى الأراضي التي احتلتها، أو القيام بأي إجراء يؤدي إلى التغيير الديموغرافي فيها.

-المادة (٥٣): لا يحق لقوات الاحتلال تدمير الملكية الشخصية الفردية أو الجماعية أو ملكية الأفراد أو الدولة أو التابعة لأي سلطة في البلد المحتل.

خارطة توزيع المواقع الإسرائيلية في الضفة الغربية



للاستفسار:

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

هاتف:٢٢٩٨٩١٣٢/٣/٥ ٠٢

فاكس:٢٩٨٩١٣٠ ٠٢

دوار محمود درويش

المصيون – رام الله

دولة فلسطين

منظمة التحرير الفلسطينية

هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

المواقع الإسرائيلي في الضفة الغربية

إحصائيات وأرقام



٢٠١٧



القوة الناعمة الإسرائيلية ..
القدرات وحدود التأثير

بقلم/ د. تيسير الحوراني
باحث سياسي

في عصر القرية الكوكبية ، وارتفاع الكلفة السياسية والبشرية والاقتصادية للعمل العسكري وانفتاح الحدود أمام تدفق المعلومات والصور، رجحت أهمية العوامل غير المادية في الحساب العام للقوة التي باتت اكثر تعددية . نماذج سياسية جذابة ، حيوية الابداع الثقافي والفني ، مبادلات رمزية وتدفقات تخاطب العقول والقلوب تتمحور الفكرة العامة حول فرضية أن تحقيق المصلحة الوطنية بوسائل غير عسكرية في العلاقات مع الكيانات الأخرى في المحيط الاقليمي والدولي، أولى من تحقيقها بأعمال ذات طابع إكراهي قسري ، غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر ومطوقة بحسابات استراتيجية وتكتيكية دقيقة .

في الواقع ، ربما يكون التدخل العسكري او التهديد به او فرض عقوبات اقتصادية او شن حروب دبلوماسية ، مجديا على المدى القصير ، لحل أزمات طارئة أو التعامل مع تهديدات فورية ، ولكن تحقيق نوع من النصر المستدام يمر وفق منظري القوة الناعمة عبر طائفة من الأدوات يجعل الفاعل المستهدف يلبي المطلوب منه دون ان يشعر بالبعد القسري الذي يضع العلاقات تحت ضغط الفعل ورد الفعل.

تعريف القوة الناعمة :

يعرف "جوزيف ناي" القوة الناعمة بأنها "القدرة على صياغة خيارات الآخرين ، والحصول على ما تريد عبر الجاذبية او السحر بدلا من القسر او الاكراه او الدفع القسري" حيث تشمل القوة الناعمة العناصر المستعملة من قبل فاعل سياسي (دولة ، منظمة دولية ، شركة ، شبكة للمجتمع المدني) من اجل التأثير بشكل غير مباشر على فاعل آخر بغرض حمله على تبني وجهة نظره وتحقيق مرامية دون الشعور بالطابع الاجباري لهذه العلاقات ، انها مجموعة تتمركز في المجال الثقافي : فنون ، أنماط حياة ، صور ذهنية .

الثقافة التي نتحدث عنها في هذا المجال هي الثقافة بمعناها الحقيقي الواسع ، أي مجمل الأفكار والقيم والمثل العليا والمعتقدات والخرافات التي تشكل الإطار العام لحركة المجتمع ، وهذه الثقافة التي تعبر عن نفسها في الآداب والفنون القولية والشكلية ، وفي العادات والتقاليد ، والامثال والنوادر والحكم الشعبية ، وفي التراث الشعبي عامة – هذه الثقافة هي التي تميز شعبا عن غيره ، كما ان دراستها وفهمها يسهل عملية فهم الشعب والتعامل معه . وكموضوع لعمل الدبلوماسية الثقافية ولاستخلاص موارد القوة الناعمة ، يؤكد الباحث "روبيرت بيرستد" بأن الثقافة تغطي "ذلك الكل المركب الذي يتألف من كل ما نفكر به او نقوم بعمله ، أو نتملكه كأعضاء في المجتمع" . ويتضمن هذا التعريف البعد الفكري والتصوري للثقافة . انها اذن جملة القيم والمعتقدات والمعايير والرموز والايديولوجيات وغيرها من المنتجات العقلية ، كما تشير الى نمط الحياة وطبيعة العلاقات التي تربط بين افراده وتوجهاتهم.

اما الدبلوماسية الثقافية فتعرَف من قبل "ميلتون كامينغز" من جامعة جون هوبكينز بأنها ((تبادل الافكار والمعلومات والفنون وباقي جوانب الثقافة بين الدول والشعوب من اجل تعميق

التفاهم)) . الدبلوماسية الثقافية تعني توظيف عناصر عدة من الثقافة للتأثير في الجماهير الأجنبية وصناع القرار والقادة والنخب المؤثرة . انها تقتضي استغلال الفرص التي تنتجها قطاعات عديدة من بينها الفنون ، التعليم ، الافكار ، التاريخ ، العلوم والدين، لقولبة افكار وانطباعات وتمثلات معينة .

يعتقد البعض ان مفهوم الدبلوماسية الثقافية هو مجرد شكل من اشكال البروباغاندا التي لا تخرج عن منطق الحرب ، فيما يتمسك اخرون بالامكانيات التي تنتجها هذه الدبلوماسية لاستشراف سبل تفاهم اعمق وتعزيز السلم عبر العالم وتوفير ارضيات ذهنية لتجاوز الخلافات وحل النزاعات على المدى البعيد . وهي القناعة التي تنتشر اساسا في محافل اليونسكو التي تتبنى ذلك الشعار الشهير : « الحرب تولد في العقول » .

لقد حرصت الحركة الصهيونية منذ البداية على الامساك بزمام المبادرة في مجال المواجهة الثقافية وأظهرت اهتماما كبيرا بالبعدالثقافي للصراع . هذه الرؤية الصهيونية لكيفية المواجهة على المستوى الثقافي استلزمت ان يُستخدم الأدب والتاريخ لخدمة الهدف الدعائي للحركة الصهيونية ، الذي ارتكز على رؤية تعتمد على تفسير يرى في قيام الدولة الصهيونية تحقيقا لوعد الخلاص الوارد في سفر التكوين.

استخدام الدراسات العلمية لتنفيذ المشروع الصهيوني :

الى جانب التوظيف الدعائي للتاريخ والثقافة والادب والفن في خدمة الحركة الصهيونية ، اهتم الصهاينة بدراسة المجتمع الفلسطيني بخاصة والمجتمعات العربية بوجه عام ، من النواحي الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والفولكلورية وغيرها . فقد وضعت أسس الحرب النفسية ضد الفلسطينيين على اساس من دراسة النسق الاخلاقي العام ، والنظام القيمي والمثل والعادات والتقاليد التي تحكم المجتمع الفلسطيني .

بعد نجاح الحركة الصهيونية في سرقة الوطن الفلسطيني، راحوا يختلقون لانفسهم وجودا تاريخيا على الاراضي العربية ، وامتدت اياديهم تسرق التراث والفن والتقاليد العربية وتنسبها الى الاسرائيليين . وراحت مراكز الابحاث والدراسات تصنع الجذور للاسرائيليين . بل انهم راحوا يطرحون في الاسواق العالمية الملابس العربية المطرزة ، والحلي والجواهر ، فضلا عن اصناف الحلوى والمأكولات العربية التي يدعون انها جميعا نتاج التراث الاسرائيلي ، وتكتمل جوانب المخطط اليهودي لسرقة التاريخ والتراث الفلسطيني بالرقصات والاغاني الشعبية التي يقدمونها للعالم باعتبارها تراثا شعبيا اسرائيليا . وقد تم هذا كله في اطار خطة للمواجهة الثقافية تجرد الفلسطينيين من تراثهم وتاريخهم وهويتهم ، وتنسبه للاسرائيليين باعتباره تراثهم الشعبي.

الافادة من الدراسات والبحوث في توجيه الصراع ضد العرب :

هناك العديد من مراكز البحث في الجامعات وخارجها تهتم برصد المجتمع الفلسطيني والعربي وتبحث في المكونات النفسية والتراثية والثقافية للشعوب العربية . تصب نتائج هذه الدراسات والبحوث في خدمة الدراسات المستقبلية لاحتمالات المواجهة والصراع . إن الدراسات الاسرائيلية عن تطور بنية المجتمع الفلسطيني ، واتجاهات الرأي العام فيه ، وعلاقات القوى الاجتماعية ، والدراسات الاقتصادية وخاصة تغيير البنية الاقتصادية للاراضي المحتلة ، وربطها بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي ، لم يكن ليتم بدون دراسة وبحث وُجهت لخدمة القرار السياسي لاسرائيل .

الاختراق الثقافي للعالم العربي :

كثيرا ما تنتابنا الحيرة ونحن نلاحظ ان العالم العربي عاجز عن ان يتفق حول اولويات العمل النضالي في مواجهة العدو الصهيوني . وكثيرا ما نلاحظ ازدواجية مرضية تجعل كلامنا على النقيض من سلوكنا.

ان هذا العجز العربي الفادح يمكن تفسيره في ضوء غياب أي وعي بأهمية الثقافة في حسم الصراع . كثيرون من صناع القرار السياسي العربي لا يدركون ان الثقافة تشكل الثقافة الوجدانية والعقلية التي تخلق الحد الادنى من وحدة الموقف الفكري الذي يكون أساسا للقرار السياسي . ولأن الصراع السياسي – بأبعاده العسكرية – هو في التحليل الأخير تحقيق عملي على أرض الواقع لافكار في عقول قادة الجماعة ، فان البنية الثقافية لقادة اي جماعة انسانية تحكم بالضرورة نمط السلوك السياسي والتصرف العسكري لهم.

مع الاسف نشهد اليوم تقهقر المد القومي العربي والروح الوطنية او تيار الاقليمية ، وتداعي روح النضال امام تغلغل شعارات المصالحة والاستسلام على المستوى السياسي وتنامي النزعة الفردية والانماط الاستهلاكية وقيم التنافس الفردي على حساب المجموع ، ورفاهية الفرد على حساب المجتمع.

ما يلاحظ اليوم هو لجوء اسرائيل لتأمين مصالحها من خلال اتباع سياسة ارباك الخصم بالسعي الى بث محرضات التنازع والانقسام والعمل على ايجاد شرخ يجعل التضامن العربي في مواجهتها أمراً متعذر الحدوث ، وهذا الوضع يحقق لاسرائيل تحقيق هدف منع الارادة العربية من التقوية الذاتية والتكامل ، والعمل على تدعيم الشرعية الاسرائيلية في الوعي الدولي العام.

يهدف هذا السلوك الاسرائيلي الى تغذية الانقسام في الموقف العربي ، حتى في حال اتفاق العرب حول التسوية . حيث تلجأ اسرائيل الى التشدد أكثر كلما أبدت الدول العربية موافقة على حل الصراع بالطرق السلمية وقبولا بالحل الوسط ، يهم اسرائيل وهي تطلب مزيدا من التنازلات العربية أن تحقق مناخا لبروز الخلافات العربية حول المخرج وحول تقديم هذه التنازلات ... وامعانا في الرغبة بتكريس هذه الخلافات وزيادتها ، تصر اسرائيل على التسويات الجزئية والمفاوضات المباشرة.

مبعث هذا القلق عائد للرؤية الصهيونية لاي تضامن عربي موحد ضد اسرائيل ، حتى ولو كان هذا التضامن متمحورا حول البحث عن سبيل لحل الصراع . لأن أي اتفاق عربي من هذا القبيل يمكن ان يفضي بشكل غير مباشر الى تدعيم النظام العربي ، في حين ان المطلوب اسرائيليا تعريض النظام الى حالة من التمزق تستعصي على العلاج.

سياسات الضبط الناعمة ووسائل الاستمالة :

تدرك اسرائيل انه ليس باستطاعتها كمالكة للقوة العنيفة ، انهاء كل شيء ، إن هذه القوة تردع بعض الوقت ، لكنها لا تحل الامر من جذوره ، حيث يحمل هذا الطرح حلولا ومشاريع اسرائيلية ذات ملامح ناعمة وخفية لتفعيل القوة.

يندرج تحت هذا الطرح الجهود الحثيثة لاستمالة الفلسطينيين في القدس وكسب أفئدتهم وعقولهم تدريجيا حتى تصبح مؤسسات الاحتلال المختلفة هي عنوانهم الأول . فالمقدسيون وحيدون في الميدان ، لا يملكون بين ايديهم رؤية تنموية مستقلة عن اجهزة السلطة الاستعمارية الاسرائيلية ، ولا تقدم لهم الحركة الوطنية الفلسطينية اي رؤية او سياسة مجتمعية تحريرية جادة تغنيهم عن الارتباط بمؤسسات الاحتلال.

بينما تستغل هذه الاخيرة وعلى رأسها بلدية الاحتلال ، هذا الامر ، فتطرح نفسها الحضن الوحيد الذي يمكن أن يضمن للمقدسيين " النجاح والتقدم في حياتهم " . يرتبط تعريف هذا "النجاح" بنزع التسييس من خطاب المقدسيين وتحويله الى خطاب حقوقي بحت ، لا يسعى الى التحرر من الاستعمار بدرجة اولى ، وانما يسعى في حده الاعلى الى تحسين ظروف الحياة المعيشية من صحة وتعليم وفرص عمل وغيرها ، ومحاربة التمييز في الميزانيات بين شرق القدس وغربها ، لا أكثر.

ان التعاطي الفلسطيني مع الخطاب الاعلامي الاسرائيلي ما يزال في اطار رد الفعل وليس الفعل ، وبطرق يمكن وصفها بالفردية والعشوائية ، فلا يوجد مثلا منصات تخاطب المواطن العبري بلغته ، كما لا توجد أي قناة تلفزيونية ناطقة بالعبرية تقوم بالتصدي للدعاية الاسرائيلية عبر نقل الصورة الحقيقية الى المشاهد الاسرائيلي، كما أننا لا نجد صفحات اجتماعية مناهضة ذات وزن تعمل على كشف زيف ادعاءات جيش الاحتلال عبر وسائل التواصل ، وانما يتركز تجاوب مستخدمي هذه المواقع على شكل شتائم للعدو الاسرائيلي ، وتعليقات تكذب المنشورات ، ودعوات الى المقاطعة وعدم التطبيع.

في مجال المواجهة الثقافية ، فإن المحاولات الجادة أقل من الامكانيات العربية بكثير ، بل انها غالبا ما تتسم بالفردية والجزئية وعدم المتابعة . وعندما تبذل هذه الجهود تحت اشراف حكومي ، فإن الصفة الاحتفالية والمظهرية تغلب عليها في كثير من الاحيان.

ومن اللافت للنظر حقا أن مراكز الابحاث والدراسات التي تهتم بدراسة العدو الصهيوني ما تزال قليلة الى حد الندرة ، كما أن معظم اعمالها تهتم بالجوانب العسكرية والسياسية فقط.

في المقابل ، إن تعدد المراكز والمؤسسات البحثية الاسرائيلية التي تعني بقضايا الثقافة والفكر العربي انما تعكس مقدار الأهمية التي توليها اسرائيل الى معرفة المجتمعات العربية ، لايجاد علاقات ارتباط بين الواقع وبين الصورة الذهنية التي تسعى الى ترسيخها ، كما يعكس هذا التعدد من ناحية أخرى رغبة اسرائيلية في امتلاك المزيد من عناصر القوة الثقافية الى جانب القوة العسكرية والاقتصادية في الصراع.

وعلى ضوء غياب الموضوعية الاسرائيلية في تناول الاعمال الادبية والانتاج الثقافي العربي، يتوجب جمع التراجم والدراسات المنقولة من العربية الى العبرية ودراستها دراسة علمية ، والرد على الكثير من المغالطات الواردة فيها . وخلق مؤسسات عربية لترجمة الأعمال العبرية واليهودية بالتعاون بين كل المثقفين العرب المتخصصين ، اذ ليس من المعقول أن يعرف أصحاب اللغة العبرية كل صغيرة وكبيرة تتعلق بلغتنا العربية ومجتمعنا العربي ، بينما تقتصر معرفتنا على المترجمات من لغات أخرى غير العبرية ، وفي القليل نجد مترجمات مباشرة عن العبرية.

لا ينطلق الاهتمام الاسرائيلي بالفكر والثقافة العربية من رؤية علمية صرفة ، بل من رؤية تستهدف التعرف على المجتمعات العربية التي تتعامل معها على أنها مجتمعات معادية . وليس صحيحا ما تروج له اسرائيل بأن اهتمامها بمتابعة وترجمة الأعمال الثقافية والادبية يأتي في سياق التكامل والتواصل الثقافي المشترك مع بيئتها الاقليمية . إن الهدف الحقيقي لهذا الاهتمام الاسرائيلي هو التعرف على مكامن القوة والضعف في الطرف العربي لادماج هذا الجانب في أسس الاستراتيجية الاسرائيلية العليا ازاء العرب ، وفي كيفية ادارة الصراع.

ليس خفيا على احد أن اسرائيل تتبنى استراتيجية واضحة المعالم في المنطقة العربية تسعى من خلالها للتوسع وتعزيز نفوذها ونشر ايديولوجيتها . وبغية تحقيق هذه الغاية تعمد الى استخدام وسائل عملية مختلفة عسكرية وثقافية وسياسية.

في المحصلة النهائية إن معادلة القوة الصهيونية والاسرائيلية في مواجهة الحق الفلسطيني والعربي ليست معطى أبديا ، وليست قدرا حتميا ، بل هي معطى مكتسب وقابل للاكتساب ، اذا ما توافرت الارادة والنية لذلك.

لا شك ان استمرار معادلة القوة في مواجهة الحق الفلسطيني لم يعن على الاطلاق ان الشعب الفلسطيني لم يتحصل طيلة هذه الفترة على مظاهر القوة لكسر هذه المعادلة ، حتى وإن كانت دون المستوى المطلوب لمواجهة تحدي القوة والتفوق الاسرائيلي ، من بين هذه المظاهر صلابة الشعب الفلسطيني وصموده في مواجهة الاحتلال والعنصرية ، والتضامن الدولي بأشكاله المختلفة الرسمية والشعبية ، واكتشاف اساليب وادوات قتالية جديدة لمواجهة القوة الاسرائيلية ، والابقاء على القضية الفلسطينية على أجندة المجتمع الدولي بأشكاله المختلفة الرسمية والشعبية ، واكتشاف اساليب وأدوات قتالية جديدة لمواجهة القوة الاسرائيلية ، والابقاء على القضية الفلسطينية على اجندة المجتمع الدولي ، واهتزاز صورة اسرائيل الاخلاقية وزعزعة مكانه "الضحية" الذي شغلته اسرائيل منذ قيامها ، وبداية العزلة الدولية والاجراءات المتخذة اوروبيا تجاه منتجات المستوطنات الاسرائيلية.

اذا تجردت القوة من الطابع الاخلاقي والانساني وارتكزت على العنصرية والاستعلاء والتنكر لحقوق الغير ستفقد فاعليتها وتأثيرها ، وقد تخلق مضاعفات وآثاراً لا تصب بالضرورة في مصلحة صاحبها ، كما أنها قد تخلق مقاومات وتحديات وتستثير استجابات نوعية تعاكس مفعولها ، وهو ما تجسده حالة القوة الاسرائيلية الراهنة.

ملخص بيانات أصدرها المجلس

أصدر المجلس الوطني الفلسطيني مجموعة من البيانات عبرت عن مواقفه تجاه مجمل القضايا وفي ما يلي ملخصاً لأبرز تلك البيانات:

٢٠١٧-٧-١٤

حذر المجلس الوطني الفلسطيني من محاولات الاحتلال الإسرائيلي من فرض وقائع جديدة داخل الحرم القدسي الشريف بعد استشهاد ثلاثة فلسطينيين داخل باحات المسجد الأقصى المبارك.

واعتبر المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صحفي صدر عنه اليوم ١٤-٧-٢٠١٧ ان اغلاق المسجد الأقصى ومنع إقامة صلاة الجمعة فيه لأول مرة منذ عام ١٩٦٩، جريمة وسابقة خطيرة وعدوان صارخ على المقدسات على حقوق وحرية الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين من ممارسة شعائرهم الدينية.

٢٠١٧-٧-٧

رحب المجلس الوطني الفلسطيني بإدراج البلدة القديمة والحرم الابراهيمي الشريف في مدينة الخليل على قائمة التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو، باعتبارها من أقدم مدن العالم المأهولة بسكانها الفلسطينيين منذ أكثر من ٤٠٠٠ سنة قبل الميلاد.

٢٠١٧-٧-٤

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون باسمه وباسم أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني يوسف عبد الرحمن مصطفى سمور عضو المجلس الوطني الفلسطيني الذي وافته المنية في الأردن.

٢٠١٧-٧-٣

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون باسمه وباسم أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني السيدة راوية رشاد سعيد الشوا عضو المجلسين الوطني والتشريعي الفلسطيني التي وافتها المنية في غزة .

٢٠١٧-٧-٣

المجلس الوطني الفلسطيني يدين اعتقال خالدة جرار ويطالب الاتحاد البرلماني الدولي اتخاذ إجراءات عقابية ضد الكنيست الإسرائيلي.

٢٠١٧-٦-٣٠

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون باسمه وباسم أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني كافة الى ابناء شعبنا البطل القائد والمناضل الوطني الكبير عادل عبد الكريم ياسين "أبو أكرم"، أحد الخمسة المؤسسين لحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، التي فجرت ثورة شعبنا، والذي وافته المنية في الامارات العربية المتحدة.

٢٠١٧/٦/١٨

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون ومكتب الرئاسة وكافة الأعضاء في الوطن والشتات ببالغ الحزن والأسى المناضل زهير أحمد بكر الخطيب رئيس اتحاد الحقوقيين الفلسطينيين وعضو المجلسين الوطني والمركزي الفلسطيني الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى في العاصمة الأردنية عمان .

٢٠١٧-٦-١٧

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون المناضل الوطني غازي كامل عبد الحميد السعدي عضو المجلس الوطني الفلسطيني وعضو اللجنة السياسية في المجلس الذي وافته المنية اليوم في العاصمة الأردنية عمان.

٢٠١٧-٦-٥

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون المناضل هندي حجازي محمد الشوبكي عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

٤ حزيران ٢٠١٧

أكد المجلس الوطني الفلسطيني بأنه لا سلام ولا أمن ولا استقرار في المنطقة إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ ٥٠ عاماً لأرضنا، وإقامة دولة فلسطين المستقلة بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

٤ حزيران ٢٠١٧

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون عضو المجلس الوطني المناضل رضوان الحلو .

عمان ٢٨-٥-٢٠١٧

أشاد المجلس الوطني الفلسطيني بانتصار صمود الأسرى الإبطال في سجون الاحتلال الإسرائيلي على جلاديهم بتحقيق مطالبهم الإنسانية والمعيشية العادلة.

٢٠١٧-٥-١٤

أكد المجلس الوطني الفلسطيني في الذكرى التاسعة والستين لنكبة فلسطين أن الشعب الفلسطيني سيبقى متمسكا بحق العودة إلى أرضه ودياره التي هجر منها جراء سياسات الإرهاب والإجرام التي مارستها العصابات الصهيونية عام ١٩٤٨م.

٢٠١٧-٥-

أدان المجلس الوطني الفلسطيني مصادقة الكنيست الإسرائيلي القراءة التمهيدية على ما يسمى 'قانون القومية' الذي يؤسس ويكرس لدولة التمييز العنصري ضد ابناء الشعب الفلسطيني أصحاب الأرض الشرعيين.

١-٥-٢٠١٧

هنأ المجلس الوطني الفلسطيني عمال فلسطين وعمال العالم بمناسبة العيد العالمي للعمال الذي يوافق الاول من ايار.

١-٥-٢٠١٧

أعلنت الجمعية البرلمانية المتوسطية عن تضامنها ودعمها ومساندتها الكامل مع قضية الأسرى الفلسطينيين المضربين عن الطعام، مطالبة بتحسين ظروف اعتقالهم اليومية وتلبية مطالبهم.

٢٠-٤-٢٠١٧

بدأ المجلس الوطني الفلسطيني بإجراء سلسلة من الاتصالات والمراسلات مع الاتحادات البرلمانية العربية والإسلامية والآسيوية والأوروبية والدولية لشرح قضية الأسرى والمعتقلين. الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي وشرح مطالبهم التي أعلنوها في إضرابهم المفتوح عن الطعام.

١٦-٤-٢٠١٧

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون المناضل الوطني الصادق خليفة "أبو جعفر الصادق" الذي وافته المنية بعد صراع طويل مع المرض.

-٤-٢٠١٧

طالب المجلس الوطني الفلسطيني بدعم الإضراب المفتوح عن الطعام الذي أعلنه الأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، دفاعاً عن كرامتهم ومطالبة بحريتهم، الذي يقوده القائد الأسير مروان البرغوثي ورفاقه وإخوانه قادة الحركة الأسيرة.

١٠-٤-٢٠١٧

أعلن المجلس الوطني الفلسطيني تضامنه القوي مع الشقيقة مصر إثر الأعمال الإرهابية الجبانة
التي طالت كنيستين في الإسكندرية وطنطا والتي راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى.

٩-٤-٢٠١٧

نعى سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الشاعر الوطني الكبير احمد دحبور عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

١-٥/٤/٢٠١٧

شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة الأخ عزام الأحمد، في اجتماعات الدورة (١٣٦) للاتحاد البرلماني الدولي التي انعقدت في دكا-بنغلادش خلال الفترة ١-٥/٤/٢٠١٧، تحت عنوان: معالجة عدم المساواة: تحقيق الكرامة والرفاه للجميع، وضم الوفد الفلسطيني أعضاء المجلس الوطني: انتصار الوزير، قيس أبو ليلى ، زهير صندوقة، بلال قاسم، عبد الرحيم برهم، وعمر حمايل، إلى جانب مشاركة الأمين العام للمجلس التشريعي إبراهيم خريشة، وبشار الديك .

٣٠-٣-٢٠١٧

شدد المجلس الوطني الفلسطيني في الذكرى الواحدة والأربعين ليوم الأرض الخالد، على أن الشعب الفلسطيني ماض على درب من ضحوا من اجلها ، وسيواصل ثباته في ارض الإباء والأجداد، حتى نيل كافة حقوقه الوطنية المشروعة ممثلة بالعودة والحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشريف.

٢٥-٣-٢٠١٧

ينعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون القائد الوطني والمناضل سعيد كمال عضو المجلس الوطني الفلسطيني الذي وافته المنية في القاهرة .

٩-٣-٢٠١٧

حذر المجلس الوطني الفلسطيني من عواقب استمرار إقرار الكنيست الإسرائيلي للقوانين العنصرية والفاشية بحق شعبنا وأرضنا ومقدساتنا وتاريخنا وإرثنا الثقافي والديني، وآخرها قانون إسكات رفع الأذان في المساجد.

٨-٣-٢٠١٧

يحتفل العالم في الثامن من آذار من كل عام بيوم المرأة العالمي، ويحتفل الشعب الفلسطيني بالمرأة الفلسطينية الأم والمناضلة والأسيرة والشهيدة، حارسة نارنا المقدسة كما وصفها العملاق الراحل محمود درويش.

٢٠١٧/٦/٣

أكد رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون متانة العلاقات الأردنية الفلسطينية، مشيدا بجهود جلالة الملك عبد الله الثاني وسعيه الدائم في كافة المحافل الدولية لشرح معاناة شعبنا الفلسطيني وضرورة حل القضية الفلسطينية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، والدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني ، مشيدا بدوره في حماية مدينة القدس والمقدسات فيها.

١-٣-٢٠١٧

أكد سليم الزعنون أنه لا يجوز الاستهانة بمؤتمر اسطنبول، فقد حاول من نظم هذا الاجتماع التستر وراء بيانهم الخداعي وتضليل الرأي العام وتضليل من شارك في هذا المؤتمر، فقد كشفت تصريحاتهم التي سبقت وتخللت وأعقبت المؤتمر عن أهدافهم المبيتة لمحاولة المساس بمنظمة التحرير الفلسطينية وشرعية تمثيلها، داعيا لمواجهة مثل هذه التحركات والتوجهات الانقسامية التي تتبناها وتدعمها جهات وحركات نعرفها جيدا.



"الوطني الفلسطيني" ادراج الخليل على لائحة التراث العالمي تأكيد على هويتها الفلسطينية

رحب المجلس الوطني الفلسطيني بإدراج البلدة القديمة والحرم الابراهيمي الشريف في مدينة الخليل على قائمة التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو، باعتبارها من أقدم مدن العالم المأهولة بسكانها الفلسطينيين منذ أكثر من ٤٠٠٠ سنة قبل الميلاد.

واكد المجلس الوطني الفلسطيني في ٧-٧-٢٠١٧ في تصريح صادر عن رئيسه سليم الزعنون ان هذاالقرار الذي اتخذته اليونسكو بإدراج مدينة الخليل على لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر، يأتي ردا من العالم على تصاعد وتيرة التهويد الممنهج والتشويه المتعمد الذي تقوم به سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمورث الثقافي والتاريخ الفلسطيني في مدينة الخليل.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني على ضرورة إلزام الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ هذا القرار الذي يؤكد هوية المدينة وانتمائها الفلسطيني، وتوفير الحماية الدولية للإرث الثقافي والحضاري الفلسطيني من السياسات والإجراءات والاعتداءات الاحتلالية التي تهدف لطمس وتخريب وتدمير معالم المدينة الفلسطينية.

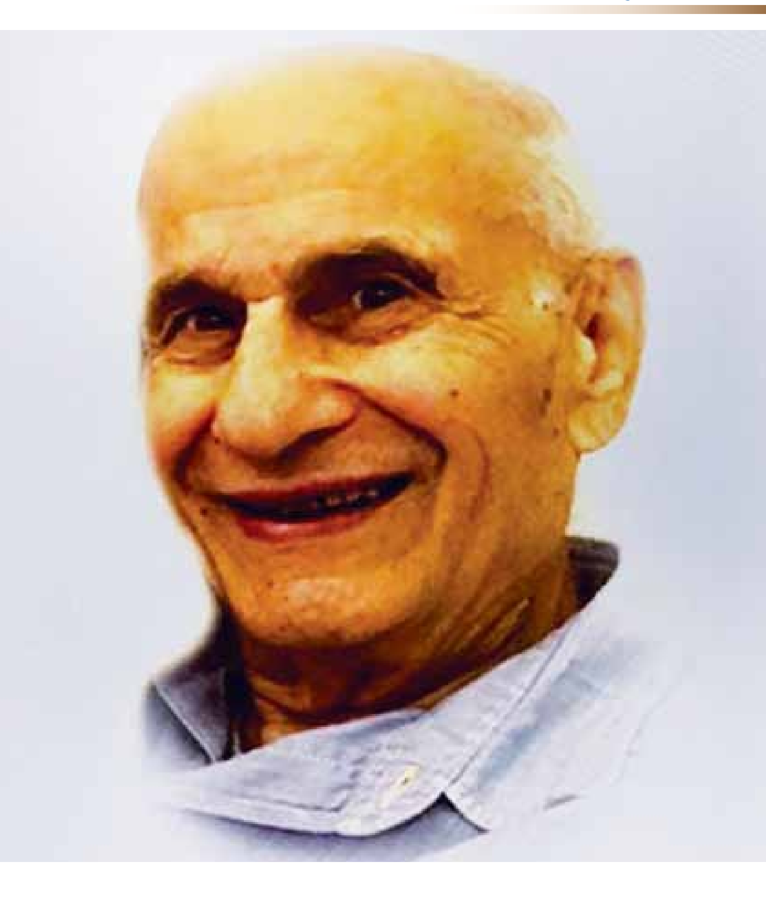
المجلس الوطني الفلسطيني يدين اعتقال خالدة جرار

عبّر المجلس الوطني الفلسطيني عن إدانته واستنكاره الشديدين لإقدام سلطات الاحتلال الإسرائيلي على اعتقال خالدة جرار عضو المجلس الوطني الفلسطيني وعضو المجلس التشريعي الفلسطيني.

واعتبر المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صحفي عنه صدر ٣-٧-٢٠١٧الاعتقال جريمة تنتهك حقوق النواب الفلسطينيين وهي مخالفة صارخة للقانون الدولي تمارسها إسرائيل بحق هؤلاء النواب وبقية أبناء شعبنا، وتأتي هذه الجريمة في سياق التصعيد الميداني والسياسي ضد الشعب الفلسطيني وقياداته ومؤسساته وحقوقه.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني الاتحاد البرلماني الدولي خاصة وكافة الاتحادات البرلمانية الإقليمية والدولية الأخرى، إدانة اعتقال النائب خالدة جرار وإدانة واستنكار استمرار اعتقال بقية أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الذين تعتقلهم سلطات الاحتلال الإسرائيلي وعددهم ١١ عضوا يخضع ٩ أعضاء منهم للاعتقال الإداري.

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني الاتحاد البرلماني الدولي إلى التوقف عن سياسة الصمت على هذه الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية والمطالبة بالإفراج عن النواب المعتقلين، واتخاذ إجراءات عقابية فورية ضد الكنيست الإسرائيلي الذي يعتبر شريكاً لحكومة الاحتلال الإسرائيلي في كل جرائمها وانتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني.



عادل عبد الكريم ياسين.. بيرق حركة فتح

بقلم: بكر أبوبكر

في المرة الأولى التي عملنا فيها على توثيق تاريخ الحركة تشاركت أنا والأخ د.حسين أبوشنب في ذلك عند تزاملنا في عضوية لجنة إقليم الكويت.

كان الاسم يتكرر مع كل لقاء بشكل يثير الانتباه، ففي اللقاءات المتكررة مع سليم الزعنون أبوالأديب معتمد الاقليم حينها كان الاسم يتردد بإجلال واحترام شديدين، كرجل مهم كان في الخلية الأولى إلى جانب الاثنين الأشهر بتاريخ ثورتنا العملاقة وهما ابوعمار وابوجهاد.

أكملنا مسيرة التوثيق باللقاء مع عدد من أعضاء اللجنة المركزية آنذاك، أي في ثمانينيات القرن العشرين، فلم تكن الصورة لتكتمل دون المرور عليه سواء من فم العملاق خالد الحسن أو خطيب الثورة صلاح خلف الذي اعترف بأسبقيته حتى انه كان أول من استقبله من على سلم الطائرة حين نزوله إلى الكويت في أوائل الستينيات.

كان الاسم يتكرر مع الخلية الأولى بالكويت عام ١٩٥٧ أو ١٩٥٨ حتى العام ١٩٦٨ رغم فترة الصراع البين بين أول تيارين في حركة فتح ما بين الانطلاقتين الأولى عام ١٩٦٥ والثانية بعد النكسة عام ١٩٦٧ ولقاء الحركة مع الرئيس الراحل جمال عبدالناصر ثم معركة الكرامة وما حصل بينهما من أحداث جسام.

تشاطرت مع الدكتور حسين أبوشنب الرأي بضرورة اللقاء بالرجل، وكان حينها في الكويت وكان من أمر الحدث الجلل أن وقع، وقام الأخ ابوحسام بلقائه لتحديد موعد للتسجيل وكما هي عادته الأثيرة.....لم ينبس الرجل ببنت شفة، فلم يكن من فائدة معلوماتية للقائنا المشترك معه، لقد تحصن بالصمت والحب.

الأخ عادل عبدالكريم احد أهم الرموز التي أسهمت في نشأة حركة فتح، وهي الحركة التي جعل منها ياسر عرفات حقيقة واقعة ذات قدمين، هو وإخوانه، إلا انه يُنسب لعادل عبدالكريم عفة الخلق والميل للإعداد المسبق والجيد صنو التريث والرغبة بالنجاح مربوطة بالإمكانيات وتوفير السبل والوسائل، ما كان مخالفا لطريقة تفكير التيار الغالب حينها الذي قاده ياسر عرفات وخليل الوزير وخالد الحسن ومحمود عباس و صلاح خلف وأبوالهول وأبوصبري صيدم وأبوماهر غنيم وأبوالاديب الزعنون والعديد من المؤسسين.

كنت أتمنى لقاء هذا الرجل المؤسس، هذا الرجل العفيف، الذي حين كان الاختلاف الشهير بشأن الانطلاقة لحركة فتح، وعندما لم يفز تياره المتريث أو كما أسميناه بالحركة (تيار العقلاء) لم ينزعج ولم ينشق أو يتقافز كالبهلوان بالهواء.

لقد فاز تيار المجانين بقيادة ياسر عرفات وأبوجهاد وأبومازن وأبوماهر واخوانهم على تيار العقلاء بقيادة عادل عبدالكريم ومجموعته، فسارت كل منهما إلى قدرها بالتراضي.

استطاع ياسر عرفات أن يضع للحركة خطا عمليا (مجنونا) ما زال يميزها حتى الآن، وفيه من كم المبادرات والانحياز للعمل الكثير مقدما على المحاذير، والتنظيرات التي اشتهرت بها الفصائل الأخرى ما جعل أبناء حركة فتح يمثلون مدرسة تشتعل بالأفكار الابداعية ومركبات الابتكار، وبالنفس النضالي الذي لا يهدأ فترة إلا ليعود ثانية أكثر اشتعالا وأكبر مضاء



دعني أقول أن تيار العقلاء في حركة فتح لم ينقطع حبله السري مع انسحاب عادل عبدالكريم اللطيف، فكان خالد الحسن وهاني الحسن وكمال عدوان وماجد أبوشرار وصخر حبش وصخر بسيسو وعثمان أبوغربية ما نتمنى ونسعى أن نكون على خطاه.

لذلك ورغم خروج عادل عبدالكريم الهادئ والمتزن من الحركة إلا أن طريقة التفكير ونهج الفعل الذي يؤمن بالتخطيط والتفكير وإعداد العدة الفكرية والعملية ظل موجودا في حالة توازن وأحيانا شد وجذب داخل فتح التي شرفت بكل هؤلاء كما شرفت بتعددية مناهج التفكير ومدارس النضال.

عادل عبدالكريم لم يكن رقما يسهل المرور عليه فلقد كان يملك عقلا رياضيا مبهرا، ويملك احترام إخوانه وعلى رأسهم الذي كان في فوهة المدفع بالاختلاف أي أبوعمار، وكان لشخصيته المتواضعة أن امتلك المحبة من زملائه حتى إبان الاختلاف الكبير وحتى اليوم الذي نودعه فيه بكل ود ومحبة جعلت من الرئيس أبومازن ينعاه بكل أكاليل الغار، فهذه هي فتح الوفاء.

رجحت كفة المجانين فقاموا بالانطلاقة ليُسمعوا بالدوي الصغير في نفق عيلبون أسماع الأمة أن هناك شعباً ينهد نحو التحرر، وأصبح الدوي الخفيف صاخبا بعد الهزيمة العربية الثانية النكراء في العام ١٩٦٧ لتقوم حركة فتح وتثبت وكما هي عادتها حتى اليوم قدرتها على الامساك بزمام القيادة وتصبح هي أم الثورة وملك لكل الشعب إلا من أبى! فهي أم الولد وصانعة الكيانية والوحدة الوطنية.

عادل عبدالكريم أسهم في الأدبيات الحركية الأولى، وكان في الصف القيادي بمرحلة معقدة، اذ تجتمع مجموعة من الشباب في ظل أمة عربية منتكسة لتقول لأكبر استعمار بالتاريخ الحديث: لا، هذه فلسطيننا ونحن هنا.

ويذكر في أدبيات الحركة انه بعد معركة الكرامة قدم عادل عبدالكريم من الكويت وزار اخوانه بالأردن، واطمأن على أن الفكرة أصبحت واقعا،وبأيدي أمينة، لكنه قدر ان لا قدرة له على الاستمرار فودع اخوانه وظل على ولائه للفكرة وحسن الذكريات معهم بلا تعريض أو تشتيم او تشويه كما نرى اليوم حينما يختلف اثنان او تياران أو فصيلان.

من أمثال ياسر عرفات وابوجهاد وخالد الحسن وعادل عبدالكريم وأبومازن وأبوإياد وأبوماهر وابوالاديب تعلمنا ان نناقش ولا نهاب، وتعلمنا فن الحوار، وتعلمنا الديمقراطية حوار والتزام، نقد وانتماء، وتعلمنا مفهوم الأنفاس المحترقة في سبيل القضية بمعنى التضحية بالذات مقابل المجموع.

لم يكن لمثل هذه العقلية أن تقبل (عقلية الوظيفة) التي هي اليوم على تضاد كامل مع (عقلية النضالية والثورية) لأي شخص أو كادر حركي بغض النظر عن موقعه المهني أو الحركي.

عادل عبدالكريم بيرق حركة فتح الناصع البياض، الذي صرفنا وقتا كبيرا في محاولة أن نجعله يدلو بدلوه في سبب الابتعاد أو حقيقة الاختلاف ولم نفلح لتحاشيه الخوض فيما يعكر أو يسيء أو يفهم خطأ حسب ما رأى لم يكن ليغيب عن الكتاب الأهم الذي أعده اللواء محمود الناطور بمشاركتنا وعشرات الإخوة تحت عنوان (حركة فتح من الانطلاقة إلى الاغتيالات) فهو علامة بارزة ونموذج نضالي وفكر علمي لا يُستهان به، ورغم ابتعاده من زمن مضى إلا أن سيرته العطرة واسبقيته وموقفه الرجولي ظل مضرب المثل لدينا حتى وفاته رحمه الله وأدخله فسيح جنانه.

الزعنون ينعى القائد الوطني والمؤسس عادل عبد الكريم ياسين

نعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، باسمه وباسم أعضاء المجلس الوطني كافة، إلى أبناء شعبنا البطل القائد والمناضل الوطني الكبير عادل عبد الكريم ياسين "أبو أكرم" ، أحد الخمسة المؤسسين لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، التي فجرت ثورة شعبنا، والذي وافته المنية ، في الإمارات العربية المتحدة.

وأكد الزعنون، في بيان صدر بتاريخ ٣٠-٦-٢٠١٧ ، أن المناضل الراحل عادل ياسين كان أحد الخمسة المؤسسين للثورة الفلسطينية الذين آمنوا بعدالة قضيتهم وقدموا في سبيلها الغالي والنفيس، ودافعوا عنها بإخلاص، وأناروا الدرب لمن سار بعدهم في طريق الثورة.

وتوجه الزعنون لأسرة الفقيد خاصة وآل ياسين الكرام عامة بأصدق مشاعر التعزية والمواساة، داعيا المولى عز وجل أن يغفر له ويرحمه رحمة واسعة بعفوه ومغفرته، وأن يسكنه الفردوس الأعلى، وأن يلهم أهله وذويه جميل الصبر وحسن العزاء.

من أقوال الراحل عادل عبد الكريم « أبو أكرم»

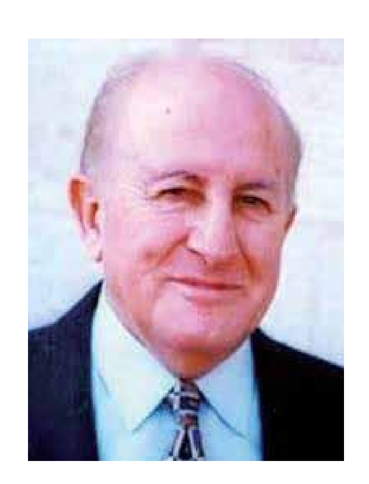
عام ١٩٦٤: في أول اجتماع بيننا وبين لجنة المناصرة الكويتية للشعب الفلسطيني، قال أحد أعضاء اللجنة إلى عادل عبد الكريم ياسين: هل انتم مثل الذين يأتون لجمع تبرعات لبناء مدرسة أو مسجد، فقال له عادل عبد الكريم : إن الثورة الفلسطينية ستبدأ معتمدة على المال الفلسطيني والدم الفلسطيني، ونريدكم إذا اتُهمتْ الثورة الفلسطينية أن تقولوا لهم كما قال الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم(إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ ءَامَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى) صدق الله العظيم.×

عام ٦٦٩١: قال عادل عبد الكريم: إن حركة فتح بئر شربنا منه ماء زلالا، ولا يمكن لي أن القي فيها حجرا)×

المصدر: مذكرات سليم الزعنون أبو الأديب: السيرة والمسيرة

غازي السعدي.. سيرة حياة

- ولد في مدينة عكا في فلسطين عام ١٩٣٥، ومن سكانها حتى عام ١٩٧٧.
- بعد حرب ١٩٤٨، آثر البقاء في بلده مع أهله، انهى دراسته الابتدائية والثانوية في المدينة، ثم تابع دراسته العليا في جامعة تل أبيب.
- في إسرائيل اندمج في العمل السياسي، لخدمة قضيته، وعمل في مجال الصحافة.
- في مطلع الستينات، أسس في عكا، دار الجليل للطباعة والنشر، وما زالت قائمة حتى اليوم، بإداره شقيقه.
- في ١٩٦٩/١١/٧ اعتقلته السلطات الإسرائيلية وحكم عليه بالسجن (١٢) عاما لمناهضته الاحتلال.
- بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٥ أبعد إلى الأردن وسحبت إسرائيل جواز سفره الإسرائيلي منه وأسقطت جنسيته، ودخل الأردن هو وعائلته بجواز سفر أردني زود به وهو بالسجن بأمر من رئيس الوزراء الأردني في حينه السيد زيد الرفاعي.
- غازي المتخصص بالشؤون الاسرائيلية عمل في جريدة الرأي اليومية، محررا للشؤون الإسرائيلية، كما أنه كتب في عدد من الصحف العربية في نفس المجال.
- قدم تحليلات سياسية في الموضوع الإسرائيلي، في التلفزيون والإذاعة الأردنية والفضائيات العربية، ويعتبر مرجعا في الموضوع الإسرائيلي، تستعين به جهات عربية وفلسطينية رسمية وغير رسمية.
- في نهاية عام ١٩٧٨ أقام في عمان، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، حيث نشرت الدار ما يزيد على (٢٥٠) عنوانا حول الصراع العربي-الإسرائيلي بينها عدد من مؤلفاته وترجماته، كما أن الدار تعد التقارير الدورية الأسبوعية والشهرية الخاصة بالموضوع ذاته، وقد أقامت الدار، بنكا للمعلومات المتخصصة في موضوع الصراع.
- عضو في المجلس الوطني الفلسطيني، متزوج وأب لولدين.
- عضو في نقابة الصحفيين الأردنيين.
- أول رئيس اتحاد للناشرين الأردنيين
- حاصل على شهادة التقدير الممتازة من جامعة فيلادلفيا عام ٢٠٠٧ في حقل الترجمة.
- توفي بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٧ بعد وعكة صحية المت به، والزمته الفراش دون أن تمهله طويلاً.



الزعنون ينعى

عضو المجلس الوطني غازي السعدي

ينعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون المناضل الوطني غازي كامل عبد الحميد السعديعضو المجلس الوطني الفلسطيني وعضو اللجنة السياسية في المجلس الذي وافته المنية ١٧-٦-٢٠١٧ في العاصمة الأردنية عمان.

وقال الزعنون في تصريح صحفي صدر عنه ١٧-٦-٢٠١٧ السبت أن رحيل الفقيد غازي السعدي يعد خسارة كبيرة لشعبنا، فقد كان مدافعا صلبا ومخلصا لقضيته، وكانت له اسهامات كبيرة في مسيرة الحركة الفلسطينية خاصة في مجال الابحاث والدراسات والتحليل المتخصص بالشؤون الإسرائيلية من خلال دار الجليل للدراسات، كرّس كل تلك الاعمال في خدمة القضية الفلسطينية.

وتوجه الزعنون باسمه وباسم أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني في الوطن والشتات بأصدق مشاعر التعزية والمواساة لذوي الفقيد ولآل السعدي خاصة وأبناء شعبنا عامةبوفاة المغفور له بإذن الله تعالى، داعيا الله عز وجل أن يسكنه واسع جناته وأن يلهم أهله عظيم الصبر وحسن العزاء.





الزعنون ينعى

عضو " الوطني الفلسطيني" زهير الخطيب

ينعى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون ومكتب الرئاسة وكافة الأعضاء في الوطن والشتات ببالغ الحزن والأسى المناضل زهير أحمد بكر الخطيب رئيس اتحاد الحقوقيين الفلسطينيين وعضو المجلسين الوطني والمركزي الفلسطيني الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى في العاصمة الأردنية عمان .

وقال الزعنون في تصريح صحفي في ١٨-٦-٢٠١٧ ان الفقيد الراحل انتقل إلى جوار ربه بعد حياة حافلة في النضال والدفاع عن حقوق أبناء الشعب الفلسطيني، وفي سبيل تحقيق الأهداف الوطنية العليا للشعب الفلسطيني في الحرية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وتقدم الزعنون من آل أبو الخطيب الكرام، وفي مقدمتهم أسرة الفقيد بأصدق مشاعر التعزية والمواساة، سائلا الله عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وغفرانه وأن يدخله جنات الخلد وأن يلهم أهله جميل الصبر وحسن العزاء.

مقتطفات من شعر

د. أحمد الريماوي

أَبْـشِـــرْ أبـــا نـاصِـر

إلى روح عضو المجلس الوطني الفلسطيني المناضل يونس الفريجات

أَبْشِرْ أَبا ناصر
أبشِرْ أبا ناصِر
لَكَ أيُّها النَّقبيُّ منِّي.. ما يَليقُ من اشْتعالاتِ المَشاعرْ
لَكَ أيُّها البَدَوِيُّ منِّي.. ما يبثُّ شذا ابْتِهالاتِ الخَواطِرِ

لَكَ أيُّها البَلَديُّ إيقاعٌ..
يُهَدْهِدُ في البَوادي.. في الحَواضِرْ

لَكَ - سَيِّدي - نَعْيٌ يَليقُ بحُبِّنا
نَعْيٌ يَليقُ بعِشْقِنا..
بنِضالِنا..
يَجْلو الضَّمائرْ

نَعْيٌ يُفاخِرُ: بانْبلاجِ الفَتْحِ، بالسِّيَرِ المُنيرةْ
نَعْيٌ يُداعِبُ بالمَخاطِرْ
يَرْتَقي مَتْنَ المُغامَرَةِ العَسيرَةْ
هي في مَعارِجِهِ يَسيرَةْ
أَبْشِرْ أَبا ناصِرْ

لَكَ يا ابنَ بِئْرِ السَّبْعِ منِّي آهَةٌ حرَّى..
تُذيبُ الحُزْنَ، تَمْسَحُ دَمْعَ فُرْقَتِنا..
تُجَلْجِلُ في السَّريرَةْ

لَكَ أيُّها الوَطَنيُّ من أَوْجاعِنا:
لَحْنٌ أنيقٌ لا يُبالي بالمَظاهِرْ

نَغَمٌ تَكَحَّلَ بالبَصيرَةْ
بنَقاءِ سيرَتِكَ الوَثيرَةْ

أَلَقٌ تَعَمَّدَ في مِياهِ البَدْءِ سِرًّا
طَهَّرَ التَّنْظيمَ مِنْ وَحَلِ الكَبائِرِ والصَّغائِرْ

مِنْ عُيونِ الغَدْرِ..
مِنْ فَوْضى انْتِهاكاتٍ شِرورَةْ
أَبْشِرْ أَبا ناصِرْ

لَكَ أيُّها النَّقَبيُّ شِعْرٌ زاهِرُ القَسَماتِ
أَصْفى من لَمَى الأَلْماسِ، مِنْ ماءِ الذَّهَبْ
صافٍ كَعَيْنِ الدِّيكِ يَشْدو ما وَجَبْ

لَكَ أيُّها البَدَوِيُّ مِنْ أَشْبالِنا..
حُبٌّ يُحَرِّرُ ما انْسَلَبْ
لك أيُّها الوطنيُّ من زَهَراتِنا..
نَبْضٌ يُطَرِّزُ باللَّهَبْ..
ثَوْبَ الأَرَبْ

لَكَ مِنْ شَبيبَتِنا.. سَلامٌ واعِدٌ
نُطْقٌ يُبَرْعِمُ بالأَدَبْ



منذ النكسة.. ١٩٦٧
الاحتلال الاسرائيلي يعتقل مليون فلسطيني

افاد تقرير شامل اصدرته هيئة شؤون الاسرى والمحررين بمناسبة مرور ٥٠ عاما على الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ان مليون حالة اعتقال في صفوف الفلسطينيين والعرب قد اعتقلوا في سجون الاحتلال من بينها اكثر من ١٥ الف امرأة وفتاة وعشرات الآلاف من الاطفال.

الاعتقالات:

واشارت الهيئة الى ان الاعتقالات مورست بأشكال عدة جماعية وفردية وشكلت جزءا من أداة القمع وتعميق الاحتلال والتصددي لمقاومة الشعب الفلسطيني للمحتلين.

واصبحت الاعتقالات جزءا من حياة الفلسطينيين اليومية حيث لا يكاد يمضي يوم واحد الا وتسجل فيه اعتقالات والتي تتم وفق مجموعة اوامر وإجراء ات عسكرية وحربية تتحكم بكافة حياة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة.

وقالت ان كافة الاعتقالات يصحبها اشكال متنوعة من القمع والتعذيب والمعاملة المذلة والمهينة واستخدام التعذيب الجسدي والنفسي والاحتجاز في اماكن لا تليق بالبشر وتمثل انتهاكا فاضحا لما تنص عليه الاتفاقيات والمواثيق الدولية والانسانية.

وتعتبر الاعتقالات بأشكالها المختلفة اعتقالات تعسفية لا تستند الى معايير عادلة وقد حاول الاحتلال اعطاء صبغة شرعية وقانوينة للعديد من اشكال الاعتقالات التعسفية.

وأوضحت الهيئة ان الاعتقالات شملت كافة مكونات وفئات المجتمع الفلسطيني رجالا ونساء وأطفالا حيث جمعت اسرائيل في سجونها جميع المستويات والطبقات الاجتماعية والفلسطينية وعانى من جراء ذلك كل شرائح المجتمع الفلسطيني دون استثناء.

وكان الاسير محمود بكر حجازي اول الاسرى الفلسطينيين والذي اعتقل في ١٨ كانون الثاني عام ١٩٦٥ وأفرج عنه يوم ٢٨ كانون الثاني عام ١٩٧١ خلال عملية تبادل (اسير مقابل اسير) ما بين حكومة الاحتلال الاسرائيلي وحركة فتح.

الاعتقال الاداري :

وأوضحت هيئة الاسرى أشكال الاعتقالات ومنها الاعتقال الاداري التعسفي واستخدام الاحتلال لذلك بما يخالف اتفاقية جنيف الرابعة حيث حولت اسرائيل الاعتقال الاداري من تدبير شديد القسوة وطارىء واستثنائي الى قاعدة وروتين وبديلا عن الاجراء الجنائي، حيث اعقتلت الآلاف دون تهم محددة ولا إجراءات محاكمة عادلة مما حول الاعتقال الاداري الى إجراء عقابي جماعي وانتقامي.

وأشارت الهيئة الى ان ما يزيد على ٥٠ الف امر اعتقال اداري ما بين جديد وتجديد قد صدرت بحق الفلسطينيين منذ عام ١٩٦٧، شاملة كافة فئات الشعب الفلسطيني بما في ذلك الاطفال.

اعتقال الاطفال:

اعتقلت سلطات الاحتلال منذ عام ١٩٦٧ عشرات الآلاف من الاطفال القاصرين (تحت ١٨ سنة)،وحسب احصائيات هيئة الاسرى فمنذ عام٢٠٠٠ اعتقل اكثر من ١٢ الف طفل قاصر بمعدل بدأ يزيد على ٩٠٠ حالة اعتقال سنويا، وقد تعرض كافة الاطفال منذ لحظة اعتقالهم لانواع مختلفة من المعاملة القاسية واستخدام اساليب وحشية في تعذيبهم والتنكيل بهم.

الاسيرات:

هيئة الاسرى ذكرت ان سياسة اعتقال المرأة واحدة من ابرز وأخطر السياسات التي تنتهجها اسرائيل منذ قيامها ، وبعد حرب عام ١٩٦٧ وصلت حالات اعتقال النساء الى ما يزيد على ١٥ الف امرأة وفتاة ومن اعمار وشرائح وفئات طبقية مختلفة وكانت اول المعتقلات في صفوف النساء فاطمة البرناوي التي اعتقلت في ١٩٦٧/١٠/١٤ وقضت ١٠ سنوات وأطلق سراحها في ١٩٧٧/١١/١١ وبالرغم مما تعرضت له المرأة الفلسطينية فقد استطاعت الحركة النسوية الاسيرة الصمود في وجه السجان وأدواته القمعية وتحدت ظروف السجن وقسوته وخاضت مواجهات عدة خلف القضبان من أجل انتزاع حقوقها الاساسية وقدمت المرأة الأسيرة تضحيات جسام ورسمت صورا مدهشة في الصمود والدفاع عن الحرية والكرامة.

التعذيب:

يعتبر استخدام التعذيب بحق المعتقلين منهجا ثابتا ومستمرا لدى سلطات الاحتلال ويحظى بغطاء قانوني من قبل المؤسسات التشريعية والقانونية في اسرائيل، وتجاوز استخدام التعذيب بأشكاله الجسدية والنفسية بهدف انتزاع معلومات من الاسير الى هدف تدمير الاسير ومستقبله وحياته.

ويعتبر التعذيب جريمة حرب وفق القانون الدولي الانساني ومحرماً دوليا الا ان سلطات الاحتلال تمارسه بشكل مستمر ودائم ويكاد لا يوجد اي اسير الا وتعرض لشكل من اشكال التعذيب وبأساليب عديدة، حيث تجاوزت اشكال التعذيب ال ٨٠ شكلا سواء الجسدي او النفسي.

وحسب دراسات مؤسسات حقوق الانسان فإن ١٠٠٪ من المعتقلين قد تعرضوا لشكل من أشكال التعذيب الجسدي او النفسي واللاأخلاقي خلال استجواب المعتقلين.

وقد سقط منذ عام ١٩٦٧ (٧١) اسيرا فلسطينيا وعربيا جراء التعذيب اضافة الى اصابة عدد كبير منهم بعاهات مستديمة بسبب تعذيبهم.

وكان اول اسير سقط في أقبية التحقيق جراء التعذيب الاسير قاسم عبد الله ابوعكر من القدس الذي استشهد يوم ١٩٦٩/٣/٢٣ في سجن المسكوبية وآخرهم الشهيد عرفات جرادات من سعير قضاء الخليل الذي استشهد يوم ٢٠١٣/٢/٢٣ في سجن مجدو.

الاهمال الطبي:

لقد أجازت اسرائيل لنفسها مخالفة اتفاقية جنيف الثالثة والرابعة وانتهاك المواثيق الدولية الاخرى بمصادرة حق الاسرى في العلاج والرعاية الطبية ، وتفننت في الحاق الاذى الجسدي والنفسي بهم وبمشاركة اطباء ادارة السجون.

وقد عانى الآلاف من الاسرى من سياسة الاهمال الطبي وعدم تقديم العلاج لهم مما اورثهم أمراضا صعبة وخطيرة حيث لا يزال ١٨٠٠ اسير يعانون امراضاً صعبة يقبعون في سجون الاحتلال الاسرائيلي وهم ضحايا الاهمال وعدم تقديم العلاج والتسويف في إجراء العمليات الطبية اللازمة لهم.

وهناك حالات مصابة بأمراض سرطانية وحالات إعاقة وشلل وهناك اسرى مصابون بأمراض الرئة والكبد والقلب وغيرها من الامراض الخطيرة.

وسقط ٥٤ اسيرا شهداء بسبب الاهمال الطبي منذ عام ١٩٦٧ كان آخرهم الشهيدة فاطمة طقاطقة سكان بيت فجار قضاء بيت لحم التي استشهدت بعد إصابتها بجروح بليغة داخل مشفى تشعار تصيدق الاسرائيلي في شهر ٢٠١٧/٥.

الاضرابات:

خاض الاسرى الفلسطينيون اضرابات عديدة منذ عام ١٩٦٧ دفاعا عن حقوقهم وكرامتهم الانسانية، وكان أقدم الاضرابات عام ١٩٦٨ في سجن الرملة وأطولها في سجن عسقلان عام ١٩٧٦ والذي استمر ٤٥ يوما ويليه اضراب الحرية والكرامة يوم ٢٠١٧/٤/١٧ والذي استمر ٤١ يوما.

وسقط شهداء خلال الاضرابات المفتوحة عن الطعام ابرزها شهداء اضراب سجن نفحة عام ١٩٨٠ والذي استمر ٣٢ يوما حيث سقط الشهداء علي الجعفري وراسم حلاوة واسحق مراغة بسبب التغذية القسرية بحقهم.

وفي اضراب عام ١٩٧٠ في سجن عسقلان سقط اول شهيد في الاضرابات وهو عبد القادر ابو الفحم، وفي اضراب عام ١٩٩٢ استشهد في سجن عسقلان الشهيد حسين عبيدات من القدس.

الشهداء:

منذ عام ١٩٦٧ سقط ٢١١ شهيدا فلسطينيا جراء التعذيب اوالاهمال الطبي او القتل المباشر والتصفية الجسدية ويعتبر الشهيد يوسف الجبالي الذي استشهد في سجن نابلس عام ١٩٦٧ اول من استشهد في السجون.

الوضع الحالي:

بعد خمسين عاما على الاحتلال لازال يقبع في سجون الاحتلال ٦٥٠٠ اسير وأسيرة موزعين على ٢٢ سجنا ومعتقلا ومركز توقيف من بينهم ٥٦ اسيرة اصغرهن الاسيرة ملاك الغليظ ١٤ سنة و ٣٥٠ طفلا قاصرا، و ١١ نائبا منتخبا في المجلس التشريعي و٤٤ اسيرا مضى على اعتقالهم اكثر من ٢٠ عاما أقدمهم الاسير كريم يونس ، و٥٠٠ معتقل إداري.











